

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في العلوم الاقتصادية - تخصص: الطرق الكمية في التسيير

بعنوان

# تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن

تحت إشراف :

طاوش قندوسي

إعداد الطالبة :

حاج محمد فطيمة

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ.....مشرفا

الأستاذ.....ممتحنا

الأستاذ.....ممتحنا

السنة الجامعية : 2012-2013

# الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع و ثمرة جهدي:

إلى سر نجاحي "أمي" الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى من أحمل اسمه بافتخار "أبي" رحمة الله عليه

وأرجوا من الله أن يسكنه فسيح جناته.

إلى من جمعني به القدر إلى الروح التي سكنت

روحي إلى أغلى إنسان عندي في الوجود إلى

زوجي "ميلود" وكل عائلته.

إلى "إخوتي" و "أخواتي" الذين كانوا سندي و إلى

جميع عائلتي.

إلى كل الأصدقاء و الأحباب.

# التشكرات

أتقدم بالشكر الخالص إلى :

الله عز وجل و أحمده و أشكره على هذه النعمة .

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة سيدنا محمد عليه  
الصلاة و أزكى السلام.

إلى الأستاذ المشرف "طاوش" الذي كان له الفضل  
في المتابعة والإشراف على هذا العمل.

إلى جميع من ساعدني في انجاز هذا العمل من  
أساتذة وأصدقاء و بالخصوص الأستاذ "بقدور".

إلى جميع طلبة تخصص الطرق الكمية في التسيير

# ملخص

إن موضوع النمو الاقتصادي نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادره و أساليب تحقيقه وكيفية استدامته، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد التخلي عن نظام التخطيط المركزي و الإعلان عن تبني نظام اقتصاد السوق كبديل لتحقيق النمو القابل للاستمرار. والجزائر كغيرها من الدول تسعى لرفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث سمح تحسن الوضعية المالية في الجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات في تحول السياسة المتبعة إلى توسع في الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، وذلك بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي. ومن خلال هذه الدراسة تبين أنه توجد علاقة تكامل في المدى الطويل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي وذلك باستعمال اختبار **Granger**.

الكلمات المفتاحية:

النفقات العامة، النمو الاقتصادي، التكامل المتزامن، اختبار **Granger**.

## RESUME

L'étude consacrée à la croissance économique a pris une importance vitale afin de définir les stratégies pratiques et adéquates et rechercher d'apporter les ressources nécessaires pour arriver à une autonomie durable et propice. et cette concertation c'est décrétée par l'ouverture sur le marché et le renoncement au système de la planification centralisée pour promouvoir à un développement stable et inventif et l'Algérie comme plusieurs d'autres états ne cesse de quérir à amplifier les moyens du croissance économique et la situation financière de l'Algérie paisible due aux prix des hydrocarbures réjouissantes lui a permis d'élargir et d'enrichir les dépenses publiques afin d'éviter les ébranlements de la crise économique et échapper à toute conjoncture déplorable enregistré au passé par et pour l'accroissement des taux de la croissance économique. et par cette étude il nous été donné de constater une intégralité à long terme en respectant et se conformant à la test de GRANGER.

**Mots-clés :** les dépenses publiques, la croissance économique, Cointégration, test de GRANGER.

# الفكر حسن

---

الإهداء والتشكرات

ملخص الدراسة

الفهرس

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

أ ..... المقدمة العامة

## الفصل التمهيدي : مدخل إلى المالية العامة

05	..... المقدمة
06	..... 1. تطور المالية العامة
08	..... 2. تطور دور الدولة ( تطور مالية الدولة)
08	..... 1.2-مرحلة الدولة الحارسة
09	..... 2.2-مرحلة الدولة المتدخلة
09	..... 3.2-مرحلة الدولة العصرية
10	..... 3. مفهوم المالية العامة
10	..... 4. معايير التمييز بين الحاجات العامة و الحاجات الخاصة
10	..... 1.4 -معيار من يقوم بالإشباع
10	..... 2.4 -معيار من يحس بالحاجة
11	..... 3.4 -المعيار الاقتصادي
11	..... 4.4 -المعيار التاريخي
12	..... 5. الموارد الاقتصادية و كيفية استغلالها
12	..... 6. المالية العامة و المالية الخاصة
14	..... 7.علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى
14	..... 1.7- علاقة علم المالية بعلم الاقتصاد
14	..... 2.7-علاقة علم المالية العامة بعلم القانون
14	..... 3.7-علاقة المالية العامة بعلم السياسة
15	..... 4.7-علاقة علم المالية العامة بعلم الإحصاء و علم المحاسبة
15	..... 5.7-علاقة علم المالية بعلم النفس
15	..... 6.7-علاقة علم المالية بعلم الاجتماع
16	..... الخاتمة

## الفصل الأول : نظرية النفقات العامة

18	..... المقدمة
19	..... I- ماهية النفقات العامة
19	..... 1. مفهوم النفقات العامة وأركانها
21	..... 2. تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي
24	..... 3. مجالات الإنفاق العام
25	..... II- تقسيمات النفقات العامة
25	..... 1. تقسيمات العلمية للنفقات العامة المستندة إلى معايير اقتصادية
27	..... 2. تقسيم النفقات العامة بالاستناد إلى معايير غير اقتصادية
29	..... 3. تقسيم النفقات العامة في الجزائر والتفرقة بين تقسيم النفقات العامة وترتيبها
34	..... III- قواعد الإنفاق العام
34	..... 1. ضوابط الإنفاق العام
37	..... 2. حدود الإنفاق العام (العوامل المحددة لحجم النفقات العامة)
39	..... 3. ظاهرة تزايد النفقات العامة
45	..... VI- آثار النفقات العامة الاقتصادية
45	..... 1. الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة
49	..... 2. الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة
53	..... 3. المؤشرات الكمية لقياس آثار النفقات العامة
55	..... الخاتمة

## الفصل الثاني : النمو الاقتصادي نظرياته ونماذجه

57	..... المقدمة
58	..... I- النمو الاقتصادي ومحدداته : (عموميات حول النمو الاقتصادي)
58	..... 1. نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي
60	..... 2. تعريف النمو الاقتصادي
64	..... 3. النمو الاقتصادي والرفاهية
65	..... 4. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي
66	..... 5. عوامل الإنتاج
74	..... II- نظريات النمو الاقتصادي
74	..... 1. النظرية الطبيعية

74	.....2. النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي
84	.....3. النمو الاقتصادي في الفكر الحديث
89	.....II- أهم النماذج في النمو الاقتصادي
89	.....1. نموذج هارود دومار- نموذج سولو - نموذج H.usawa
96	.....2. نموذج أرثر لويس - نموذج فون يومان
101	.....3. نماذج النمو الداخلي
106	.....الخاتمة

### الفصل الثالث : النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر

108	..... المقدمة
109	.....I - برامج الإنفاق العام في الجزائر
109	.....1. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (أو المخطط الثلاثي) 2001-2004
110	.....2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
113	.....3. المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014
114	.....4. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)
116	.....II- النمو الاقتصادي في الجزائر
117	.....1. مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي بين سنتي 1962-1988
118	.....2. مرحلة الاصطلاحات والتعديل الهيكلي : بين سنتي 1989-2000
120	.....3. مرحلة الإنعاش الاقتصادي بين سنتي 2001-2009
121	.....4. المرحلة الممتدة من 2010-2012
122	.....الخاتمة

### الفصل التطبيقي : دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

124	..... المقدمة
125	.....I- مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية
125	.....1. ماهية السلسلة الزمنية والعناصر المكونة لها
	.....1.1- ماهية السلسلة الزمنية
	.....2.1- العناصر المكونة للسلسلة الزمنية
127	.....II- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

127	1. تعريف السلسلة الزمنية المستقرة.....
127	2. الخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة .....
127	3. اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية .....
132	<b>III</b> - التكامل المتزامن.....
132	1. تعريف التكامل المتزامن ( <b>Cointegration</b> ).....
132	2. شروط التكامل المتزامن.....
133	3. نموذج تصحيح الأخطاء <b>Modèle à correction d'erreur</b> .....
134	4. اختبارات التكامل المتزامن .....
136	<b>IV</b> - الدراسة القياسية .....
136	1. تعريف المتغيرات.....
137	2. اختبارات الاستقرارية.....
141	3. اختبار التكامل المتزامن.....
147	استنتاجات الدراسة التطبيقية.....
149	الخاتمة العامة.....
152	قائمة المصادر والمراجع.....
157	الملاحق.....

## قائمة الأشكال

الصفحة	الأشكال
12	الشكل 01 : الموارد الاقتصادية و كيفية استغلالها
33	الشكل 02 : تيارات الإنفاق العام في الاقتصاد القومي
45	الشكل 03: يوضح مساهمة مختلف القطاعات في توليد مكونات الناتج القومي الإجمالي
47	الشكل 04 : يبين أهمية النفقات الاجتماعية في زيادة الإنتاج القومي كما و نوعا.
50	الشكل 05: يوضح آلية المضاعف و المعجل
58	الشكل 06 : النمو الاقتصادي لمدة قرن من الزمن
67	الشكل 07 : يبين العلاقة بين مختلف المتغيرات الديمغرافية
68	الشكل 08 : يبين الإيجابية على النمو الاقتصادي
68	الشكل 09 : يبين السلبيات على النمو الاقتصادي
76	الشكل 10 : شكل يوضح أفكار آدم سميث في مجال النمو الاقتصادي
77	الشكل 11: يوضح ملخص لآراء مالتوس
85	الشكل 12 : المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن
97	الشكل 13 : يوضح نموذج أرثر لويس
99	الشكل 14: يبين ملخصا لنموذج لويس
114	الشكل 15: يوضح نفقات الموازنة العامة (نفقات التسيير -نفقات التجهيز ) خلال الفترة (1970-2012)
116	الشكل 16: يبين مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة الممتدة من 1962 إلى 2012

## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
72	الجدول 01: يبين مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية 1999-1950
110	الجدول 02: التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001
111	الجدول 03: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005
139	الجدول 04: اختبار ديكي فولر الصاعد "ADF" (1970-2012)
140	الجدول 05: اختبار "ADF" الدرجة الأولى
141	الجدول 06: اختبار "ADF" الدرجة الثانية
144	الجدول 07: اختبار رتبة التكامل المتزامن (اختبار Johansen)، باستعمال برنامج (Eviwes).
145	الجدول 08: اختبار التكامل المشترك بين (LDEP, LPIB)
145	الجدول 09: اختبار التكامل المشترك بين الناتج الداخلي الخام [LPIB] ومعدل التبادل التجاري [LTOT].
146	الجدول 10: اختبار "Granger" للعلاقتين

# المقدمة العامة

---

## المقدمة العامة

يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة و يعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة، حيث أنه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان، توفير فرص العمل ، وبالتالي الحد من البطالة و تنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج .

انطلاقا من الدور الهام الذي تلعبه النفقات العامة في الاقتصاد و نموه كأداة من أهم أدوات السياسة المالية، فإن الاهتمام بالإفناق العام و استشراف آفاقه هو في واقع الحال من باب الاهتمام بالنمو الاقتصادي بحيث تعتبر النفقات العامة من أهم الأدوات فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل. لاسيما من حيث كمية الموارد المخصصة لها نتيجة تحسن المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار البترول وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها، و الممتدة على طول الفترة (2001-2014) وقد تمثلت في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي (2005-2009) والمخطط الخماسي للتنمية (2010-2014) و الهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي و تدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الاقتصادية، المالية و السياسية و الأمنية، التي مرت بها البلاد و بعث حركية الاستثمار و النمو من جديد.

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأولويات التي تسعى الدول المتقدمة و النامية على حد سواء على تحقيقه، وتختلف النظريات الاقتصادية اختلافا كبيرا حول محددات النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الفردي ، ونظرا لارتباط عملية النمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الاقتصادية الجزئية مثل عناصر الإنتاج والمتغيرات الكلية مثل توفر الموارد الطبيعية فإن تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي والعمل على استمراره من خلال تبني السياسات الاقتصادية المناسبة، وإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة. لذلك أصبح النمو الاقتصادي محور كثير من الدراسات سواء من الجانب النظري أو التطبيقي.

في الدول المتقدمة ترجع بعض نماذج النمو الاقتصادي إلى الدور الايجابي للنفقات العامة و يرجعها البعض الآخر إلى الاستثمار الحكومي الخاص. و يكون تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر إذ أنه و في إطار التحليل الديناميكي و الذي يعتبر الأنسب لتحليل الوقائع الاقتصادية، فإن أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي.

و من هذا المنطلق تبرز إشكالية البحث على النحو التالي :

### ❖ طرح للإشكالية :

ما مدى تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و يندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردتها كما يلي:

## المقدمة العامة

### ❖ أسئلة فرعية :

- ما المقصود بالنفقات العامة و النمو الاقتصادي ؟
- ما هي نظريات النمو الاقتصادي و ما هي أهم نماذجه؟
- ما هي برامج الإنفاق العام في الجزائر؟
- ما هي المراحل التي مر بها النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل للنفقات العامة تأثير على النمو الاقتصادي؟
- هل لمعدل التبادل التجاري علاقة بالنمو الاقتصادي؟

### ❖ متغيرات الدراسة :

↪ المتغير التابع : متغيرة النمو الاقتصادي الحقيقي .

↪ المتغيرات المستقلة: المتمثلة في:

C: يضم كل من قوة العمل، ورأس المال.

P:السياسة الاقتصادية والتي تضم النفقات العامة.

E:الحيط الخارجي الذي يضم مؤشر معدلات التبادل .

### ❖ الفرضيات :

↪ وجود علاقة تكامل بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر.

↪ وجود علاقة تكامل بين معدل التبادل التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر.

### ❖ مبررات اختيار الموضوع :

- نظرا لأهمية هذا الموضوع و الدور البارز الذي يؤديه ضمن العجلة الاقتصادية في الجزائر و العالم.
- يعتبر من المواضيع التي يجب التطرق إليها من جهة و المعقدة من حيث دراستها و تحليلها من جهة أخرى.
- إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية تركز على زيادة الإنفاق العام للرفع من معدلات النمو.

### ❖ أهداف الدراسة :

- محاولة إبراز تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة .
- محاولة إضافة شيء جديد إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان.

### ❖ حدود الدراسة : تتكون حدود دراستنا هذه من :

- الإطار المكاني : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى 42 سنة (من 1970 حتى 2012) لكي تكون الدراسة دقيقة.

### ❖ الدراسات السابقة:

- Kako Kossivi NUBUKPO, Dépenses Publiques Et Croissance Des Economies De L'UEMOA, Décembre 2003.

### ❖ منهجية الدراسة :

حتى تتمكن من معالجة الإشكالية و اختبار صحة الفرضيات و الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم الاعتماد على منهجين : المنهج الوصفي لتوضيح كل ما يتعلق بالنفقات العامة و النمو الاقتصادي، نظرياته و نماذجه أي كل ما يخص الجانب النظري، والمنهج الكمي الذي يتعلق بالجانب التطبيقي و ذلك ببناء نموذج قياسي لقياس تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي و ذلك باستخدام تقنية التكامل المتزامن.

واعتمدنا على خطة مكونة من خمسة فصول، فصل تمهيدي و ثلاثة فصول نظرية و فصل تطبيقي (دراسة قياسية).

#### ◀ الفصل التمهيدي : تناول فيه "مدخل إلى المالية العامة" حيث تطرقنا فيه إلى تطور المالية العامة و تطور دور

الدولة بالإضافة إلى تبيان مفهومها و معايير التمييز بين المالية العامة و الخاصة و علاقتها بالعلوم الأخرى.

#### ◀ الفصل الأول : تناولنا فيه "نظرية النفقات العامة" و ذلك بإدراج مفاهيم حول النفقات العامة و تقسيماتها

بالإضافة إلى قواعد الإنفاق العام و آثار النفقات العامة الاقتصادية.

#### ◀ الفصل الثاني : تناولنا فيه "النمو الاقتصادي نظرياته و نماذجه" الذي تطرقنا فيه إلى مفاهيم حول النمو

الاقتصادي و النظريات المفسرة له ابتداء من النظرية الطبيعية و النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي إلى غاية النمو الاقتصادي في الفكر الحديث بالإضافة إلى أهم نماذج النمو الاقتصادي بما فيها نماذج النمو الداخلي .

#### ◀ الفصل الثالث: تناولنا فيه " النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر" الذي تطرقنا فيه إلى برامج

الإنفاق العام في الجزائر و مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1961-2012 .

#### ◀ الفصل الرابع (الفصل التطبيقي): تناولنا فيه "دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال

تقنية التكامل المتزامن" و ذلك بالتطرق إلى مفاهيم حول السلاسل الزمنية و أدبيات التكامل المتزامن. ثم قمنا بدراسة قياسية لاختبار تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك بمعالجة البيانات بالاعتماد على برنامج EVIEWS.7.

### ❖ صعوبات الدراسة :

أثناء إعدادنا لهذا البحث واجهتنا عدة صعوبات وعراقيل من حيث قلة المراجع في الجانب النظري وبالخصوص ما تعلق منها في الجانب التطبيقي حيث أنه ومع نقص الدراسات و المقالات المتعلقة بهذه الدراسة زد على ذلك غياب بعض المعلومات والمعطيات الإحصائية من جهة و تضاربها في بعض الحالات من جهة أخرى، بالإضافة إلى ضيق الوقت.

# الفصل التمهيدي

مدخل إلى المالية العامة

---

**المقدمة :**

تطور علم المالية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، فبعد أن كان جل اهتمامه ينصب على كيفية قيام الحكومة بوظائفها العامة كالدفاع و الأمن و العدالة و إشباع الحاجات الجديرة بالإشباع، وكيفية تمويل كل هذه البرامج تحول الاهتمام نحو إيجاد التكامل بين تحليل كل من برامج النفقات العامة و الضرائب و السياسات الاقتصادية وذلك من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية في تحصيل الضرائب و في برامج الإنفاق العام.

و تأخذ المالية العامة إطارا قانونيا منظما عند استعمالها لعناصرها الثلاثة المتمثلة أساسا في النفقة العامة، الضريبة و القرض العمومي من خلال الميزانية العامة للدولة التي يتضمنها قانون المالية السنوي المقدم من طرف الحكومة للبرلمان و المناقشة و الإثراء و الترخيص.

## 1. تطور المالية العامة<sup>1</sup>:

### أولاً: المالية العامة في العصور القديمة

ارتبطت المالية العامة بظهور الحضارات القديمة، و التي كانت فيها أنظمة مالية تعالج الإيرادات و النفقات. فقد عرفت الأنظمة المالية عند الفراعنة و اليونان و الرومان، كذلك في بلاد فارس و الهند و الصين. و قد اتسمت تلك الإمبراطوريات بكثرة الحروب فيما بينها. و كما هو معلوم فإن الحرب بحاجة إلى تجهيز لها، و بحاجة إلى أموال لبناء الجيش و بالإضافة إلى حاجة الدول للمال كي تحافظ على الأمن الداخلي و الاستقرار السياسي، وكذلك للقيام بالاحتفالات الخاصة بالحاكم فكانت سلطة الحاكم في تلك الفترة مطلقة و لا تفرق بين حاجات الحاكم الخاصة والحاجات العامة. و من هنا كان لابد من وجود أنظمة مالية عبارة عن تعليمات و أوامر وتوجيهات من الحاكم. تعالج فقط التفكير بمصادر الإيرادات و أوجه النفقات.

و من أهم مصادر الإيرادات كانت:

1- الضرائب بأنواعها.

2- أعمال الصخرة.

3- بالنسبة للضرائب فقد تعددت و تنوعت و نذكر منها:

أ) **ضريبة الأراضي:** و كانت تجنى بشكل نقدي أو عيني على حد سواء و المسؤولية في جبايتها كانت

تضامنية فكل ولاية أو مقاطعة أو إقليم يجنى منها ضريبة و يساهم كل من يقطنها في ذلك.

ب) **ضريبة الرؤوس:** و كانت تفرض على كل فرد باستثناء طبقة الأحرار و رجال الدين.

ج) **ضريبة الماشية:** و كانت تفرض على كل رأس من الماشية.

د) **ضريبة المباني، ضرائب المهن و الألقاب الرسمية.**

2- بالنسبة لأعمال الصخرة: فهي الأعمال غير المأجورة إذ كان يخصص عدد الأيام في الأسبوع للعمل لدى

الحاكم دون مقابل بالإضافة إلى الوظائف غير المأجورة مثل وظيفة المأمور و محصل الضرائب.

أما النفقات فقد تمثلت في:

أ) الإنفاق على تجهيز الجيش للقيام بالغزوات و بناء الحصون و القلاع.

ب) الإنفاق على قمع القلاقل الداخلية و الثورات.

ج) الإنفاق على أمن الحاكم و مصالحه و احتفالاته الخاصة.

مما سبق نستنتج أن المالية العامة لتلك الفترة اتسمت بما يلي:

1. كثرة الإيرادات التي كانت لا تكفي لتلبية حاجات الحاكم المتزايدة و لا تكفي للتجهيز المستمر

للحروب للقيام بالغزوات و قمع الثورات الداخلية.

<sup>1</sup>د. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص ص 13-14.

2. عدم التمييز بين حاجات الحاكم الفردية و حاجات الحكم، فالنفقات كانت لا تجنى للمصلحة العامة بل لمصلحة الحاكم الخاصة.

ثانيا : المالية العامة في العصور الوسطى<sup>1</sup> :

و مع تطور المجتمعات و ظهور نظام الإقطاع في العصور الوسطى من القرن الخامس، و انهيار الإمبراطورية الرومانية و حتى القرن الخامس عشر انهيار نظام الإقطاع، برز طبقتين في المجتمع هما طبقة السادة الإقطاعيين وطبقة الفلاحين. فالعلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و المالية كانت تقوم على أساس التقسيم الطبقي و قبل البحث في النظام المالي في هذه الحقبة الزمنية، لا بد من الإشارة إلى الحدث الذي أثر على ذلك النظام المالي، ألا و هو اكتشاف أمريكا، الأمر الذي جعل و جود العبيد نادر عند الإقطاعيين بسبب بيعهم في القارة الجديدة المكتشفة مما أدى بالسيد الإقطاعي بتأجير الأراضي للفلاح مقابل ريع عيني أو نقدي جراء قيام هذا الأخير بفلاحة الأرض، فظهر ما يطلق عليه بنظام الدومين، و برز طبقة السادة المالكين لأراضي من الإقطاعيين، فالدومين عبارة عن قطعة من الأرض يخصصها السيد لنفسه من أرض القرية و تزرع بواسطة فلاح القرية عبدا و أحرارا على أن تعود الغلة للسيد، و من هنا أصبحت المصادر الرئيسية للإيرادات العامة:

1) الدومين.

2) الضرائب المفروضة على الفلاحين في الدومين مقابل توفير الحماية لهم من قبل السيد.

3) الضرائب المفروضة على رجال الدين و السادة مقابل منحهم الحق في استغلال المناجم، الصيد، استغلال الغابات.

4) حق القيام بأي عمل هو من حقوق السيد و جزء من أملاكه، فله الحق بفرض الضريبة على من يريد مزاولة أي نشاط و له حق فرض رسوم الزواج، و رسوم الاحتفال بالأعياد و رسوم إنجاب الأطفال و فرض رسوم مرور السلع و الأفراد عبر الإقطاعية.

5) أعمال الصخرة.

أما أوجه النفقات فقد تمثلت في:

1. الإنفاق على حاجات الإقطاعيين و السادة فقط و احتفالاتهم.

2. المحافظة على الأمن الداخلي و الاضطرابات الداخلية.

مما سبق نستخلص أن أهم السمات الرئيسية للمالية العامة في ذلك الوقت :

أ) كثرة الإيرادات و التي كانت تكفي لسد حاجات الإقطاعيين و السادة المتزايدة و المتنامية مما أدى إلى نشوب الحروب فيما بينهم.

ب) البحث باستمرار عن مصادر مالية جديدة.

ج) عدم الإنفاق على مصالح الفلاحين، بل الإنفاق على اضطهادهم.

<sup>1</sup>د. طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16

(د) كثرة الضرائب و تعددها.

ثالثا : المالية العامة في العصر الحديث<sup>1</sup> :

مع انهيار النظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و المالي للعصور الوسطى و ظهور الدولة القومية برزت سمات اقتصادية و مالية جديدة منها:

(1) إحلال الملكية الخاصة محل ملكية الإقطاع.

(2) تعدد موارد الدولة، إذ أصبح لها الحق في فرض الضرائب و الحصول على القروض و احتكار حق إصدار النقود.

(3) ازدياد حاجات الدولة.

## 2 . تطور دور الدولة ( تطور مالية الدولة )<sup>2</sup> :

مرت مالية الدولة بثلاث أشواط ، الأول عرف بفترة الدولة الليبرالية التي تميزت بتحديد النفقات و العمل على توازن الميزانية العامة للدولة إلى جانب الإصرار على حيادية المالية العامة و المستمدة من حيادية دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، أما الثاني فهي فترة الدولة المتدخل و التي نادى مؤيدو هذا الطرح بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من القضاء على الانحرافات التي يمكن أن يترلق فيها اقتصاد الدولة، و يظهر تدخل الدولة من خلال الزيادة في النفقات العامة و النظر في التوازن الميزاني حيث اعتبر العديد من مفكري تلك المرحلة و على رأسهم "جون مينارد كيتز" أن العجز الميزاني بإمكانه أن يلعب دور عامل من عوامل التحفيز الاقتصادي، لنأتي إلى الشرط الثالث الذي وصلت إليه مالية الدولة و هي المرحلة المعاصرة أين تعددت فيه أساليب تدخل و تسيير المالية العامة.

### 1.2-مرحلة الدولة الحارسة:

هيمنت خلال هذه الفترة من القرن التاسع عشر فلسفة الفكر الكلاسيكي التي تبنت في مجال المالية العامة مبدأ الحرص على تحديد النفقات و الاقتصاد فيها و للوصول إلى ذلك يجب الإبقاء على توازن الميزانية العامة للدولة و لضمان كل هذا رأى الكلاسيك في تحييد أداء الدولة الاقتصادية الوسيلة المثلى لذلك ، فتدخل الدولة حسبهم يؤدي لا محالة زيادة النفقات مما يحدث خللا في توازن ميزانية الدولة. قد ينتج عنه اضطراب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية و يظهر ذلك من خلال:

(1) تحديد النفقات.

(2) توازن الميزانية العامة للدولة.

(3) حيادية المالية العامة.

<sup>1</sup> د. طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 15-16

<sup>2</sup> أ. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، سنة 2005، ص 17

## 2.2- مرحلة الدولة المتدخلة:<sup>1</sup>

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للأزمة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى و التي تميزت بإعادة النظر في معظم المبادئ المالية الكبرى للنظرية الكلاسيكية و تركت " الدولة الليبرالية" مكانها لـ "الدولة المتدخلة" عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929، و من خلال هذا الشكل يمكن لها أن تتدخل لتسيير، توجيه أو ترفع من أداء الاقتصاد و تحاول أن تقوم بالقضاء على الظلم و غياب العدالة الظاهرة للعيان بشكل رهيب.

و في هذا الإطار خرجت المالية العامة من حالة العزلة التي كانت مفروضة عليها و أخذت في لعب دور هام في التنمية إلى جانب إعادة توزيع الدخل الوطني و أصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

و من أشهر المفكرين جون مينارد كيتز الذي وضع مبادئ التدخل التعديلي للدولة للتخلص و القضاء على البطالة و بعث التشغيل الكامل.

و يمكن أن يأخذ تدخل الدولة أشكالاً متعددة:

- سواء عن طريق قيام الدولة بالإنشاء المباشر لمؤسسات في قطاعات كانت مخصصة إلى غاية ذلك الوقت للاستثمار الخاص.
  - أو بتحويل الدولة إلى مساهم مباشر بشكل كامل في رأس مال المؤسسات الخاصة عن طريق التأمينات أو امتلاك جزء من رأس المال عبر حيازة حد معين من الأسهم .
  - و يظهر دور الدولة فيما يتعلق بالمالية العامة من خلال العناصر التالية:
- (1) زيادة النفقات العامة.
  - (2) إعادة النظر في التوازن الميزاني.
  - (3) خروج المالية العامة عن حيدتها.

## 3.2- مرحلة الدولة العصرية:<sup>2</sup>

عرفت المالية العامة تطوراً أكبر خلال النصف الثاني من القرن العشرين الراجع إلى تعددها بالنظر إلى الأهمية وطبيعة الإيرادات و النفقات العامة التي تختلف من دولة متقدمة إلى أخرى في طريق النمو.

لقد استحدثت المالية المعاصرة من طرف الأنظمة البرلمانية و تجد هذه العلاقة تفسيراً منطقياً. ظهرت الأنظمة البرلمانية في مختلف الدول و على وجه الخصوص الأوروبية منها عقب انهيار الحكم الملكي. للحد من السلطة الملكية، عمدت البرلمانات المنتجة إلى استعمال التقنيات المالية، بالترخيص المبدئي لإيرادات و نفقات الخدمات العمومية، بهذه الطريقة تكون هذه المجالس قد حدثت من مجال التدخل الممكن و المسموح للحكومة.

<sup>1</sup> محمد عباس محمزي، مرجع سبق ذكره، ص21

<sup>2</sup> محمد عباس محمزي، نفس المرجع، ص25

### 3. مفهوم المالية العامة: <sup>1</sup>

يمكننا التمييز بين تعريفين اثنين وذلك استنادا إلى تطور مفهوم دور الدولة كما سبقت الإشارة إليه فنجد التعريف القديم لعلم المالية العامة الموضوع من طرف القانوني "غاستون جيز Gaston Geze و غيره من المؤلفين الكلاسيك يقول " هو مجموعة القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد لسد هذه النفقات و بتوزيع أعبائها على المواطنين".

أما التعريف الحالي المتداول الذي يمكن إسناده إلى علم المالية العامة فيمكن القول فيه " أنه العلم الذي يتمثل موضوعه في دراسة القواعد المنظمة للنشاط المالي و للأنشطة التي تبذلها الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية لإنفاقها قصد إشباع الحاجات العامة أما منهجية أو طريقة بحثه فتتمثل في أدواته، الإيرادات، النفقات والميزانية. و يتحقق ذلك من خلال دراسة هذه الأدوات منفصلة و منعزلة عن العوامل الاقتصادية الأخرى". أو أنه "العلم الذي يدرس النفقات العامة و الإيرادات العامة و توجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة، بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية".

من كل ما تقدم يتضح أن علم المالية هو " ذلك العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات العمومية ومؤسسات الدولة و هو ذلك النشاط الذي تبذله الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لإنفاقها من أجل الوصول إلى إشباع الحاجات العامة".

### 4. معايير التمييز بين الحاجات العامة و الحاجات الخاصة: <sup>2</sup>

#### 1.4 - معيار من يقوم بالإشباع:

انتهى مؤيدي هذا المعيار بأن الحاجات العامة هي الحاجات التي تقوم السلطة العامة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام و هذا أبسط معيار لتحديد الحاجة العامة و الخاصة.

#### 2.4 - معيار من يحس بالحاجة:

اتفق مؤيدو هذا المعيار بأن الحاجة تكون خاصة إذا كان يحس بها أحد الأفراد و تكون عامة إذا كانت الجماعة هي التي تحس بها، و بالتالي فإن الحاجة الخاصة هي الحاجة الفردية و الحاجة العامة هي الحاجة الجماعية. ولكن يعاب على هذا المعيار أن الحاجات الجماعية تتم خلال أفراد الجماعة بالإضافة إلى أن الحاجات التي تحس بها الجماعة قد لا تقوم الدولة بإشباعها بل تترك للقطاع الخاص و هو ما يجعل هذا المعيار غير كافي لتحديد الحاجات العامة و خاصة في العصر الحديث.

<sup>1</sup> محمد عباس محمزي، مرجع سبق ذكره، ص33

<sup>2</sup> د.محمد حسين الوادي و د.زكريا أحمد عزام "مبادئ المالية العامة"، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2007، ص ص 16، 17

### 3.4 - المعيار الاقتصادي:

و هو ما ينصرف إلى تحقيق أكبر منفعة بأقل نفقة ممكنة، فالفرد يسترشد بهذا المعيار فهو لا يقدم على إشباع حاجة إذا كان إشباعها يتطلب نفقة أكبر مما يعطى له من نفقة. أما إشباع الحاجات العامة فلا يخضع في رأي هذا الفريق لهذا المعيار و على الدولة أن تقوم بإشباع هذه الحاجات بصرف النظر عن الموازنة بين النفقات والمنفعة التي تعود عليها و لكن على الدولة أن توازن بين النفقة العامة و المنفعة العامة على الجماعة ككل. و مع إعطاء المنفعة الجماعية مضمونا يتفق مع طبيعة دور الدولة فالمنفعة الجماعية التي تهدف النفقة العامة إلى تحقيقها تتكون من مجموعة عناصر اقتصادية و اجتماعية و سياسية معقدة، و بالتالي نستنتج أن الحاجات العامة تخضع، شأن إشباع الحاجات الخاصة للموازنة بين النفقات و المنفعة مع إعطاء الأخيرة مضمونا أوسع بالحاجات العامة من الحاجات الخاصة.

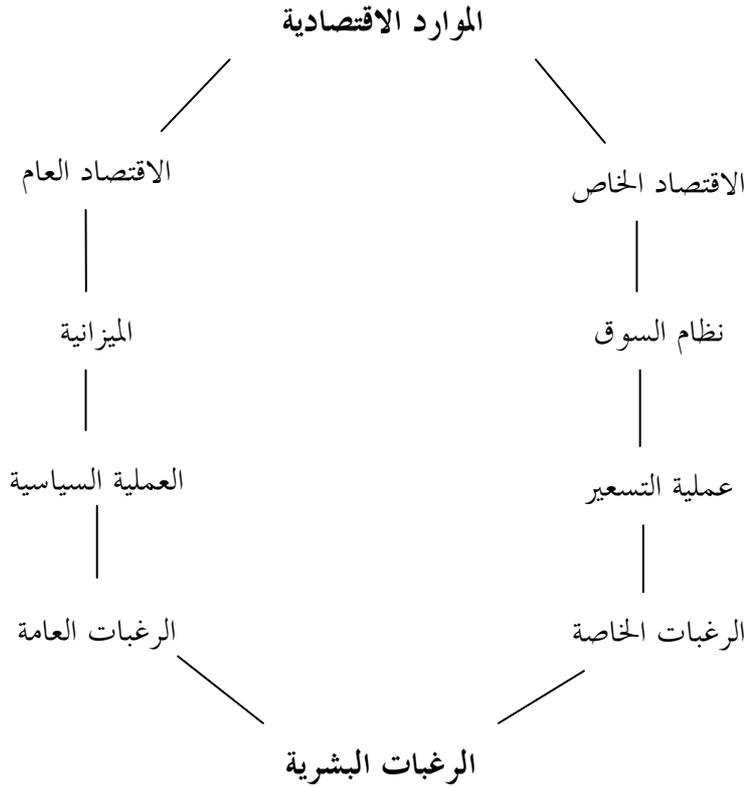
### 4.4 - المعيار التاريخي:

فالحاجات العامة التي يدخل إشباعها في نطاق دور الدولة التقليدي مثل الدفاع، الأمن، العدالة، و المرافق العامة التقليدية الأخرى. و واضح من خلال هذا المعيار أنه لا يطرحه إلا مرحلة "الدولة الحارسة" أي مرحلة المذهب الفردي، و يقصر عن مواجهة مرحلة "الدولة المتدخلة" و هي التي شهدت ازدياد الحاجات العامة في العصر الحديث. يتبين لنا من خلال هذه المعايير المتقدمة أنها لا تكفي لبيان التفرقة بين الحاجات العامة و الحاجات الخاصة، وللتوصل لتعريف الحاجة العامة كان لابد من أن نعرف الحاجة الجماعية، و يقصد بها الحاجة التي يتم إشباعها بالنسبة لمجموعة من الناس معا، أي التي تشبع بصورة جماعية و مثال ذلك الدفاع، الأمن، الصحة العامة و التعليم. وهذا يستند إلى معيار المنفعة الجماعية و بالتالي الحاجة الجماعية هي التي يحقق إشباعها منفعة جماعية لا منفعة فردية أي خاصة بفرد معين و المنفعة الجماعية لا تقتصر على المنفعة الاقتصادية فقط بل تشمل عناصر أخرى أساسية و اجتماعية و لوحظ أن الحاجة الجماعية يمكن للقطاع الخاص أن يتولى نشاطها و بالتالي إشباع هذه الحاجة الجماعية لوسائل النقل الخاص و التعليم الخاص و المستشفيات الخاصة... الخ، و بالتالي نستنتج أيضا أن الحاجة الجماعية ليست بالضرورة حاجة عامة إلا إذا تقرر أن إشباعها يكون من خلال الدولة فإن لم تقرر الدولة إشباعها يخرج من نطاق المالية العامة فالحاجة العامة هي الحاجة الجماعية التي يترتب على إشباعها منفعة جماعية و التي يقوم النشاط العام بإشباعها.

5. الموارد الاقتصادية و كيفية استغلالها:<sup>1</sup>

يتم استغلال الموارد الاقتصادية عادة عن طريق قطاعين كما هو واضح في الشكل التالي:

الشكل 01 : الموارد الاقتصادية و كيفية استغلالها



المصدر: د. محمد حسين الوادي، د. زكريا أحمد عزام مرجع سبق ذكره ص 18

6. المالية العامة و المالية الخاصة:<sup>2</sup>

ترتبط المالية العامة بالدولة فهي كما أسلفنا الذكر تعالج أموال الدولة من حيث الإيرادات و النفقات ضمن موازنة الدولة المرتبطة بأهداف مختلفة أما المالية الخاصة فترتبط بالأفراد و المشاريع الفردية و الشركات، و يطلق عليها أيضا بإدارة المالية، و تعرف بأنها العلم الذي يبحث في الإيرادات المتعلقة بالقطاع الخاص ضمن إطار الميزانية العمومية بهدف تحقيق الربح.

<sup>1</sup> د. محمد حسين الوادي و د. زكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 18

<sup>2</sup> د. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص ص 19-20

و على ضوء هذه المفاهيم يمكننا أخذ أوجه الشبه بينهما حيث أن كلاهما يتعامل بالمال المرتبط بهدف. أما أوجه الاختلاف فتتمثل في النقاط التالية:

### 1.6- من حيث الملكية:

الملكية في المالية العامة تعود للدولة و هي لخدمة الصالح العام من خلال أجهزة و مؤسسات الدولة المختلفة. أما المالية الخاصة (الإدارة المالية) فإن الملكية خاصة تعود للأفراد أو الشركات أو المؤسسات و المشاريع الخاصة.

### 2.6- من حيث الحجم:

المالية أكبر حجما من الإدارة المالية، خاصة إذا ما علمنا أن مصادر الإيرادات العامة هي كثيرة و متنوعة كذلك الإنفاق العام مجالها واسعة جدا.

### 3.6- من حيث الهدف:

تهدف المالية العامة إلى خدمة الصالح العام و تلبية الحاجات العامة و تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية و المالية و السياسية المختلفة فهي لا تهدف إلى تحقيق الربح. أما الإدارة المالية فهدفها الأساسي هو تحقيق الربح و تعظيمه.

### 4.6- من حيث جهة الإنفاق:

يتولى عملية الإنفاق في المالية العامة الدولة من خلال مؤسساتها و أجهزتها المختلفة في المالية الخاصة فالمسؤول عن ذلك هم المؤسسين.

### 5.6- من حيث الحساب الختامي:

يطلق على إعداد الإيرادات و النفقات في المالية العامة بالموازنة العامة و التي تعد لسنة مالية مقبلة. أما المالية الخاصة فيعد ما يطلق عليها بالموازنة العمومية و التي تبين الوضع المالي للمشروع بعد انتهاء السنة المالية.

### 6.6- من حيث تحصيل الإيرادات:<sup>1</sup>

تتمتع الدول - و كما هو معروف- بسلطة الإلزام و الإكراه، و هي سلطة متفرعة عن حقها في السيادة، وقد ترتب على ذلك أن أصبح للدولة الحق في فرض الضرائب و القروض الإجبارية و الإصدار النقدي الجديد وحق الاستيلاء و التأمين، و على العكس فالأفراد لا يتمتعون بمثل هذه السلطة و يعتمدون في تحصيل إيراداتهم على الطرق الاختيارية أي الإنفاق و التعاقد بوصفها وسيلة لبيع منتجاتهم باستثناء حالة الاحتكار القانوني.

### 7.6- من حيث الأسبقية في تقدير الإنفاق و الإيراد:

تحدد في المالية العامة أوجه الإنفاق أولا ثم يتم البحث عن تدبير الموارد لهذه النفقات في حين أن المالية الخاصة يتم تحديد الموارد أولا ثم النفقات على ضوء تلك الموارد. و أسباب ذلك أن الدولة بما لها من سلطة الجبر والإكراه تستطيع الحصول على الإيرادات التي تحتاجها و على العكس تماما لا يستطيع الأفراد و لا يحق لهم تحصيل

<sup>1</sup>د. عادل فليح، المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2003 ص ص 35-36.

الموارد عن طريق الإيجار، و بالتالي ففي حين يسود مبدأ أولوية النفقات على الإيرادات في المالية العامة يسود مبدأ أولوية الإيرادات على النفقات في المالية الخاصة.

### 7. علاقة المالية العامة بالعلوم الأخرى:<sup>1</sup>

#### 1.7- علاقة علم المالية بعلم الاقتصاد:

إن الدراسة التي تتناول إشباع الحاجات لا بد أن تتداخل مع دراسة علم الاقتصاد حيث أن الكميات المالية ما هي إلا كميات اقتصادية و علم المالية جزءا من علم الاقتصاد، و النشاط الاقتصادي يأتي من بذل العمل باستغلال الموارد الاقتصادية الأخرى لإشباع الحاجات العامة بكافة أنواعها. و علم المالية العامة يعتمد اعتمادا رئيسيا على الدخل القومي و خاصة في جانب النفقات العامة و معلوم أن الدخل القومي أهم مواضيع علم الاقتصاد.

#### 2.7- علاقة علم المالية العامة بعلم القانون:

القانون هو الأداة التنظيمية التي يوجدها المشرع لوضع القواعد الملزمة في مختلف الميادين و منها الميدان المالي للدولة. و يمكن تبيان العلاقة الوثيقة بين القانون و المالية العامة من خلال النقاط التالية:

1- إن الجوانب النظرية في المالية العامة كالنفقات و الضرائب تحكمها قواعد قانونية يطلق عليها قواعد التشريع المالي، و التشريع المالي هو مجموعة القوانين و الأحكام التي تسنها السلطة التشريعية في الدولة و تقوم الجهات التنفيذية بإتباعها في إدارة شؤونها المالية.

2- القانون الدستوري للدول غالبا ما يتضمن نصوصا مالية أساسية تحدد صلاحيات السلطة التنفيذية والتشريعية في مجال إعداد الموازنة و التصديق عليها و تنفيذها، و كذلك في مجال إقرار الضرائب والقروض.

3- إن التشريع الضريبي و هو أهم أجزاء التشريع المالي يصدر كقانون، حيث لا ضريبة بدون قانون. و القانون الضريبي ينظم كافة الجوانب المتعلقة بالضرائب من حيث أنواعها، و أسعارها، و كيفية و مواعيد تحصيلها، كما ينص على العقوبات للمتخلفين عن الدفع. فإذا كان القانون يسعى لتحقيق العدالة بمفهومها العام و محاولة التوفيق بين مصالح الأفراد و مصالح المجتمع، فإن المالية العامة ضمن ما تهدف إليه هو تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية على مجموع الأفراد.

كذلك تسعى لتقريب الفجوة بين أصحاب الدخل العالية و الدخل المنخفضة.

#### 3.7- علاقة المالية العامة بعلم السياسة:

السياسة تهتم بدراسة نظم الحكم و علاقة السلطات العامة ببعضها و علاقتها بأبناء المجتمع و المالية العامة تتعلق برعاية شؤون أفراد الأمة من حيث إشباع حاجاتهم و علم المالية العامة يبحث في النفقات العامة والإيرادات

<sup>1</sup> د. محمد حسين الوادي و د. زكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 46

في إطار الهيئات و السلطات الحكومية، و النظام المالي هو انعكاس للنظام السياسي و الذي يحدد نطاق علم المالية العامة و أدواتها المختلفة.

#### 4.7- علاقة علم المالية العامة بعلم الإحصاء و علم المحاسبة :

إن البحث في الضرائب و الإيرادات المالية الأخرى يتطلب المعرفة التامة بأصول المحاسبة المالية حتى لا يتم التبذير في الإيرادات العامة، و استخدامها لتمويل النفقات العامة حسب الأصول و حسب الإحصائيات المتوفرة باستخدام الأرقام القياسية حتى يثبت المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات المقدمة من جانب الدولة من خلال الموازنة العامة. إن دراسة المالية العامة لا بد و أن تتوقف على نتائج يمكن الحصول عليها من الدراسات الإحصائية و القيود و المعلومات المحاسبية.

#### 5.7- علاقة علم المالية بعلم النفس:

إن تحديد الحاجات و الإفصاح عنها يتوقف على عوامل نفسية يمكن معرفتها بدراسة علم النفس و هذه الحاجات هي العنصر الأول من عناصر علم المالية العامة.

#### 6.7-علاقة علم المالية بعلم الاجتماع:

دراسة المجتمعات و تطورها و إشباع حاجاتها تؤكد و جود علاقة مع المالية العامة من خلال تأثيرها على الفئات الاجتماعية و تحقيق العدالة الاجتماعية و التماسك الاجتماعي من خلال الإيرادات و النفقات بالشكل الذي يحد من التفاوت و ضعف الاستقرار الاجتماعي .

و من هنا نستطيع القول أن جميع العلوم الإنسانية التي يشكل الإنسان فيها عاملا تؤثر و تتأثر ببعضها البعض، و يوجد بين كل العلوم الأخرى منها علاقة هامة.

و من أجل القيام بهذه المهام بفاعلية و كفاءة لا بد للحكومة أن تحصل على موارد اقتصادية لاستخدامها من أجل إشباع الحاجات عامة. و تحصل الحكومة على تلك الموارد الاقتصادية في صورة تدفقات مالية تسمى بالإيرادات العامة، و استخدام الحكومة للإيرادات العامة يتم على هيئة نفقات عامة تمثل تكاليف إشباع الحاجات العامة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> د.محمد حسين الوادي، د.زكريا أحمد عزام "مبادئ المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 47-48

**الخاتمة:**

إن المالية العامة تلعب بالنسبة للدولة نفس الدور الذي يلعبه الجهاز العصبي بالنسبة لجسم الإنسان، و لا نبالغ إذا ما قلنا أن المالية العامة هي المرآة العاكسة لحالة الاقتصاد و ظروفه وللحالة السياسية و ظروفها في الدول في فترة زمنية معينة.

و لا يخفى على أحد أن للمال العام أهمية كبرى في عصرنا الحالي، فقوة الدولة تقاس بقوتها المالية إذا أحسنت استخدامها، كما أن له أثر على الاستقرار السياسي في الدولة، فإن لم يحسن استخدامه فسوف يؤدي إلى قلاقل داخلية كما أنه قد يؤدي إلى زعزعة الثقة ما بين الدولة و المواطنين و قد يؤدي سوء استخدام المال إلى سحب عجلة التطور إلى الوراء.

# الفصل الأول

## نظرية النفقات العامة

**المقدمة :**

تشكل دراسة النفقات العامة ركنا أساسيا في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي، وتعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور. إذ تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من أدوات المالية الرئيسية للدولة وذلك من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي .

**I- ماهية النفقات العامة :**

**1. مفهوم النفقات العامة وأركانها<sup>1</sup> :**

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بألها : " مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة" .

فمن هذا التعريف يمكن تحديد ثلاثة أركان للنفقة العامة يلزم توافرها وهي:

**أولاً: الشكل النقدي للنفقة العامة**

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.

فقد كانت الوظائف العامة غير مأجورة، ويمنح الشخص الذي يقوم بهذه الخدمة شيء عيني أو معنوي كمنحه جزء من أملاك الدولة، أو الألقاب أو الأوسمة، ولكن نتيجة لاستخدام النقود في الاقتصاديات المعاصرة حيث انتهى عصر الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة في التبادل، فقد تم إحلال الأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية ولهذا الأسلوب عدة مزايا وخاصة في المعاملات الحكومية أهمها:

1- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة .

2- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم .

3- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

فالطابع النقدي للنفقة العامة يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات، وعلى سلع استهلاكية تحتاجها للقيام بنشاطاتها كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع مستحقات الموردين والمقاولين، والإنفاق على الجيش وقوات الأمن والإنفاق على الخدمات والمرافق العامة.

و بذلك لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تدفعه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات دون مقابل

كالإعفاء من سداد إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات بالنسبة لبعض موظفي الدولة.

**ثانياً: صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة**

لقد اعتمد الفكر المالي للنفقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة معيارين هما :

1- معيار قانوني يستند إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة وهذا هو المعيار التقليدي .

2- معيار وظيفي يستند إلى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق.

<sup>1</sup> د. محمد حسين الوادي و د. زكريا احمد عزام، مرجع سبق ذكره ، ص ص 117 ، 118.

## 1- المعيار القانوني<sup>1</sup>:

يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام وهي الدولة، والهيئات العامة المحلية، والمؤسسات العامة، وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي تقوم بها أشخاص القانون الخاص وهي الأفراد والشركات والجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة. فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

من الملاحظ أن هذا المعيار استند على أمور قد تتفق وطبيعة الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها على القيام بأعمال الجيش والدفاع والعدالة وبعض المرافق العامة، التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويستلزم بذلك السلطات الآمرة. ولكن مع انتقال الدولة من الحارسة إلى المتدخلة و ثم المنتجة، فأصبحت الدولة تقوم بأعمال كثيرة خرجت عن هذا المعيار مثل النقل، المواصلات، الزراعة، التجارة، الصناعة، والبنوك... الخ وبالتالي عدم الاعتماد على هذا المعيار القانوني للتفرقة وبالتالي اللجوء إلى معيار آخر أكثر دقة. وبالتالي اعتمد مؤيدي هذا المعيار على أن النفقة العامة هي تلك التي تصدر عن الأشخاص العامة، ويصرف النظر عن طبيعة الوظيفة التي تصدرها عنها.

## 2) المعيار الوظيفي:

ويعتمد هذا المعيار على الطبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة. فتعتبر النفقة العامة حسب هذا المعيار التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية. وعلى ذلك، فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فرضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة، على أن تكون هذه النفقات نتيجة لاستخدام هذه السلطات السيادية (تصدر عن هيئات خاصة). ولهذا يرى بعض الكتاب ضرورة الأخذ بتعريف واسع للنفقة العامة بحيث يشمل كل النفقات التي يقوم بها القطاع العام أي يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة، والهيئات العامة القومية، والهيئات العامة المحلية، والمؤسسات العامة، المشروعات العامة. و بالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

<sup>1</sup> د. محمود حسين الوادي، د. زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 119-120.

فالمبالغ التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع مثل التبرع ببناء مدرسة أو مستشفى لا تعتبر نفقة عامة حيث يشترط أن تخرج النفقة العامة من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام. **ثالثاً: أن تهدف إلى إشباع حاجة عامة<sup>1</sup> :**

إن غاية النفقات العامة هي إشباع الحاجات العامة بغض النظر عن الخلافات في معايير التفرقة بين الحاجة العامة أو الخاصة، فإننا نعتبر أن الحاجات العامة هي تلك التي تقوم الدولة بإشباعها عن طريق النفقات العامة.

وتختلف الأنظمة السياسية في تحديدها لهذه الحاجات والتي تقوم بإشباعها ففي النظم الدكتاتورية يقرر الحاكم الفرد ما هي الحاجات العامة والتي يتوجب على الدولة إشباعها، وفي الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد تقوم اللجنة المركزية للحزب بتحديد هذه الحاجات العامة ويتم تحديدها في النظم الديمقراطية عن طريق التصويت (الاستفتاء الشعبي، المجالس التي تمثل الشعب) وبقدر الاختلاف في الأنظمة السياسية يكون التفاوت في حجم ونوع الحاجات العامة، ورغم ذلك فإن هذا الاختلاف لا يتوقف على تعدد الأنظمة وسياستها بل يتوقف على عديد من المتغيرات كدرجة التقدم الاقتصادي والثقافي للمجتمع والحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة التي تتفاوت نسبتها وفعاليتها وتباين درجة قوتها. باختلاف المجتمعات وفي نفس المجتمع من وقت لآخر، ولهذا تختلف الحاجات العامة التي تشبعها الدولة عن طريق نفقاتها العامة بما يتوافق مع أهدافها المرجوة من الإنفاق التي قد تكون أهدافا مالية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

## 2. تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي<sup>2</sup> :

### 1.2- النفقات العامة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي :

من المعروف أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يؤمن بفلسفة الاقتصاد الحر وبإمكانية حل مشاكل المجتمع الاقتصادي عن طريق نظام السوق، ولذا فمن رأيهم أن هذه المشاكل تحل تلقائياً وبدون تدخل من الدولة لأن الاقتصاد كنظام طبيعي لا يؤدي التدخل فيه إلا إلى عرقلته، كما يؤدي تدخل الدولة إلى إضعاف حافز الأفراد الخاص نحو الكسب والإنتاج، ويترتب على ذلك وفقاً للفكر الكلاسيكي أنه يجب ألا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأفرادها إلا في إشباع الحاجات العامة التي يفشل القطاع الخاص في إشباعها (كالأمن والدفاع والعدالة وبعض المرافق العامة المكلفة) وترتب على هذه النظرة بروز عدة مبادئ في الفكر الاقتصادي تتمثل فيما يلي :

1- أفضل النفقات العامة هي أقلها حجماً.

<sup>1</sup> د.فاطمة السويسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان-2005، صص 41،42.

<sup>2</sup> د.الموسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، النفقات والقروض العامة، الكتاب الأول-الدار الجامعية-2000، صص 35.

2- أولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة.

3- حيادية النفقة العامة.

4- توازن الموازنة العامة سنويا.

خلاصة القول أن الإنفاق العام وإن كان نقطة البدء في الحياة المالية للدولة إلا أنه غير منتج اقتصاديا، وأن تمويله يمثل عبئا ينبغي توزيعه على المواطنين، ولذا ينبغي أن يكون عند أقل مستوياته حتى يتاح أكبر قدر من الموارد للاستخدامات الخاصة وتحقق بذلك أكبر مستويات من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع.

## 2.2- النفقات العامة في الفكر الكثري :

تحول بعد ذلك الفكر الاقتصادي مع أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من هذا القرن تحولا كبيرا بعدما أثبتت التجربة فشل النظام الاقتصادي الحر في حل أزمة الكساد، ولم تفلح التلقائية المفترضة في النظام الرأسمالي في الأسعار والأجور في القضاء على الكساد وتطلب الأمر حينئذ تدخل قوى من جانب الدولة، واتسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية لأفرادها توسعا كبيرا وتغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا فقد تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها بما يؤدي إلى تحسين مستويات الرفاهية.

وفي ظل هذا الفكر لم تعد النفقة العامة غير منتجة بالضرورة وإنما أصبحت جزءا مهما من الطلب الكلي في المجتمع يمكن استخدامها في زيادة الطلب الكلي في أوقات الركود مما يساعد في القضاء على مشاكل الاقتصاد الكلي (البطالة وانخفاض مستويات الإنتاج القومي) وقد نجحت هذه السياسة الاقتصادية في القضاء على مشكلة البطالة إبان الثلاثينات، وظهرت فكرة مشروعات المرافق العامة في كل من إنجلترا والولايات المتحدة وألمانيا آنذاك، وترتب عليها انتشار موجة التفاؤل حول مستقبل الأعمال الخاصة وقضى بدوره على أزمة الكساد الكبير (1929-1933).

أصبح هذا الفكر يضرب بالأفكار الكلاسيكية حول الإنفاق العام عرض الحائط، فليست " أفضل النفقات أقلها حجما" إنما يتوقف الأمر على الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على هذا الإنفاق، وعلى هذا فينبغي رفع مستوى هذا الإنفاق العام أوقات الركود الاقتصادي، كما ينبغي أن تنخفض مستوياته في أوقات التضخم. ولم تعد فكرة "توازن الموازنة العامة سنويا" قابلة للتطبيق في ظل هذا الفكر حيث أن إحداث عجز في الموازنة العامة أمر تتطلبه ظروف الركود الاقتصادي كما أن تحقق فائض بالموازنة العامة يعد أمرا ضروريا في أوقات التضخم. كما لم تعد "النفقات العامة محايدة" كما هو الحال في الفكر الكلاسيكي فالنفقات العامة تؤثر على الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وتعديل من مراكز الطبقات الاجتماعية المختلفة. ومن ناحية أخرى فإن الإنفاق العام على المعدات العسكرية (وهي تعد نفقات استهلاكية بالنسبة للكلاسيك) وخاصة في

الدول المنتجة لها، يعد أداة هامة لتقدم العلوم كما يزيد من الطلب على الصناعات المكملة للصناعات العسكرية .

خلاصة القول أن النفقات العامة في الفكر الكيترلي ليست محايدة وإنما تساعد في إعادة توزيع الدخل والثورة في المجتمع، بما يتضمنه ذلك من تأثير واضح على مستوى الطلب الكلي، ولذا يمكن استخدام هذه النفقات في تحقيق أهداف المجتمع. وأن الإنفاق العام ليس بالضرورة أقل إنتاجية من الإنفاق الخاص، ولذا لا ينطوي تحويل الموارد الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص على تخفيض مستويات رفاهية المواطنين.

### 3.2- النفقات العامة في الفكر الاقتصادي المعاصر :

أما الفكر الاقتصادي المعاصر فإن الإنفاق العام قد تزايد بصورة واضحة في الدول النامية بدءاً من حقبة الستينات من هذا القرن خصوصاً في المرافق العامة وعلى المشروعات الإنتاجية العامة (القطاع العام).  
توضح تقارير الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية أن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعد في المتوسط أكبر الحكومات المركزية في العالم النامي ويعكس ذلك جزئياً أهمية القطاع العام في هذه الدول كما يعكس جزئياً أيضاً الإنفاق العسكري الكبير في هذا الإقليم. وكما عرفنا من قبل فإن النمو في الإنفاق العسكري يؤدي إلى تحويل الموارد الاقتصادية بعيداً عن القطاع المدني الأكثر إنتاجية، كما أثبتت دراسات على وجود علاقة سالبة بين الإنفاق العسكري والإنفاق على التنمية الاجتماعية بما فيها التعليم والصحة، كما أن الإنفاق على الدفاع يعد بالنسبة للدول النامية عنصراً هاماً في فاتورة الواردات لتلك الدول مما يزيد من مشاكل ميزان المدفوعات ومن عبء الديون الخارجية<sup>1</sup>.

وتوضح تلك التقارير أيضاً أن زيادة نمو النفقات العامة على نمو الإيرادات العامة قد أدى إلى تحقيق عجز مالي في البلدان النامية وفي البلدان الصناعية على السواء، لكن لما كان مجال التمويل المحلي في البلدان النامية أقل منه في البلدان الصناعية فإن أوجه عجزها المالي لم يلبث أن أحدث آثار جانبية وبصورة أسرع في شكل تضخم محلي وفي شكل خلل في الموازين الخارجية، وكان من عواقب أوجه العجز المالي أن ساهم القطاع العام في تراكم الدين الخارجي.

نتيجة لكل هذه النتائج تحول الفكر الاقتصادي نحو ترشيد هذه النفقات العامة من خلال تخلي الدول عن كثير من المشروعات العامة التي تهدف أساساً إلى تحقيق الربح عن طريق رفع تكلفة رسوم استخدام المرافق العامة لتعكس الجانب الأكبر من تكاليفها الحقيقية كالكهرباء والمياه والتليفون. كما نجحت عدة دول خاصة بريطانيا في تخصيص بعض وحدات القطاع العام بها، وترتب على ذلك النجاح انخفاض أعباء الموازنة العامة، كما نجحت هذه المشروعات العامة بعد تحويلها إلى القطاع الخاص في تحقيق معدلات أعلى من الأرباح وذلك

<sup>1</sup> د.المرسي سيد الحجاري ، مرجع سبق ذكره، ص 36.

<sup>2</sup> د.المرسي سيد الحجاري ، نفس المرجع، ص 57.

لارتفاع إنتاجية العاملين بها بعد أن تزايدت حوافز العمل والإنتاج وقد أصبح العاملين بتلك المؤسسات العامة يمتلكون نصيبا هاما من رأسمالها.

خلاصة القول أن الفكر المعاصر في مجال النفقات العامة اقترب من الفكر الكلاسيكي وبدأ التركيز على الحافز الخاص في المجال الاقتصادي دون أن يقلل هذا الفكر من أهمية القطاع الحكومي في إشباع الحاجات العامة، وهي الحاجات التي لا يستطيع المشروع الخاص إشباعها لأفراد المجتمع أولا يستطيع أن يوفرها بصورة مثلى اجتماعيا وأكد الفكر المعاصر على ضرورة مراعاة منافع وتكاليف الأنشطة الاقتصادية العامة مما يؤدي إلى زيادة رفاهية أفراد المجتمع.

### 3. مجالات الإنفاق العام<sup>1</sup> :

لا يوجد هناك سقف للنفقات العامة، خاصة في الوقت الحالي. وذلك لأن النفقة العامة هدفها تلبية الحاجات العامة، والحاجات تمتاز بالتجدد والتداخل، لذا على الدولة أن تحاول دوما تلبية تلك الحاجات، وهذا يتطلب الإنفاق في كثير من المجالات. ومن هنا فإن الإنفاق العام في تزايد مستمر .  
وليس شرطا أن تتفق جميع الدول في جميع مجالات الإنفاق التي سنذكرها، لأن ذلك يعتمد على طبيعة النظام القائم وعلى مدى الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي للدولة، وبممكننا أن نذكر المجالات التالية للإنفاق العام:

- 1- الإدارة العامة، الإنفاق على جميع أجهزة ومؤسسات الدولة.
- 2- الدفاع الخارجي.
- 3- الأمن الداخلي.
- 4- العلاقات الخارجية الدولية، والإنفاق على السفارات والملحقات الثقافية والعسكرية... الخ.
- 5- الشؤون الاجتماعية والصحية.
- 6- التعليم والبيئة والقضاء.
- 7- التنمية الاقتصادية.
- 8- الأبحاث العلمية.
- 9- المواصلات و الاتصالات .
- 10- البنية التحتية ، الزراعة والري والصناعة والسياحة .

<sup>1</sup> د. طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.

## II- تقسيمات النفقات العامة :

### 1. تقسيمات العلمية للنفقات العامة المستندة إلى معايير اقتصادية :

#### 1.1- تقسيم النفقات العامة من حيث أثرها الاقتصادي على الدخل القومي :

**1.1.1. نفقات حقيقية (النفقات الفعلية):**<sup>1</sup> وهي صرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين بالدولة، كذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات وأجهزة الدولة، وهذا النوع من النفقات يزيد من الناتج القومي وتعبير آخر<sup>2</sup>، هي النفقات التي تنفقها الدولة فعليا لأجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة للعمل الإداري وتسير المرافق العامة وكذا النفقات الموجهة لاقتناء المعدات والآلات.

**2.1.1. نفقات تحويلية :** وهي صرف الأموال العامة على الإعانات الاجتماعية، والدعم الحكومي والضمان الاجتماعي، والبطالة... إلخ، هذا النوع لا يزيد من الناتج القومي، لأنه يهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين، ودعم الفقراء من أبناء المجتمع<sup>1</sup>. بتعبير آخر<sup>3</sup>، هي التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطني وذلك عن طريق الاقتطاعات الضريبية والخاضعين لها ليعاد توزيعها على فئات أخرى ومثالها نفقات الإعانات الخيرية، النفقات الاجتماعية كضمان الاجتماعي وغيرها .

#### 2.1- تقسيم النفقات العامة وفقا لطبيعة العملية الاقتصادية التي استدعت الحاجة للإنفاق (تقسيمها وفقا لأغراضها المتنوعة)<sup>4</sup>.

هذا التقسيم يتداخل بطبيعة الحال مع التقسيمات السابقة، ووفقا لطبيعة العملية الاقتصادية يمكن التفرقة بين نفقات متصلة بعمليات متعلقة بتكوين رأس المال وهي تلك التي تهدف الدولة من القيام بها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة، مثل النفقات التي تصرف في شراء سلع وخدمات لأغراض استثمارية (كمشروعات الصناعة والقوى الكهربائية )، والنفقات الخاصة بأداء الدولة لوظائفها التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم، (كالإنفاق على الدفاع والأمن والعدالة ودفع المرتبات لسير المرافق التابعة للدولة)، والنفقات المتصلة بعمليات ناقلة كدفع فوائد الديون والمساهمة في التأمين الاجتماعي والمساعدات والإعانات التي تمنح للأفراد وكذلك التعويضات عن أضرار الحرب، وأخيرا الإنفاق الخاص بعمليات مالية بحتة كالقروض التي تمنحها الدولة للأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة.

<sup>1</sup> د. طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 124

<sup>2</sup> د. بن داود ابراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، سنة 2010، ص 57.

<sup>3</sup> د. بن داود ابراهيم، نفس المرجع، ص 58.

<sup>4</sup> د. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006، ص 68.

هذه التقسيمات المنبعثة عن الطبيعة الخاصة لكل عملية اقتصادية استدعت الحاجة إلى الإنفاق العام، تساعدنا في الوقوف على الأغراض المتنوعة للإنفاق العام من خلال الوظائف التي تقوم بها الدولة، وهو الأمر الذي يعقد لهذا التقسيم كثيرا من أوجه الشبه بينه وبين التقسيم الوظيفي للنفقات العامة والذي سترد الإشارة إليه في مقدمة التقسيمات الأخرى غير المستندة إلى معايير اقتصادية.

### 3.1- تقسيم النفقة العامة وفقا لاقتصاد السوق<sup>1</sup>:

حيث يتم تقسيم النفقات العامة في ضوء علاقتها بما تتم ممارسته من نشاطات في السوق، كما يلي:  
يفترض هذا التقسيم أننا بصدد اقتصاد رأسمالي يقوم أساسا على النشاط الفردي ويعمل تلقائيا من خلال "ميكانيزم السوق" وتقوم فيه الدولة بدور هام من الناحية الاقتصادية، (الدولة الرأسمالية المتدخله والموجهة)، إلا أن هذا الدور وإن كان يؤثر في سير الاقتصاد القومي في مجموعة فإن نتيجته تتوقف في النهاية على العمل التلقائي لقوى السوق المتمثلة أساسا في حركات العرض والطلب والتفاعلات الخاصة بهما<sup>2</sup>.

- الإنفاق العام الذي يمثل شرط من شروط وجود اقتصاد السوق، ومن ثمة فإنه يمكن أن يعتبر جزء من نفقة الإنتاج الذي يتم لأغراض السوق، والذي يتمثل بالإنفاق اللازم للمحافظة على النظام. وكذلك الإنفاق على الخدمات العامة المطلوبة لقيام المشروعات الخاصة بعملها في السوق، والتي يتم حصول الدولة على مقابل الإنفاق على مثل هذه الخدمات التي توفرها، وباعتبارها جزء من نفقة الإنتاج عن طريق الضرائب التي يتم فرضها على المنتجين .

- الإنفاق العام الذي يكمل عمل اقتصاد السوق، ويهدف إلى توفير حاجات يمكن أن يقوم بتوفيرها النشاط الخاص في السوق. إلا أن الدولة تقوم بتلبية مثل هذه الخدمات عن طريق الإنفاق عليها ارتباطا بأهميتها للأفراد والمجتمع معا كالإنفاق على توفير الخدمات الصحية والتعليمية .

- الإنفاق العام الذي يتم على نشاطات يتم القيام بها في إطار اقتصاد السوق كالإنفاق على النشاطات الإنتاجية. والتي تمارس من خلاله الدولة إنتاج السلع والخدمات ومن خلال المشروعات الإنتاجية العائدة للدولة حالها في ذلك حال الإنفاق الخاص عند القيام بمشروعات الإنتاجية وممارستها لإنتاجها ووفقا لآلية السوق ومعاييرها رغم أن المشروعات الإنتاجية العائدة لها قد تراعي في بعض جوانب عملها كونها مشروعات عامة رغم ممارستها لنشاطاتها السوقية هذه.

<sup>1</sup> د.فليح حسن خلف-المالية العامة-علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع-الطبعة الأولى-2008،ص131.

<sup>2</sup> د.عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص68.

2. تقسيم النفقات العامة بالاستناد إلى معايير غير اقتصادية :

1.2- تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة (التقسيم الوظيفي)<sup>1</sup> :

ويقصد بتقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة، والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة، وقد ميز الاقتصاديون ثلاثة وظائف أساسية للدولة، وهي الوظيفة الإدارية، والوظيفة الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية، وعلى هذا يمكن أن نجد ثلاث أنواع من الإنفاق هي :

أ) النفقات الإدارية للدولة: وهي الخاصة بتسيير المرافق العامة، وتضم الأجور ونفقات رئيس الدولة والسلطة التشريعية، ونفقات الدفاع والأمن والتمثيل السياسي.

ب) النفقات الاجتماعية للدولة: وتتعلق بالأغراض الاجتماعية من اجل التنمية الاجتماعية، وتحقيق التضامن الاجتماعي، وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الاجتماعية.

ج) النفقات الاقتصادية للدولة : وهي النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية، مثل الري والصرف والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء .

2.2 - تقسيم النفقات العامة وفقا لمدى تكرارها الدوري في الميزانية الدولة<sup>2</sup>:

1.2.2. النفقات العادية : يقصد بها تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية، ومن أمثلتها مرتبات العاملين، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

2.2.2. النفقات غير العادية : هي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل نفقات مكافحة وباء طارئ أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية أو نفقات حرب...إلخ.

وإذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية، فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض، وهنا مكنم الخطر، حيث أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تسعى السلطات المالية في الدولة استخدام النفقات غير العادية ، ويظهر ذلك عادة عندما يحدث عدم توازن أو عجز في ميزانية الدولة فتعتمد إلى تجنب بعض النفقات باعتبارها غير عادية لكي يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدلا من الضرائب، وبذلك تظهر الميزانية متوازنة ولذلك يجب عدم التوسع في تعريف ما يعتبر غير عادي من النفقات.

<sup>1</sup> د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، 2004-2005، ص 190.

<sup>2</sup> د. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة النفقات العامة -الإيرادات العامة- الميزانية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية-2009-ص ص 44، 45

أضف إلى ذلك أن القروض والإصدار النقدي التي يمكن اللجوء إليها لتغطية النفقات غير العادية لم تعد إيرادات غير عادية، بسبب ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق السياسة المالية، بحيث أصبحت مع كثرة اللجوء إليها من الإيرادات العامة العادية.

ونتيجة لذلك فإن الفكر المالي الحديث قد اتجه إلى التمييز بين نوعين من النفقات : النفقات الجارية، وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي تلك اللازمة لتسيير المرافق العامة وإشباع الحاجات العامة، أي أنها تواجه النفقات العامة وهي لا تسهم في زيادة رؤوس الأموال العينية للجماعة، والنفقات الرأسمالية وتسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك المتعلقة بالثروة القومية مثل نفقات إنشاء المشروعات الجديدة من مدن جديدة وطرق وسكك حديدية، فهي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع، ومن ثم فهي نفقات تقابل النفقات غير العادية.

### 3.2- تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها<sup>1</sup>:

يرتكز تقسيم النفقات إلى وطنية ومحلية إلى معيار مجال شمولية النفقة العامة، ومدى استفادة أفراد المجتمع منها.

**1.3.2- النفقات الوطنية (مركزية):** هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع الوطني القضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.

**2.3.2- النفقات المحلية (الإقليمية):** فهي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة. وما يجب أن نشير إليه في هذا الإطار انه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ومدققة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص.

<sup>1</sup> أ. محرز محمد عباس مرجع سبق ذكره ص. 92

3. تقسيم النفقات العامة في الجزائر والتفرقة بين تقسيم النفقات العامة وترتيبها :

1.3- تقسيم النفقات العامة في الجزائر<sup>1</sup> :

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين : نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

1.1.3. نفقات التسيير :

❖ تعريفها : هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهام الجارية، أي هي تلك التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية.

❖ تقسيم نفقات التسيير : حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

- أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات : يشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي :
- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
  - الدين الداخلي - ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
  - الدين الخارجي.
  - ضمانات من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
  - نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).
- ب- تخصيصات السلطة العمومية : تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... إلخ وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح : وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي :
- المستخدمين - مرتبات العمل.
  - المستخدمين - المنح والمعاشات.
  - المستخدمين - النفقات الاجتماعية.
  - معدات لتسيير المصالح.
  - أشغال الصيانة.

<sup>1</sup> درواسي مسعود-السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004 ، مذكرة دكتوراه دولة -جامعة الجزائر لسنة 2005، ص 347-348.

- إعانات التسيير.

- نفقات مختلفة.

د- **التدخلات العمومية** : تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم ما يلي :

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).

- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).

- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)

- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)

- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)

- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات... إلخ).

### 2.1.3. نفقات التجهيز :

❖ **تعريفها** : تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية للاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي الفلاحي).

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل .

❖ **تقسيم نفقات التجهيز** : حسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على

ثلاثة أبواب : استثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي :

أ- **العناوين** : تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي :

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية .
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة .
- النفقات الأخرى برأسمال.

ب-القطاعات : تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي :

المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربوية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية ، المباني ووسائل التجهيز، إلا أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج-الفصول والمواد : تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول و مواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشمل على :

- القطاع 2.....الصناعات التحويلية .
- القطاع الفرعي 24.....التجهيزات.
- الفصل 242.....الصلب.
- المادة 2423.....التحويلات الأولية للمواد .

### 2.3-التفرقة بين تقسيم النفقات العامة وترتيبها<sup>1</sup> :

بقيت كلمة توضيحية نود أن نختتم بها ما سبق من حديث لنخلص فكرته مما قد يختلط معها من أفكار ولترداد تفهما لمضمونه ومحتواه ففيما يتعلق بالجانب الأول من هذا التوضيح، فإننا نود أن نميز هنا بين تقسيم النفقات وترتيبها، فالتقسيم تكمن فكرته الجوهرية في وضع النفقات العامة في فئات أو أقسام، كل قسم منها متشابه في مشتملاته أو في طابع مشترك فيه، وضعا لا يقصد به بلوغ هدف معين بل مجرد تمييزها تمييزا واضحا بعضها عن بعض وما قد يصحب هذا التمييز الواضح من آثار أشرنا إلى أهميتها .

أما الترتيب فهو تقسيم يبتغي به هدف معين، قد يكون هذا الهدف هو وضعها في مراتب متعاقبة بحسب الأهمية النسبية للمرافق والمشروعات العامة التي تنصرف إليها هذه النفقات، أو إبراز عموم النفع أو تخصيصه في كل نفقة لإظهار مدى تكافؤ مع عبء الضرائب مثلا، أو الموازنة في النفقات العامة بين أثرها المتفاوت في تنمية اقتصاديات الدولة ، أو أي هدف آخر يسعى إليه واضع الترتيب، فالترتيب إذن شيء فوق التقسيم، فهو التقسيم مضاف إليه هدف معين، وهو الأمر الذي يساعد كثيرا في معرفة مدى ضرورة الإنفاق مع الأوجه الداخلة في نطاق كل ترتيب.

أما فيما يختص بالجانب الثاني من الإيضاح المشار إليه، فإنه من الملاحظ أنه أيا كان الشكل الذي تأخذه النفقات العامة في التقسيمات المتقدمة بنوعيتها، وغيرها فإنها تنتمي إلى مجموعة من المجموعات التالية : إما

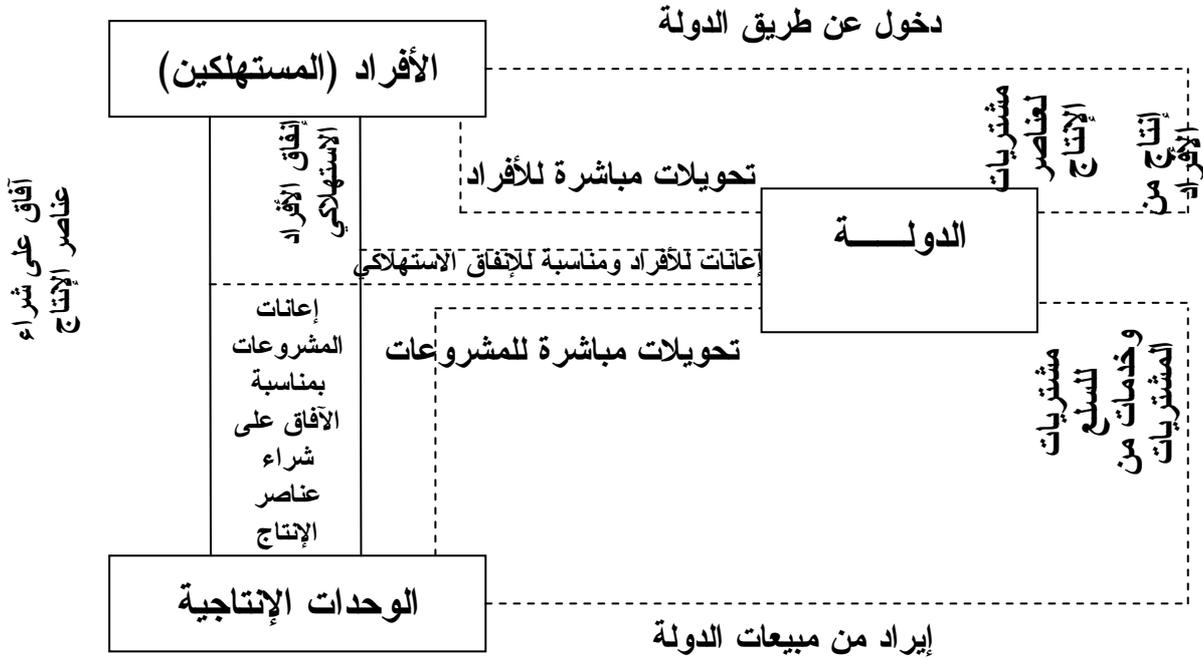
<sup>1</sup> د. عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 73

نفقات موجهة إلى إنتاج السلع والخدمات ، البعض من هذه الخدمات والسلع تتخلى عنها الدولة للأفراد في مقابل رسم أو ثمن عام، والبعض الآخر توزعه عليهم بلا مقابل نقدي، كخدمة التعليم إذا استفاد منها الأفراد بالجان، والبعض الثالث تحتفظ لنفسها للاستفادة منه (كالأسلحة والذخائر التي ينتجها مصنع حربي تملكه الدولة)، أو نفقات عامة موجهة في الداخل دون مقابل ، كالإعانات ونفقة خدمة الدين العام، أو إلى الخارج كنفقات خدمة الدين العام الخارجي .

ويلاحظ أن كل هذه التقسيمات - كما سبق أن ذكرنا- تعتبر تقسيمات نظرية يتعين التفرقة بينها وبين التقسيمات الوضعية، أي التقسيمات التي تسير عليها الهيئات العامة في مختلف الدول للتمييز بين الأنواع المختلفة في داخل نطاق الإنفاق العام الكلي، وبالتالي لتبويب النفقات العامة في الميزانية العامة لكل دولة. وقد يكون من المفيد هنا تجميع الأنواع المتعددة من الإنفاق العام في شكل توضيحي تتجمع فيه تيارات هذا الإنفاق لنرى كيف تتم العلاقة بين هذه التيارات وتيارات الإنفاق في الاقتصاد القومي على فرض أن هذا الاقتصاد اقتصاد مغلق ، وإنه مكون من ثلاث وحدات كبيرة : الأولى، وتضم الأفراد بصفتهم مستهلكين يقدمون عناصر الإنتاج (وخاصة القدرة على العمل) إلى المنتجين والدولة ويحصلون في مقابلها على دخول ينفقون معظمها في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ، والثانية ، تجمع الوحدات المنتجة أو المشروعات وتقوم بشراء عناصر الإنتاج وتبيع المنتجات ، الثالثة وتتمثل في الدولة التي تقوم بالإنفاق على شراء السلع والخدمات ، وهو الإنفاق الحقيقي ذو المقابل العيني، كما تقوم بإنفاق دون مقابل عيني وهو الإنفاق الناقل .

تيارات الإنفاق العام في الاقتصاد القومي<sup>1</sup> :

الشكل 02 : تيارات الإنفاق العام في الاقتصاد القومي



ففي الشكل المرافق، تتبلور لنا تيارات الإنفاق النقدي في الاقتصاد المشار إليه، وهي تيارات تتمثل في إنفاق الأفراد على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وإنفاق المشروعات على شراء عناصر الإنتاج، وإنفاق الدولة على شراء السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وكذلك إنفاقها الناقل الذي لا تحصل فيه على مقابل عيني، والأمر بعد لا يحتاج مع وضوحه إلى تعليق، هذه التيارات على ما تبدو من الإشارات المتبادلة في الرسم التوضيحي بين أيدينا يعيننا وضوحها عن الإفاضة في التعليق عليها، وإن كان يجدر بنا أن نراعي بهذه المناسبة أن نفس التدفق (أو التيار) النقدي يمثل إنفاقاً بالنسبة لمن ينفقه ودخلاً بالنسبة لمن يحصل عليه.

<sup>1</sup> د. عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 74

### III- قواعد الإنفاق العام :

#### 1. ضوابط الإنفاق العام :

تقتضي سلامة مالية الدولة أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام فيها لدى قيامها بالإنفاق العام باحترام بعض المبادئ أو الضوابط يمكن إجمالها في ضرورة أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من جهة، وأن يتم هذا خلال الاقتصاد في النفقات العامة والعمل على زيادة إنتاجيتها من جهة أخرى، ويتم التأكد من توافر الضابطين السابقين، بواسطة أساليب الرقابة المختلفة وعن طريق إخضاع نشاط الدولة المالي في هذا المجال لكافة الإجراءات والتدابير التشريعية السائدة<sup>1</sup>.

#### 1.1. ضابط النفقة (قاعدة النفقة):

تعني قاعدة النفقة اتجاه النفقة العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل كلفة ممكنة ويتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة، أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية، ويقصد بالمنفعة الحدية الاجتماعية مقدار الكسب الذي يعود على أفراد المجتمع ككل نتيجة النشاط الحكومي.

أما التكلفة الحدية فيقصد بها مقدار ما ضحى به المجتمع من إنتاج القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي<sup>2</sup>.

ويقصد بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ألا تواجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر، نظرا لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، كما يعني أيضا أن ينظر إلى المرافق العامة نظرة إجمالية شاملة لتقدير احتياجات كل مرفق وكل وجه من أوجه الإنفاق، في ضوء احتياجات المرافق وأوجه الإنفاق الأخرى.

وفكرة المنفعة العامة وتحديدتها تثير مشكلة وضع ضابط دقيق لتحديدها، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن للنفقات آثارا متعددة اقتصادية وغير اقتصادية، ظاهرة وغير ظاهرة، مباشرة وغير مباشرة، حاضرة ومستقبلية، مما يتعذر معه قياسها على وجه الدقة، وإن كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد.

العامل الأول هو مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل القومي والعامل الثاني طريقة توزيع الدخل القومي على الأفراد.

ومما هو جدير بالذكر أنه كلما زاد مقدار الدخل النسبي وقل التباين بين دخول الأفراد كلما أدى ذلك إلى تحقيق رفاهية الأفراد، وينبغي لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية أن تتجه سياسة الدولة في الحصول على

<sup>1</sup> د. عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 77.

<sup>2</sup> د. عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

إيرادها وفي إنفاقه نحو العمل على زيادة الدخل القومي، وتقليل التباين بين دخول الأفراد . وزيادة الدخل القومي تكون بالعمل على تحسين الإنتاج وزيادة القوى المنتجة من جهة ، وتنظيم الإنتاج، من جهة أخرى. أما تقليل التباين بين دخول الأفراد فيكون بنقل القوى الشرائية من الأشخاص الذي تقل عندهم منفعتها الحدية، إلى الأشخاص الذين تزداد لديهم تلك المنفعة (أي من جانب أصحاب الدخل المرتفعة إلى أصحاب الدخل المحدودة) وتقليل التباين بين دخل نفس الأشخاص (محدودي الدخل) في الأوقات المختلفة لكي يتحقق الاستقرار للمجتمع بمختلف طبقاته.

وبصورة عامة إن الحكم على مدى توافر المنفعة العامة في النفقة العامة، يمكن أن يتم بالنظر إلى اعتبارات عملية معينة، على أن تراعي هذه الاعتبارات درجة التطور الاقتصادي التي يشهدها كل مجتمع على حدى<sup>1</sup>.

### 2.1. ضابط الاقتصاد في النفقات<sup>2</sup>:

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة، فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى ممكن، ولذا فيجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة. أضف إلى ذلك إلى أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويرر محاولات المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبة.

وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات. ومظاهر التبذير والإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة السياسية بصورة خاصة، وتمثل تلك المظاهر في دفع مرتبات وأجور الموظفين زائدين على الحاجة، التسبب في مشتريات الحكومة وتوريداتها، استئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها، وغير ذلك من مظاهر الإسراف، ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماما. وبالقدر اللازم فقط، لتحقيق المنافع الجماعية العامة، هذا فضلا عما يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام والرقابة المختلفة من أدوار هامة في إيجاد رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات العام إلى الأوجه النافعة.

بمعنى آخر<sup>3</sup>، الاقتصاد في النفقة هو أن تتجنب الإدارة التقدير والتبذير أو هو ترشيد الإنفاق أو هو بعبارة أخرى حسن التدبير، أو بعبارة أخرى يعني إنفاق ما يلزم من أموال، مهما بلغت كمياتها على جوهر الموضوع والابتعاد عن الإنفاق على الجوانب التي تشكل عنصرا أساسيا في الموضوع.

<sup>1</sup> د.سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

<sup>2</sup> د.سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع، ص 55.

<sup>3</sup> د.عادل فليح العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

### 3.1. ضابط الترخيص (قاعدة الترخيص):

وتعني هذه القاعدة هو عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بعد الحصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف، والرقابة على الإنفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات وهي الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة، وبذلك فالرقابة تأخذ أشكالا ثلاثة<sup>1</sup>.

أ- الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجهه واردة في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق.

وفي واقع الأمر، أن هذا النوع من الرقابة لا يكون ذا فاعلية بصدد ترشيد الإنفاق، إذ هي رقابة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة نفسها، ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم الإنفاق العام نفسه حيث غالبا لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها.

ب- الرقابة السياسية (البرلمانية): وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية، ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية، بل يعمد أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصات ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وحق إقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي.

وهذا النوع من الرقابة، على الرغم من أهميته، قد يكون قليل الفاعلية، خاصة في الدول النامية، حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت مخطئة.

ج- الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العام بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني، وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها.

ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الرقابة يعتبر أكثر فاعلية نظرا لتخصيص القائمين به، وتوفر إمكانيات المتابعة والتحليل والحق في الرقابة السابقة واللاحقة وحق وقف المخالفات والأخطاء المالية، وإبداء الرأي في الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار.

<sup>1</sup> د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

## 2. حدود الإنفاق العام (العوامل المحددة لحجم النفقات العامة)<sup>1</sup>:

يشير هذا الموضوع مشكلة على جانب كبير من الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تستقطع من الدخل القومي لتوجيهها إلى الإنفاق العام بحيث لا يجوز للدولة أن تتخطاها، وبتعبير آخر هل هناك حدود لا يجوز تجاوزها بأي شكل من الأشكال عند تحديد النفقات العامة؟ وهل هناك حجم أمثل له؟ لقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن، على تحديد نسبة معينة (10% ، 15%) من الدخل القومي توجه للإنفاق العام لا يجوز تجاوزها.

وحقيقة الأمر، أن هذا الفكر أصبح غير ذي جدوى في الوقت الحالي نظرا لجمود هذا الرأي، من جهة، وتجاهله للعديد من الظروف المذهبية الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد القومي لدولة معينة والتي قد تختلف من فترة لأخرى في الدولة ذاتها، من جهة أخرى.

### 2.1- العوامل المذهبية :

إذا كان سائد في دولة ما الأيديولوجية الفردية فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل القومي، وتبرير ذلك أن دور الدولة، في ظل هذه الأيديولوجية، يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية وبالنشاط التي يعزف عنها النشاط الخاص (الدولة الحارسة)، أما ماعدا ذلك من أنشطة فمتروك لحرية الأفراد. أما في ظل الأيديولوجية التدخلية يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية، التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتقديم الخدمات المجانية... الخ ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها. وأخيرا في ظل الأيديولوجية الجماعية، حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتملك الجماعة لأدوات الإنتاج بالإضافة لقيامها بدورها التقليدي، فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته، وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها. وتظهر هذه الأيديولوجية في ظل الدولة المنتجة أي ذات النمط الاشتراكي. بالإضافة<sup>2</sup> إلى العوامل المذهبية المتقدم فإن حجم النفقات العامة يتأثر أيضا تبعا لطبيعة البنية الاقتصادية، أي تبعا لدرجة التقدم والتخلف، فيزداد عادة في الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول المختلفة، وذلك نظرا لاتساع نطاق الدولة ونطاقي الخدمات والدخل القومي بمقارنة كل منهما بالأخرى.

<sup>1</sup> د.سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

<sup>2</sup> د.عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 87.

## 2.2- العوامل الاقتصادية الخاصة بمستوى النشاط الاقتصادي العام في الدولة<sup>1</sup> :

تؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات العامة وحدودها. حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والدخل القومي والمستوى العام للأسعار ومدى تأثير كل منها بمستوى الطلب الفعلي. فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي، وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام في مجملته. ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري).

ويظهر ذلك جليا في اقتصاد الدول الرأسمالية ففي أوقات الكساد تزداد النفقات العامة وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد القومي إلى مستوى العمالة الكاملة. ويحدث العكس في أوقات الرخاء، حيث تقل النفقات العامة لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى مستوى العمالة الكاملة.

بينما في ظل اقتصاديات الدول النامية - التي تتصف بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب - يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين، وإلا ترتب على ذلك بدء ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود، ويظهر هذا الارتفاع والتدهور حتى قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة العمالة الكاملة بالنسبة لبعض عناصر الإنتاج كالعامل غير الفني والموارد الطبيعية المتاحة، مما يعرض اقتصاديات هذه الدول للخطر، وبالتالي الإنفاق العام وحدوده، وتستهدف في الدول المتقدمة والمتخلفة تطبيق سياسة مالية واقتصادية معينة كل حسب درجة تقدمها.

## 3.2- العوامل المالية<sup>2</sup> :

فيقصد بها أن حدود النفقات العامة لا بد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات، وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة .

فزيادة الضرائب (كمصدر هام للإيرادات العامة) يخضع لدراسات واسعة، من جهة إضافية إلى ما يحتاج إليه من فترة زمنية يتقبل فيها المكلفون بها هذه الزيادة من جهة أخرى، وإلا ترتب على ذلك آثار سلبية في غاية الخطورة (التهرب الضريبي) على مختلف النشاط الاقتصادي. كذلك الحال بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي أو القروض.

<sup>1</sup> د.سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>2</sup> أ.محمد عباس محرمزي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

### 3. ظاهرة تزايد النفقات العامة<sup>1</sup> :

تشكل ظاهرة الزيادة المتصاعدة في حجم النفقات العامة من أكثر الظواهر المالية المعروفة والشائعة في اقتصاديات المالية العامة في الدول كافة بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية والتنموية أو درجة تقدمها الاقتصادي وإن كانت هذه الزيادة في النفقات العامة تختلف شدة وطأها في دولة إلى أخرى، وقد يكون لهيمنة الفلسفة الكثرية ودعمها لمنهج تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وعقد الاستقلال والتنمية في ستينات القرن الماضي في الدول النامية هو السبب الرئيسي لبداية بروز هذه الظاهرة.

ولتحليل نوعية وأسباب هذه الزيادة وهذا يحتاج التمييز بين ما يعرف بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة والزيادة الحقيقية.

#### الزيادة الظاهرية والزيادة الحقيقية للنفقات العامة :

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة من النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات المستهلكة لإشباع حاجاته العامة .

أما الزيادة الحقيقية للنفقات العامة فهي تعبر عن زيادة النفقات العامة المصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة المقدمة له، أي زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة وتحسن ملحوظ في مستوى الخدمات المقدمة له وهذا النوع من الزيادة هو المعبر الحقيقي عن كفاءة الإنفاق العام وأداء السلطة التنفيذية .

ولكل نوع من أنواع هذه الزيادة تتداخل فيما بعضها لتؤدي إلى زيادة النفقات العامة ولكننا ولأغراض أكاديمية سنحاول تصنيف الأسباب المولدة لزيادة النفقات العامة موادا كانت زيادة ظاهرية أم حقيقية .

### 1.3- الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية :

- أ- تدهور قيمة النقود.
- ب- تغيير قواعد الفن المالي.
- ج- اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان.

<sup>1</sup> د. نواز عبد الرحمن الهبي و د. منجد عبد اللطيف الحشاي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006، ص 50  
ص 53.

### 1.1.3- تدهور قيمة النقود<sup>1</sup>:

ويقصد بها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والمتأثر من ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث يدفع الارتفاع في المستوى العام لأسعار الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة وذلك للمحافظة على مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة، وبذلك لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة حقيقية لها والمتمثلة باتساع نشاط الدولة لذا يتعين مراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار عند القيام بدراسة تطور النفقات العامة خلال فترات زمنية متفاوتة.

ترجع<sup>2</sup> انخفاض القوة الشرائية للنقود إلى ظاهرة التضخم، والتي تتمثل بالارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي ينجم عنه زيادة الوحدات النقدية المدفوعة نظير الحصول على كمية من السلع والخدمات والتي كان من الممكن الحصول عليها بمقدار أقل من الوحدات النقدية في فترة سابقة، أي قبل الارتفاع الحاصل في الأسعار ومن هنا تنشأ العلاقة الطردية بين الأسعار والنفقات العامة، فارتفاع الأسعار يستدعي المزيد من الإنفاق العام للحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات. ويعني ذلك أن انخفاض قيمة النقود تقود إلى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية في جزء منها، وأن هذا الجزء يتوقف على حجم هذا الانخفاض، ويعني ذلك أن الزيادة في النفقات العامة ترجع إلى ارتفاع الأسعار إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجتها النفقات العامة، لذا يجب ومقارنة النفقات العامة في فترات مختلفة وخاصة إذا كانت هذه الفترات متباعدة، أن نقوم بتعديل هذه الأرقام، بما يستبعد التغيرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود، ويكون ذلك من خلال استخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار، ويمكن الرجوع إلى المعادلة التالية لاستخراج الزيادة الحقيقية في النفقات العامة باستبعاد الزيادة الظاهرية العائدة إلى الزيادة في مستوى الأسعار.

#### النفقات العامة بالأسعار الجارية

$$\text{الزيادة الحقيقية في النفقات العامة} = \frac{100 \times \text{النفقات العامة بالأسعار الجارية}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

### 2.1.3- تغيير قواعد الفن المالي (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة):

يقود تغير القواعد الفنية في إعداد الحسابات العامة أحيانا إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة، ومن ثم تستدعي المسألة عند القيام بالمقارنات أو إجراء دراسات حول تلك الفترة خلال فترة زمنية معينة التأكد من أن تلك القواعد التي اتبعت في إعداد الموازنات العامة بقيت ثابتة.

فعلى سبيل الإبانة، فقد قاد التغيير في تلك القواعد من الموازنة الصافية إلى الموازنة الإجمالية إلى تضخم النفقات العامة في الموازنات العامة للدولة، ذلك لأن الموازنة الصافية تستند على أساس حق المؤسسة في إجراء

<sup>1</sup> د. محمد طاقة و د. هدى الغزوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، 2007، ص 43

<sup>2</sup> د. نواز عبد الرحمان الهشي، د. منجد عبد اللطيف الحشابي، مرجع سبق ذكره، ص 54-55

المقاصة بين ما تحصل عليه من إيراد وما قامت به من إنفاق، ومن ثم لا ترد في موازنتها إلا مبالغ صافية ويعني هذا عدم ظهور نفقات الدولة وإيراداتها كاملة في الموازنة العامة ومن ثم تظهر النفقات بأقل من حجمها الحقيقي.

أما الموازنة العامة، فتركز على أساس درج النفقات والإيرادات كافة في الموازنة العامة من دون إجراء أي مقاصة بين الكميتين، ولذلك فإن انتقال الدول في تنظيم حساباتها المالية من نظام الموازنة الصافية إلى نظام الموازنة الإجمالية في الوقت الحالي قاد إلى ظهور النفقات العامة بصورة أرقام متضخمة، وقد كان ذلك تطبيقاً لقاعدة عمومية الميزانية العامة الذي يتضمن شمول الرقابة على النفقات ككل.

### 3.1.3- اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها<sup>1</sup>:

تقود زيادة مساحة الأرض التي تبسط الدولة عليها سلطاتها الحكومية وكذلك زيادة عدد السكان إلى تحقيق زيادة ظاهرية في النفقات العامة تبرزها عدم زيادة نصيب الفرد من هذه النفقات، رغم ازدياد أرقامها . ومثال<sup>2</sup> ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى، أو استرداد جزء من إقليمها ويترتب على هذه الزيادة، بطبيعة الحال، زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظراً لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، في هذه الحالات إذا تأثر بالزيادة تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق بمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان، دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية.

### 2.3- الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة :

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة، ترجع إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب الظروف التي تكون عليها درجة التقدم في كل دولة، وهذه الأسباب هي :

#### 1.2.3- الأسباب المذهبية<sup>3</sup>:

ويقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من الدولة الحارسة إلى المتدخلة.

فبعد الحرب العالمية الثانية سادت الفلسفة التدخلية، مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة في الدول الرأسمالية، على وجه التحديد، في الحياة الاقتصادية وقيامها بالعديد من الأنشطة التي كانت تعد من قبيل النشاط الخاص، مما ترتب عليه زيادة في حجم النفقات العامة زيادة مطلقة بالنسبة إلى الدخل القومي في ذات الوقت.

<sup>1</sup> د. نواز عبد الرحمن الهيتي و د. منجد عبد اللطيف الحسايني، مرجع سبق ذكره، ص 56

<sup>2</sup> د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 66

<sup>3</sup> د. سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع، ص 67

ولم يكن الحال مختلفا في الدول الاشتراكية، حيث تنتشر الإيديولوجية الجماعية وتقوم الدولة بكافة العمليات الإنتاجية مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة إلى درجة تطابقها مع الدخل القومي. كذلك<sup>1</sup> انتشار المبادئ الاشتراكية جعل دور الدولة لا يقتصر على تحقيق التوازن الاقتصادي فحسب، بل تعدته إلى القيام بعملية الإنتاج التي تعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتوجيهها إلى إشباع حاجات المجتمع، كما أن ظهور الدول النامية في نهاية الستينات وتحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية أدى إلى زيادة اتساع نشاط الدولة وبالتالي إلى زيادة حجم النفقات العامة .

### 2.2.3- الأسباب الاقتصادية<sup>2</sup> :

إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر ظاهرة الازدياد المطرد في النفقات العامة تتمثل في زيادة الدخل القومي، والتوسع في الدور الاقتصادي للدولة والمتمثلة بالتوسع في إقامة المشاريع العامة، وعلاج التقلبات الاقتصادية، فزيادة الدخل القومي تمكن الدولة من الزيادة في مقدار ما يمكن أن تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة، حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها، وبالتالي فإن هذه الموارد المتوفرة تدفع بالدولة نحو المزيد من الإنفاق على الأوجه كافة، وأيضا يقود التوسع في إنشاء المشاريع الاقتصادية العامة إلى زيادة النفقات العامة، ومن جانب آخر فإن وجود التقلبات الاقتصادية وخصوصا حالة الركود الاقتصادي الذي له انعكاساته السلبية تفرض على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق من أجل زيادة معدلات الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل ضمن إطار الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

### 3.2.3- الأسباب الاجتماعية:

عادة ما تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في زيادة المطالبة بتحسين الخدمات العامة ورغبة الأفراد في تطوير مستوى معيشتهم وليس أمام الدولة الراعية والمتدخلة سوى الرضوخ لهذه المطالب من خلال زيادة الإنفاق العام في إشباع الحاجات المتنوعة والمتجددة والتي عادة ما تتغير بفعل ما يلي:

#### أ- تطور الوعي الاجتماعي<sup>3</sup> :

إن زيادة نمو الوعي الاجتماعي، كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم، فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرفها من قبل، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها. وقد ترتب على ذلك زيادة النفقات العامة بصورة عامة.

<sup>1</sup> د. محمد طاقة و د. هدى العزاوي ، مرجع سبق ذكره ص 46.

<sup>2</sup> د. نواز عبد الرحمان الهبي و د. منجد عبد اللطيف الحشايي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

<sup>3</sup> د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره ص 67.

ب- زيادة عدد السكان :

مع زيادة عدد السكان وتركزهم في المدن والمراكز الصناعية، تزايد حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على خدمات التعليمية والصحية والثقافية و خدمات النقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء والأمن العام. ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر واعدد من حاجات سكان الريف .

4.2.3- الأسباب السياسية<sup>1</sup>:

يمكن إرجاع الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الفلسفة السياسية سواء في الداخل نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة، أو في الخارج نتيجة شعورها بواجب التضامن الدولي .

أ- انتشار الديمقراطية: مع تنامي الوعي السياسي وتصاعد الدعوات لتوسيع المشاركة الشعبية في القرار السياسي والاقتصادي أضحت من الضروري على الفرد أو جماعات المجتمع المدني التأكد من أن النفقات العامة تنفق في سبيل دعم أوضاعهم الاجتماعية ولهم الحق في المحاسبة إذا وجهت لغير ذلك.

توسع الدولة ووظائفها وازدياد تدخلها في شؤون الأفراد، فبعد أن كانت تقتصر على القيام بالأمن والدفاع والقضاء أصبحت لها مهام جديدة وعلى رأس هذه المهام ضمان توفير فرص عمل وتقليل معدلات البطالة .

ب- نمو مسؤولية الدولة<sup>2</sup> : ترتب على انتشار المبادئ الديمقراطية تغير النظرة إلى الدولة، فهي ليست سلطة آمرة لا يملك الأفراد لها سوى الخضوع، بل هي مجموعة من المرافق العامة الموجهة لخدمة الجمهور فإذا ترتب على نشاطها ضرر لأحد الأفراد فليس هناك ما يمنع من مقاضاتها لتعويضه عما لحقه من ضرر فيشارك المجتمع بذلك في تحمل عبء المخاطرة المترتبة على سير المرافق العامة .

وقد ساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام وكتابات رجال القانون ووجود قضاء إداري.

ويختلف هذا الوضع كثيرا عما كان مقررا حتى أواخر القرن الماضي في عدم مسؤولية الدولة. إذا كان تقرير مسؤولية الدولة يعد تعطيل المصالح العامة، وليس لصاحب الحق سوى مقاضاة الموظف الذي ارتكب الخطأ بعد أن يستأذن في ذلك السلطات المختصة.

ج- ازدياد نفقات التمثيل الخارجي (نفقات الدولة في الخارج)<sup>3</sup> : أدى تطور العلاقات الدولية ورغبة الدول في توسيع نطاق دورها الدولي إلى توسيع رقعة التمثيل الدبلوماسي وزيادة الرغبة في استضافة المؤتمرات الدولية والاشتراك في المنظمات والمؤسسات الدولية من أجل تعزيز هذا الدور الدولي وهذا طبعا لتحقيق هذا في ظل زيادة تخصيص المالي من النفقات العامة لتمويل التمثيل الخارجي.

<sup>1</sup> د.نوازاد عبد الرحمان الهبي، د.منجد عبد اللطيف الحشاي، نفس المرجع، ص 59.

<sup>2</sup> عبد الكريم صادق بركات، د.يونس أحمد البطريق-المالية العامة-الدار الجامعية 1990، صص 106، 107.

<sup>3</sup> د.نوازاد عبد الرحمان الهبي، د.منجد عبد اللطيف الحشاي، نفس المرجع، ص 59.

د- فمو النفقات العسكرية<sup>1</sup> : تشغل النفقات العسكرية بندا هاما في التزايد المطرد للنفقات العامة، ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال مما يدفع الدولة لإنفاق مبالغ طائلة لمدها بأحدث الأساليب والمخترعات العسكرية بهدف حماية منشآتها ومواطنيها من خطر الغزو الخارجي. أضف إلى ذلك ما تستلزمه الحروب من تمويلات مالية ضخمة ليس فقط أثناء الحرب، بل وأيضا في أعقابها. كدفع التعويضات والإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من المحاربين القدماء واسر الشهداء، وكذلك نفقات إعادة تعمير ما دمرته الحرب، ودفع أقساط فوائد الديون التي عقدتها الدولة أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.

### 5.2.3- الأسباب المالية<sup>2</sup> :

ترتكز هذه الأسباب في أمرين هامين :

أولا : سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما يلزمها لسداد أي عجز في إيراداتها، مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين يستلزم دفع الأقساط والفوائد.

ثانيا: وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية ، وتتجلى خطورة ذلك في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السلمية على الحكومة العمل على خفض نفقاتها، لأنه من الصعوبة مطالبة الدولة بخفض كثير من بنود الإنفاق العام.

### 6.2.3- الأسباب الإدارية<sup>2</sup> :

ترتب على اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها نتيجة التطور الاجتماعي والسياسي خلق العديد من الوزارات والإدارات المختلفة للقيام بهذه الخدمات وللإشراف على المشروعات والرقابة عليها. مما يزيد من عدد موظفيها وترتفع تكاليفها.

يمكن أيضا أن نشير إلى الزيادة الواضحة في نفقات الإدارة الحكومية في الدول المتخلفة، ومرجعته إلى سوء تنظيم الأداة الحكومية وانخفاض إنتاجيتها وتعقيد إجراءاتها وضعف الشعور بالواجب وعدم الحرص على أموال الدولة، بجانب التبذير والنفقات المظهرية الكبيرة التي يحاط بها كبار موظفي الدولة.

<sup>1</sup> د.سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 70

<sup>2</sup> د.سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 69

<sup>2</sup> عبد الكريم صادق بركات و د.يونس أحمد بطريق، مرجع سبق ذكره، ص 99

## VI- آثار النفقات العامة الاقتصادية :

لم يعد للنظرة الكلاسيكية التي ترى أن الإنفاق العام مبلغ يختفي حالة إنفاقه وليس له آثار اقتصادية واجتماعية أية أهمية، حيث أن تطور الفكر المالي أوضح أن النفقات العامة تشكل أداة هامة من أدوات التأثير في الأوضاع الاقتصادية .

والآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة وهي ما تعرف بالآثار الأولية للإنفاق العام ، وقد تكون آثار غير مباشرة وهي التي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل أي أثر المضاعف والمعجل. وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عديدة منها :

- طبيعة هذه النفقات .
- هدف النفقات .
- طبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها .
- الوضع الاقتصادي السائد .

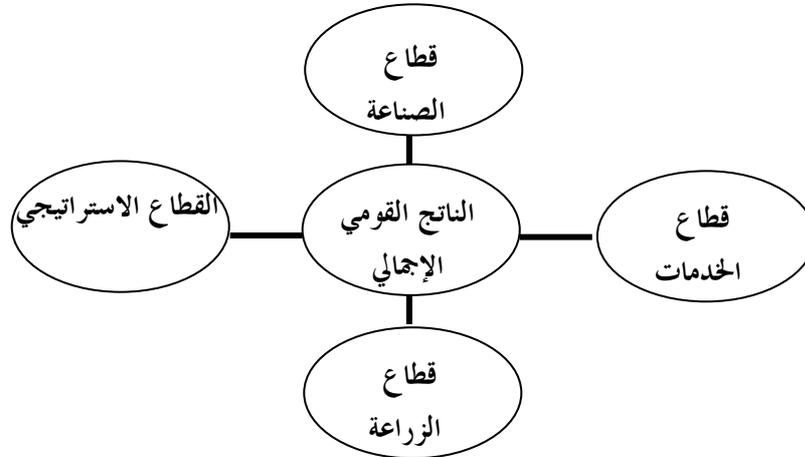
### 1. الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

وتشمل هذه الدراسة آثار النفقات العامة على حجم الإنتاج القومي ، وكذلك على الاستهلاك وأخيرا آثارها على نمط توزيع الدخل القومي أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل القومي .

#### 1.1- آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي<sup>1</sup> :

تساهم جميع الموارد المتاحة البشرية منها أو المادية في توليد مكونات الناتج القومي الإجمالي ومن خلال انتمائها لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المكونة لهذا الناتج كما هو موضح في المخطط التالي :

الشكل 03: يوضح مساهمة مختلف القطاعات في توليد مكونات الناتج القومي الإجمالي



<sup>1</sup> د. نواز عبد الرحمن الهيتي و د. منجد عبد اللطيف الحشابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 62، 63.

ويتجلى أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها باعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع ، ويساهم الإنفاق العام في زيادة الطاقة الإنتاجية تبعا لاختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام .

**فالنفقات الإنتاجية أو الاستثمارية<sup>1</sup> :** تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار، وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي .

وقد تقوم الدولة بما مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج، أو قد تمنح الدولة بعض المشروعات العامة أو الخاصة إعانات اقتصادية التي تستهلكها الطبقات الفقيرة، ومثل ذلك إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات أو المؤسسات العامة لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها. أو الرغبة في تحويل عناصر الإنتاج إلى الفروع الإنتاجية للتوسع في الاستثمار.

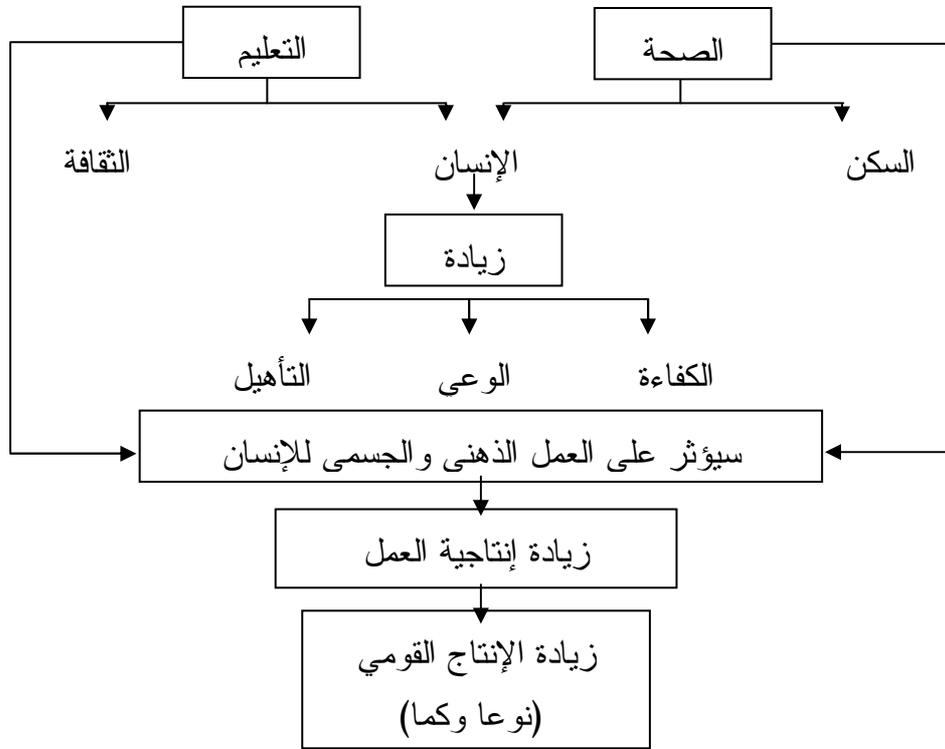
**أما النفقات الاجتماعية :** تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ولهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية. فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات، تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح بعض الأفراد، (المتعلقة بالنفقات محدودة الدخل). وبالتالي فلا يمكن مقادما، معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج، وذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد. ولكن ابتداء من تحديد هذه الفئات (ذو الدخل المحدود) وارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، فإنه من المنطقي أن يتجه المقابل النقدي والإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها بما سيتبعه ذلك من زيادة إنتاجها.

أما في حالة إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية (إعانات، أو تحويلات مباشرة) فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ، إذ أنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، مثل نفقات التعليم والصحة، التي تؤثر على رفع المستوى الاجتماعي للأفراد، وأيضا تمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم الفني والتعليمي والصحي والمعيشي من مختلف النواحي، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي يزيد الإنتاج ويتضح ذلك من خلال المخطط الآتي<sup>2</sup> :

<sup>1</sup> د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص74.

<sup>2</sup> د. طاقة محمد و د. هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص63.

الشكل 04 : يبين أهمية النفقات الاجتماعية في زيادة الإنتاج القومي كما و نوعا.



أما النفقات الحربية<sup>1</sup>: فكان الفكر المالي التقليدي يعتبر النفقات العسكرية من قبيل النفقات التي تذهب إلى الاستهلاك غير المنتج، بينما أصبح الفكر المالي الحديث يميل إلى التمييز بين الآثار الانكماشية والتوسعية للنفقات الحربية.

فقد تحدث النفقات العسكرية أثرا انكماشيا في حجم الإنتاج القومي، وذلك في حالات تحويل بعض عناصر الإنتاج من قطاع الإنتاج المدني المخصص لإشباع الحاجات الخاصة إلى العمليات المتعلقة بالأغراض العسكرية مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان، مما يؤدي إلى الإقلال من الاستهلاك من جهة وارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى.

أما بالنسبة للآثار التوسعية للنفقات الحربية على حجم الإنتاج القومي، فتتمثل في الحالات التي ترصد فيها النفقات للصناعات الحربية وإنشاء الموانئ، ونفقات البحث العلمي وتصدير الأسلحة إذ تؤثر تلك النفقات على الدول النامية التي تعتمد في إعداد جيوشها ومعداتها على الدول الخارجية، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه النفقات تتأثر بالأوضاع المشار إليها، فحيث تكون الدولة قد وصلت إلى مرحلة العمالة الكاملة، فإن النفقات العسكرية تؤدي إلى حدوث آثار تضخمية وارتفاع في الأسعار، أما في

<sup>1</sup> د. عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 115-116

حالة نقص التشغيل، فإن هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي نتيجة التوسع في الصناعات الحربية، مما يؤدي - بصفة عامة - إلى تشغيل العمال المتعطلين والقضاء على البطالة.

### 2.1- آثار النفقات العامة على الاستهلاك:

وذلك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام، ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها، لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

#### 1.2.1- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام<sup>1</sup>:

يتجه جانب من الإنفاق العام لشراء سلع استهلاكية معينة لتموين بعض الفئات للأفراد القوات المسلحة مثلاً، بدلاً من توزيع دخول أكبر لهم فقيام الدولة بهذا الشراء يعد نوع من تحويل الاستهلاك بدلاً من قيام الأفراد بهذه المهمة، أو قد تشتري الأثاث والسيارات وتنفق على الخدمات من أجل تسيير مرافقها العامة أو قد تقوم بتقديم سلع استهلاكية بدون مقابل (كالتغذية المدرسية) أو تتوسع في خدماتها المجانية (كالخدمات الصحية).

#### 2.2.1- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد<sup>2</sup>:

تظهر آثار هذه النفقات عندما تخصص الدولة جزء من النفقات العامة للرواتب والأجور لموظفيها وعملها مقابل ما يؤديه هؤلاء من أعمال مما تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر مضاعف.

وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات.

### 3.1- آثار النفقات العامة على نمط توزيع الدخل القومي<sup>3</sup>:

يقصد بنمط توزيع الدخل القومي الكيفية التي يوزع بها بين طبقات وفئات المجتمع، ونصيب كل طبقة أو فئة منه، وكقاعدة عامة، يتحدد نمط توزيع الدخل القومي بطبيعة طريقة الإنتاج.

فبالنسبة للمجتمع الرأسمالي يقوم بالإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل الأجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق، وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الناتج الصافي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة على النحو التالي:

<sup>1</sup> د. علي زغردود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الطبعة 1، سنة 2006، ص 63.

<sup>2</sup> د. طاقة محمد و د. هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

<sup>3</sup> د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 77، 78.

**1- العمل وإنتاجيته:** حيث تتحدد الإنتاجية على أساس أن الهدف هو تدريب العمال وتحسين إمكانياتهم الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال التعليم والتدريب الفني وتحسين ظروف المعيشة، فكلما ارتفع مستوى العامل التعليمي والفني وتحسنت ظروف معيشته كلما زادت إنتاجيته.

**2- الملكية الفردية لوسائل الإنتاج:** وبذلك أصبح الرأسمالي ذا قوة اقتصادية تجعله يحتص بجزء من الناتج الاجتماعي الصافي، وكلما زاد ما يمتلكه من وسائل الإنتاج كلما زادت قوته وسطرته الاقتصادية، ومن ثم يحصل على جزء أكبر من الناتج الاجتماعي الصافي بالمقارنة بغيره الأقل قوة والعكس صحيح.

**3- النفوذ الشخصي أو السياسي:** الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج.

وهذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تؤدي إلى انعدام العدالة التوزيعية للدخل لصالح الرأسمالي الذي يمتلك وسائل إنتاج أكبر، أو يتمتع بنفوذ شخصي وسياسي أكبر، على حساب الطبقة الكادحة، ويظهر هنا دور الدولة تحت تأثير الضغط السياسي للطبقات العاملة، في التأثير على نمط توزيع الدخل القومي بغرض التخفيف من عدم العدالة في توزيع الدخل، أي عن طريق إعادة توزيع الدخل، ويتجلى هنا تأثير النفقات العامة كوسيلة في يد الدولة تستطيع أن تستخدمها لتحقيق هذا الغرض، وذلك بزيادة القوة الشرائية لبعض الطبقات أو الفئات ذات الدخل المنخفضة.

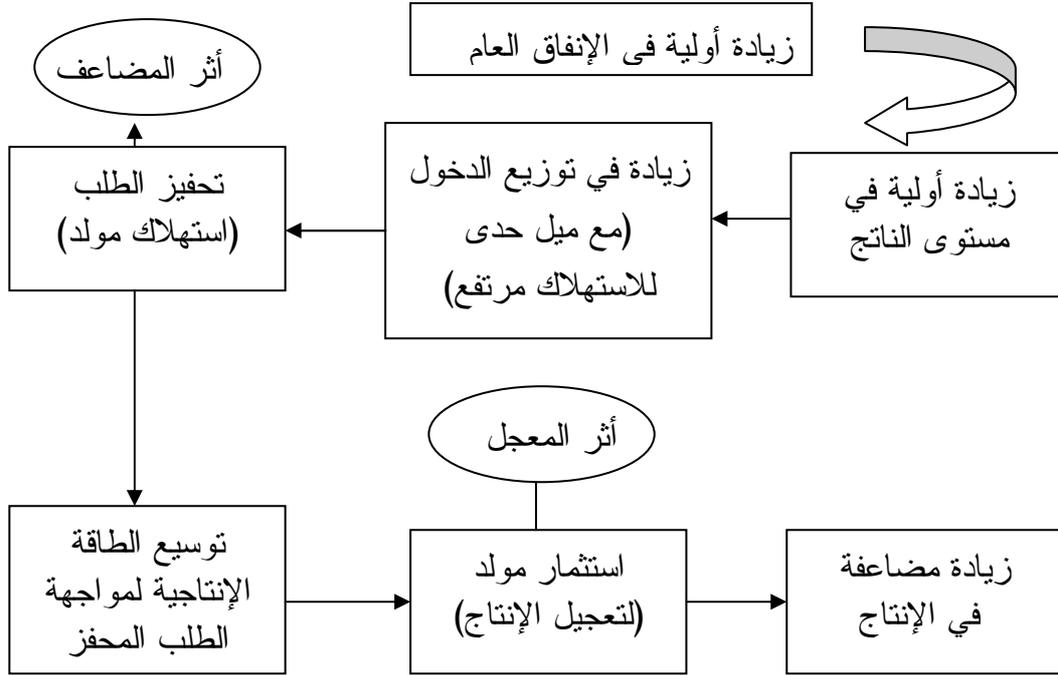
وللتعرف على أثر الإنفاق العام على نمط الدخل القومي لا بد من تحديد السياسة الإرادية للدولة، ذلك أن ما قد تنتجه الدولة بشأن تقليل التفاوت بين الدخل (بمنح إعانة للطبقات محدودة الدخل) قد يضع مفعوله بإتباع سياسة إيرادية معينة، كفرض ضرائب مثلاً على هذه الطبقات، ولذا لا بد من التنسيق بين السياسة الإرادية والإنفاقية.

## 2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة<sup>1</sup>:

كما ذكرنا من قبل أن الأثر الأولي المباشر للإنفاق العام لن يتوقف عند هذا الحد بل سوف يتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن ليولد تأثيراً على الدخل والاستخدام وهذا ما وصفه كيتز بأثر المضاعف واثراً المعجل، فهو يرى أن زيارة أولية في الإنفاق العام كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود والذي يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع وهذا من شأنه أن يحفز الطلب المحلي، فيتوسع الإنتاج ويزداد الدخل زيادة مضاعفة ونستطيع الاستعانة بالمخطط التالي لتوضيح هذه الآلية:

<sup>1</sup> د. نواز عبد الرحمن الهيتي و د. منجد عبد اللطيف الحشايي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

الشكل 05: يوضح آلية المضاعف و المعجل



يوضح المخطط أعلاه أن زيادة الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري منه يولد زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في توزيع هذه الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت ومع افتراض ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب تدني مستويات الإشباع لدى هذه الطبقات.

فيتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لمواجهة الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية كمرحلة أولى وهذا ما يطلق عليه بأثر المضاعف وتعجيل الإنتاج من خلال إدخال الآلات ومعدات إنتاجية إضافية وهذا ما يعرف بأثر المعجل والذي يعبر عنه بزيادة الاستثمار نتيجة الزيادة في الإنفاق العام ، وبتفاعل أثر المضاعف مع أثر المعجل تتولد زيادة مضاعفة في الدخل، ومع ارتفاع مستوى الدخل وحركة النشاط الاقتصادي يمكن تحقيق حصيلة ضربية أعلى تعرض العجز في الميزانية العامة الذي أحدثته التوسع في الإنفاق العام.

على وفق هذه الآلية يتعين استحضار المتغيرات التالية لضمان نجاح آلية المضاعف وهي :

- التوسع في الإنفاق العام وإن كان على حساب عجز الميزانية العامة .
- وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع قادر على تحفيز الطلب المحلي.
- وجود طاقات إنتاجية مرنة قادرة على الاستجابة والتوسع لمواجهة الطلب المحفز.

## 2.1- أثر المضاعف<sup>1</sup> :

يقصد بالمضاعف، في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك . وإذا كانت نظرية كيتز اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق نظريته في المضاعف، إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار، بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق العام، والتصدير.

ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر حلقة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في

-الإنتاج- الدخل- الاستهلاك- الإنتاج- مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة، ولذلك سمي بالمضاعف.

ولما كان اثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه لذلك سيتم إثبات العلاقة بين مضاعف الإنفاق العام والميل الحدي للاستهلاك من خلال<sup>2</sup>:

نستطيع اشتقاق هذه العلاقة وفق الصيغة التالية:  $Y = C + I$

حيث أن Y: الدخل القومي، C: الاستهلاك القومي، I: الاستثمار القومي

وأن أي تغير في Y سوف يؤدي إلى تغير في C و I أي  $\Delta Y = \Delta C + \Delta I$

وبقسمة طرفي المعادلة على  $\Delta Y$  يصبح:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

وبتحويل طرفي من البسط إلى المقام تصبح:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - \Delta C / \Delta Y}$$

<sup>1</sup> د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 82، 81.

<sup>2</sup> د. نوازاد عبد الرحمان الهيتي و د. منجد عبد اللطيف الحشايي، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

مضاعف الإنفاق M

الميل الحدي للاستهلاك (MPC) أي أن :

$$M = \frac{1}{1-MPC}$$

وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابت بل يختلف من قطاع إلى آخر ومن فئة لأخرى فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات (ذوي الدخل المحدود) فالميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع، وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء، أما الرأسماليون فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج، وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطاً بالنسبة لهم، حيث ميلهم الحدي للاستهلاك منخفض.

أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدوره بدرجة التقدم الاقتصادي، ففي ظل الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، أما في الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، يكون أثر المضاعف ضعيفاً، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك<sup>1</sup>.

أهمية نظرية المضاعف<sup>2</sup> :

يعتبر المضاعف من أهم المفاهيم في نظرية الدخل القومي. حيث أنه يعتبر الوسيلة التي يمكن بواسطتها قياس أثر التغيرات في الطلب الكلي، أو أي من مكوناته، على الاقتصاد القومي، فإذا كان من المتوقع مثلاً، أن يزداد الاستثمار في القطاع الخاص بمقدار (10) ملايين دينار في السنة القادمة، وإذا كانت قيمة المضاعف هي (5)، فمعنى ذلك أن هذا التغير في الاستثمار سيؤدي إلى زيادة قيمة الإنتاج في السنة القادمة إلى (50) مليون دينار ويتضح إذن، بأن دراسة المضاعف تعتبر على جانب كبير من الأهمية في السياسة الاقتصادية، خاصة في الأجل القصير، حيث تقل الاستفادة منه في الأجل الطويل بسبب صعوبة إمكانية التكهن في الاستثمار التابع.

## 2.2. أثر المعجل:

لقد أوضحنا في نظرية المضاعف اثر التغير في الاستثمار على الدخل ومن ثم الإنفاق الاستهلاكي وتعلق نظرية المعجل بالحالة المعاكسة، وهي دراسة أثر التغير في الاستهلاك (أو الدخل) على الاستثمار، أي

<sup>1</sup> د. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 83، 82.

<sup>2</sup> د. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الخامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2002، ص 127، ص 129، ص 130.

الاستثمار التابع، واستنادا إلى نظرية المعجل ، تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية(أو الإنتاج) إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية. ويعبر عن هذه العلاقة بمعامل رأس المال وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي الناتج عن التغير في الإنتاج أو الدخل ، ويمكن قياس المعجل بالمعادلة التالية :

$$A = \frac{(\Delta K)}{\Delta Y_{t+1}} \text{ ، } \frac{\text{التغير في رأس المال}}{\text{التغير في الإنتاج من الفترة السابقة}} = \text{المعجل } A$$

لذلك يعزى الاستثمار الصافي (حسب نظرية المعجل) إلى تغيرات في الاستهلاك ، فإذا افترضنا بقاء مستوى التكنولوجيا على حالة، فإن الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية من فترة إلى أخرى يؤدي بالمنتجين إلى زيادة الطلب على المعدات الرأسمالية لغرض تلبية الزيادة في الطلب ، ويمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة بالطريقة التالية :

$$\text{الاستثمار الصافي (In) = التغير في الإنتاج، أو الدخل } (\Delta Y) \times \text{المعجل } A$$

$$In = \Delta Y \times A \dots\dots\dots(1)$$

وتعني المعادلة(1) بأنه من أجل زيادة مستوى الإنتاج بما يعادل  $(\Delta I)$ ، يجب زيادة الطلب من السلع الرأسمالية بمقدار يعادل حاصل ضرب التغير في الإنتاج اللازم مع معامل المعجل لذلك فإن زيادة الاستثمار الصافي تتوقف على معامل رأس المال ، أو المعجل.

### 3- المؤشرات الكمية لقياس أثار النفقات العامة<sup>1</sup>:

#### 1.3- الميل المتوسط للنفقات العامة :

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويتم التوصل إليه من خلال العلاقة التالية :

$$\frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{الدخل القومي لنفس السنة}} = \text{الميل المتوسط للنفقات العامة}$$

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة 50% فهذا يعني أن الدولة في هذا البلد ذات توجهات تدخلية في النشاط الاقتصادي وتسعى للعب دور في التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات القطاع العام، أما إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 50% فهذا دليل على عدم رغبة الدولة في هذا البلد في التدخل في النشاط الاقتصادي .

<sup>1</sup> د.نواز عبد الرحمان الهيتي و د.منجد عبد اللطيف الحشايي، مرجع سبق ذكره، ص 70.72

### 2.3- الميل الحدي للنفقات العامة :

يوضح الميل الحدي للإنفاق العام ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة، بمعنى أنه يكشف عن معدل التغيير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة ، ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية :

$$\text{الميل الحدي للإنفاق العام} = \frac{\Delta \text{ في النفقات العامة}}{\Delta \text{ في الدخل القومي}} \dots\dots\dots (1)$$

ويلاحظ أن المعادلة (1) لا توضح بصورة بارزة عن العلاقة الإحصائية القائمة بين النفقات العامة والدخل القومي ، المسألة التي تستدعي تحديدها وتوضيح نتائج المعالم الإحصائية لها، وتعد العلاقة الخطية بين النفقات العامة والدخل القومي أفضل العلاقات تمثيلاً ويمكن التعبير عنها بلغة الاقتصاد القياسي كمايلي :

$$Y=a+bx$$

حيث أن : Y : النفقات العامة ، X : الدخل القومي ، a = الحد الثابت ، b : الميل الحدي للنفقات العامة. ويمكن التعبير عن الميل الحدي بمعامل عددي تتراوح قيمته ما بين الصفر و الواحد صحيح، فارتفاع الميل الحدي ، يؤثر على تجنيد جزء كبير من الزيادة في الدخل القومي لأغراض الإنفاق العام ، وكما يعبر عن تزايد اهتمام الدولة بالحاجات العامة ، في حين أن انخفاض معامل الميل الحدي يؤثر على انخفاض النسبة المخصصة من الزيادة في الدخل القومي إلى النفقات العامة، مما يوحي بقلة الاهتمام بالحاجات العامة ، ويمكن استخدام المعامل العددي للميل الحدي للنفقات العامة في إجراء المقارنات فيما بين الدول، وكذلك داخل الدولة عبر الفترات الزمنية المختلفة.

### 3.3-متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة :

ويستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد من خلال قيمة الخدمات الصحية(التعليمية والمعاشية المقدمة له ويمكن الوصول إليه من خلال المعادلة:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة في سنة معينة}}{\text{عدد السكان لنفس السنة}} \dots\dots\dots (2)$$

ويلاحظ من العلاقة (2) أن عدد السكان يلعب دورا بارزا في تحديد قيمة هذا المؤشر إذ أن زيادة عدد السكان بشكل يفوق الزيادة في النفقات العامة سوف يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من هذه النفقات وبالتالي تراجع مستوى الرفاه الذي يتمتع به<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> د.نواز عبد الرحمان الهيتي و د.منجد عبد اللطيف الحشايي، مرجع سبق ذكره، ص 73

الخاتمة:

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها، إذ يلعب الإنفاق العام دورا حاسما في التنمية الاقتصادية ، فمن خلاله تحافظ الحكومات على الهوية الوطنية ، وتوفر البنية الأساسية اللازمة للتنمية وتؤثر في معدلات التنمية وفي توزيع منافعها وتميئة الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان و توضح قراءة أرقام هذه النفقات مدى أهمية السياسة الانفاقية والأهمية النسبية لعناصر هذه النفقات في المجتمع .

# الفصل الثاني

النمو الاقتصادي نظرياته ونماذجه

---

**المقدمة:**

يتكون العالم من اقتصاديات متباينة التي من خلالها تباينت الدول، فكانت دول متقدمة ودول نامية ويرجع السبب الرئيسي لذلك بالدرجة الأولى إلى الامتلاك المتفاوت للثروات الطبيعية لكل دولة، بحيث اعتمدت بعض الدول على القطاع الزراعي والأخرى على القطاع الصناعي، وأخرى على القطاع الخدماتي وحاليا تعتمد الكثير من الدول على حقول البترول والغاز التي أصبحت لها دور كبير في اقتصاديات هذه الدول، إلا أن نقص أو غياب هذه الموارد الطبيعية لم يعد عائق كبير لتقدم بعض الدول وبالتالي لم يعد امتلاك هذه الموارد من العوامل التي تؤدي إلى تقدم الدول، بحيث أصبحت معايير إنتاجية الدول من المعايير الرئيسية لتقدم الدول وذلك باستغلال جميع عوامل الإنتاج (رأس المال المادي والبشري والطبيعي)، وتعد نظرية النمو الاقتصادي من أهم النظريات المفسرة لإنتاجية الدول بحيث تعددت البحوث التطبيقية المفسرة لهذه النظرية الأمر الذي يوضح مدى أهمية هذه الأخيرة.

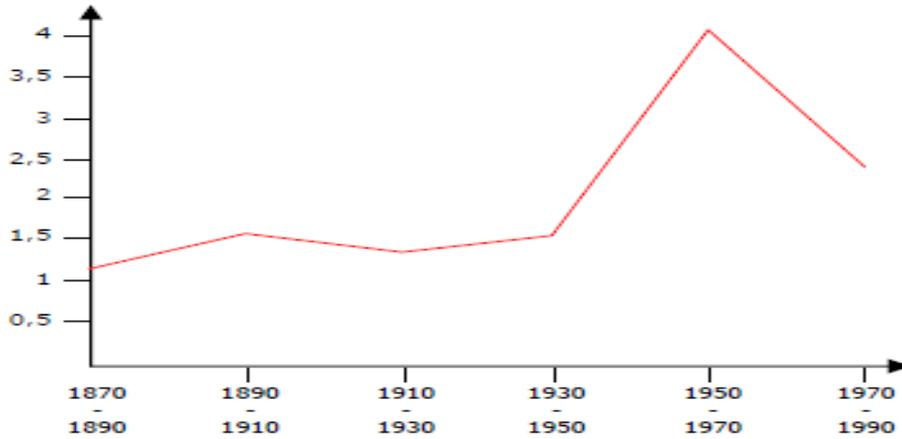
هذا الفصل يتضمن ثلاثة محاور رئيسية سوف نحاول من خلالها طرح مفهوم واضح ودقيق للنمو الاقتصادي ومن تم طرح بعض النظريات المفسرة له من خلال المدارس الاقتصادية المشهورة وكذا بعض الاقتصاديين وفي الأخير سوف نهتم بنمذجة نظرية النمو الاقتصادي من خلال طرح بعض نماذج النمو المعروفة وذلك من أجل قياس النمو الاقتصادي .

## I- النمو الاقتصادي ومحدداته : (عموميات حول النمو الاقتصادي)

### 1. نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي<sup>1</sup> :

شهد الاقتصاد العالمي معدلات نمو ايجابية و متصاعدة طوال الزمن، فخلال القرون الخمسة الماضية كان الاقتصاد العالمي يعيش مرحلة ركود وضعف في النمو الاقتصادي حتى القرن 19 أين دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي شهدت ارتفاعات في معدلات النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج 18% بين سنة 1500 و سنة 1820 وحوالي 750% بين سنة 1820 و سنة 2005، وشهدت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا منذ بداية القرن 19 لكنها عاودت الانخفاض خصوصا في الفترة من 1913 إلى 1950 بسبب الحرب العالمية الأولى و الثانية، لكنها عاودت الارتفاع وبشكل كبير خلال الفترة من 1950 إلى 1973، لكن هذا الارتفاع و الذي استمر لمدة 30 سنة متتالية في معظم دول العالم تحول إلى انخفاض شديد في معدلات النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 1973 إلى غاية نهاية القرن 20 كما يوضحه الشكل:

الشكل 06 : النمو الاقتصادي لمدة قرن من الزمن



و الملاحظ من خلال الشكل 06 أن الفترة من 1950-1970 تعتبر استثنائية في تاريخ تطور معدلات النمو الاقتصادية نظرا للارتفاع الكبير الذي بلغه و الذي اعتبر آنذاك ظاهرة اقتصادية، لأنه لأول مرة تصل فيها معدلات النمو الاقتصادي إلى تلك المستويات في جميع أنحاء العالم تقريبا، وهذه الفترة تسمى بـ "السنوات الثلاثين الساطعة" أو "العصر الذهبي للنمو الاقتصادي" و هي الفترة التي تمتد بالضبط من سنة 1946 إلى سنة 1975 و أول من تناولها بالتحليل كان الاقتصادي الفرنسي "جين فوراسيبي" سنة 1979 في كتابه "السنوات

<sup>1</sup> بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، سنة 2009 - 2010، ص 71.

الثلاثين الساطعة أو الثورة الخفية من 1946 إلى 1975" و الذي أشار فيه إلى تلك الظاهرة حيث يقول الاقتصادي "بول سامويلسون" بعد زوال تلك الفترة من الازدهار الاقتصادي: "إن النمو الاقتصادي المسجل في سنوات الستينات أبرز لنا معجزة اقتصادية" و السؤال المطروح هو ليس لماذا تسيير الأمور بشكل سيئ الآن ولكن السؤال المطروح هو كيف العمل للعودة إلى تلك الفترة".

و تميزت تلك الفترة التي امتدت تقريبا على 30 سنة من سنة 1946 إلى سنة 1975 على ثلاث خصائص رئيسية جعلتها فترة غير مسبوقه و استثنائية في التاريخ الاقتصادي و هي:

○ الارتفاع الغير المسبوق في معدلات النمو الاقتصادي، إذ وصل معدل نمونصيب الفرد من الناتج 5% في فرنسا، 6% في ألمانيا و 9% في اليابان، بعدما كانت لا تتجاوز 2.5% في عز الثورة الصناعية، وهذا ما يبرز كثافة النشاط الاقتصادي الذي تميزت به تلك الفترة.

○ الثبات و النظامية، بحكم أن معدلات النمو الاقتصادي استمرت في ذلك المستوى المرتفع الذي شمل معظم دول العالم.

○ الاستمرارية و طول المدة، إذ أن هذا الارتفاع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي استمر لمدة 30 سنة عرف فيها العالم ازدهاراً كبيراً.

و جاء هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة لأسباب عديدة منها:<sup>1</sup>

• إن هذه الفترة جاءت بعد مرور حربين عالميتين دمرت من خلالها العديد من الدول و لحقت أضراراً كبيرة بدول أخرى، و سجل أثناء تلك الفترة التي شهدت الحربين العالميتين انخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي، و ذلك بالخصوص نتيجة تعرض مخزون رأس المال إلى الدمار خاصة في أوروبا، و بالتالي فإن نهاية الحرب العالمية الثانية سمحت بعودة الانتعاش الاقتصادي الذي انطلق من مستويات منخفضة لحجم الناتج القومي في معظم دول العالم.

• ظهور مؤسسات "بريتون وويدز" في شكل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الذي ساهم في تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية كما كانت عليه من قبل، حيث ساهمت قرارات و برامج صندوق النقد الدولي في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية لعديد من الدول و ذلك أعطى دعماً قويا لعملية النمو الاقتصادي.

• مشروع مارشال الذي أقرته الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوروبا الغربية و الذي بلغت قيمته 13 مليار دولار آنذاك و الذي امتد من 1948 إلى سنة 1951 و الذي أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمار بشكل ساهم في إعادة بناء ما دمرته الحرب من بني تحتية ومصانع كان لها الأثر الكبير في النمو الاقتصادي المسجل في تلك الفترة في أوروبا الغربية.

<sup>1</sup> Nicolas crafts and Gianni toniolo : european economic growth, 1950-2005 :an overview, centre for economic Policy research , discussion paper,p 10

- تحرير التجارة الخارجية من خلال ظهور: "الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات الجمركية"، حيث أن ذلك ساهم في فتح باب المنافسة الخارجية التي تشجع على الإبداع والابتكار و بالتالي زيادة الإنتاج، وكذا تسهيل انتقال التكنولوجيا بين الدول و التي تعد من أهم عوامل النمو الاقتصادي لما لها من تأثير كبير على إنتاجية عوامل الإنتاج، و هذا ما أدى إلى استفادة الدول الفقيرة من تكنولوجيا الدول الغنية في عملية الإنتاج.
- ازدياد تدخل الدولة في الاقتصاد خاصة و أن تلك الفترة جاءت بعد أزمة الكساد الكبير الذي نجح الفكر الكيترى في معالجتها.
- من خلال إبراز دور الدولة الفعال في دعم النمو الاقتصادي من خلال نفقاتها التي تعتبر حافزا مهما للطلب الكلي و من ثم الناتج المحلي.

## 2. تعريف النمو الاقتصادي :

- إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب مجال واسع نظرا لأهميته في التحليل الاقتصادي وكذلك يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها ترغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير، وعلى هذا الأساس فلننمو عدة تعاريف يمكن ذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:
- يعرفه فيليب بيرو: "هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي".<sup>1</sup>
  - أما كوسوف فيقول: "أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي".<sup>2</sup> و يؤكد بونيه "أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة".
  - أما سامويلسن ونوردوس (Samuelson et Nordhans)<sup>3</sup>: فيعتبران أن النمو الاقتصادي هو العامل الأهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل.
  - يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة للتنمية للقضاء على الفقر والبطالة.<sup>4</sup>
  - أما فرنسوا بيرو فيعرف النمو الاقتصادي بـ: "هو ظاهرة التي من خلالها يزداد متوسط الدخل الفردي مع مرور الوقت ويجب أن نفرق بين النمو والتنمية، فالتنمية لا تتوقف عند التزايد الكمي لمتوسط الدخل الفردي بل تتعددها إلى متغيرات نوعية أخرى".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد: "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، سنة 2005، ص39.

<sup>2</sup> محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، نفس المرجع، ص40

<sup>3</sup> Samuelson, P.A., et Nordhans, W.D., "Economics International" 17th, edition, New York, McGraw Hill, 2001, p.568,

<sup>4</sup> Gérard Azoulay, "Les théories du développement", Didact économie presses universitaires de Rennes, 2002, P132

<sup>5</sup> Thierry de Montbrial, Emmanuelle Fauchart "introduction à l'économie", Dunod, Paris, 2001, P258

- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الثروة المنتجة من طرف دولة أو مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>
  - النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية لمؤشر اقتصادي غالبا ما يكون الناتج الداخلي الخام (PIB) أو الناتج الوطني الخام (PNB) سواء كان الكلي أو للفرد وبالتالي النمو الاقتصادي يمثل ظاهرة كمية تقاس عن طريق معدل.<sup>2</sup>
  - سيمون كزنتس يعرفه بـ: الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها<sup>3</sup>.
- ويبرز لنا من التعاريف السابقة أن النمو الاقتصادي :
- ✓ متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.
  - ✓ متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، و لهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية و التوسع الاقتصادي.
  - ✓ متغير يقيس ثروة الأمم خاصة المنتجة وهنا نميز بين نوعين من النمو، النمو الحقيقي (croissance effective) ونمو القدرة (croissance potentielle) والذي يمثل الزيادة في القدرات الإنتاجية للدول وكلما كانت هذه القدرة كبيرة تم تشغيل جزء من اليد العاملة البطالة وكذا جزء من الرأسمال العاطل حتى نصل إلى مرحلة الإشباع.
  - ✓ يجب التمييز بين النمو والتنمية، فالنمو مرتبط بالزيادة في الإنتاج الداخلي الخام للفرد أو الدخل الوطني الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية تدخل في التغيير الهيكلي في جميع المركبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إلا أن المفهومين مرتبطين لكن ليس لهم نفس الدلالة<sup>4</sup>، وحسب تعريف الأمم المتحدة للتنمية فهي النمو زائد التغير، والتغير يكون في الجانب الاجتماعي والثقافي وجميع جوانب المجتمع وهو متغير نوعي أكثر منه كمي، وبصفة عامة يمكن القول أن النمو الاقتصادي مازال يعتبر شرط أساسي الذي يحدث ارتفاعا في مستوى حياة المواطنين لأي بلد كان، ولكنه غير كافي لإحداث الرفاهية المطلوبة.

<sup>1</sup> Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine, "Economie Générale" Nathan, Paris, 1992, tome 2, P18

<sup>2</sup> Mohamed Tlili Hamidi, Rami Abdelkafi, "Eléments de croissance économique" centre de publication universitaire, manouba, Tunisie. 2009, P01

<sup>3</sup> ميشيل تودارو " التنمية الاقتصادية"، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 2006، ص 173

<sup>4</sup> Mokhtari Fayçal "croissance endogène dans une économie en développement et en transition de modélisation" these de doctorat en science économie ,université Abou bekr Belkaid de tlemcen, 2009, P09

حاول الاقتصاديون وضع التنمية في الدرجة الأولى للأهداف المسطرة للدول من خلال تنمية بعض القطاعات كالتعليم والصحة، التي أصبحت من أولويات السياسات الاقتصادية وبالتالي فإن مفهوم التنمية أوسع من النمو.

✓ يعد الناتج الداخلي الخام (PIB) أحسن مؤشر لقياس النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>، لأنه يحدد قيمة السلع والخدمات المنتجة من طرف اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة وبالتالي هو مؤشر يقيس قدرة الاقتصاد على إشباع احتياجات المجتمع إلا أن إشباع هذه الاحتياجات يكون متفاوت خاصة في إشباع الاحتياجات الجماعية، ويمكن أن نعرفه بـ:

هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة والتي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية. من الضروري أن نوضح بأن استعمال الناتج الداخلي الخام (PIB) ليس مؤشر محل إجماع وذلك بسبب بعض القصور ونذكر منها:

- الناتج الداخلي الخام (PIB) لا يهتم بتوزيع الناتج بشكل عادل أم بشكل غير عادل<sup>2</sup>.
- الناتج الداخلي الخام (PIB) لا يأخذ بعين الاعتبار زيادة أوقات العمل.
- الناتج الداخلي الخام (PIB) لا يأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الغير مسوقة وكذا الإنتاج المنتج في الاقتصاد الغير الرسمي وذلك لصعوبة حصر هذا الأخير والذي أصبح في نمو مستقر ويشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات العديد من الدول وبالتالي فهناك قيمة كبيرة من السلع والخدمات لا يعبر عنها وهذا ما يضعف من قيمة الناتج الداخلي الخام كمقياس لحجم الناتج الوطني.
- الناتج الداخلي الخام (PIB) لا يأخذ بعين الاعتبار الواردات التي تعتبر مصدر للنمو.
- يهمل الناتج الداخلي الخام (PIB) التطور الديمغرافي.
- لا يسمح لنا الناتج الداخلي الخام (PIB) من تحديد تكلفة النمو الاقتصادي.
- الناتج الداخلي الخام (PIB) لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الغير نقدية كالبينة، الانفتاح السياسي، التغيير الثقافي، دور الجمعيات الوطنية والدولية<sup>3</sup>.

ومن هذه النقائص وخاصة إهمال التطور الديمغرافي كان من الضروري استعمال مؤشر آخر أكثر دلالة وهو الناتج الداخلي الخام (PIB) للفرد، هذا المؤشر يسمح بحساب متوسط قيمة السلع والخدمات المتاحة لكل فرد، وهو مؤشر جيد للمقارنة بين الدول لتطور مستوى المعيشة.

<sup>1</sup> Daron Acemoglu "introduction to modern economic growth", department of economics, Massachusetts institute of technology, 2007 p04

<sup>2</sup> Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine, "Economie Générale" Nathan, Paris, 1992, tome 2, P187

<sup>3</sup> Mokhtari Fayçal "croissance endogène dans une économie en développement et en transition de modélisation" these de doctorat en science économie, université Abou bekr Belkaid de tlemcen, 2009, P09

✓ كما يعد الناتج الوطني الخام (PNB) للفرد من مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي بحيث يعرف الناتج الوطني الخام (PNB) بـ: هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج.

كما يوجد مؤشرات أخرى تعبر عن النمو الاقتصادي كمعدل النمو في إنتاجية العمل، نفقات الاستهلاك لكل فرد، مؤشر التطور البشري، مؤشرات المعيشة مثلا التلوث وحالة البيئة....

✓ يعد عامل الوقت مهم في حساب معدل النمو الاقتصادي، بحيث نميز بين ثلاثة أنواع من الأوقات: أولا المدى القصير الذي يعبر عن التحليل الأقل من سنة، ثانيا المدى القصير الذي يعبر عن التحليل الذي يكون في مجال بين سنة و5 سنين، ثالثا المدى الطويل الذي يعبر عن التحليل الأكثر من 5 سنوات وتجدد الإشارة أن استعمالات هذه الأنواع تكون حسب الحاجة فمثلا ارتفاع مستوى المعيشة للدول يجب أن يكون تحليلها في المدى الطويل، ويعتبر التحليل في المدى الطويل الأكثر انتشارا وأهمية بين المحللين الاقتصاديين فحسب منكيوي (Mankiw)<sup>1</sup> "في المدى الطويل، الناتج الداخلي الخام يزداد عندما تزداد عوامل الإنتاج أو تتحسن التكنولوجيات المتاحة".

و يعتبر الارتفاع و الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن في النشاط الاقتصادي و لا يعبر ذلك عن تخلف أو تقدم اقتصادي، فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية تكاد معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصادياتها تنخفض و ذلك يرجع بالأساس إلى اقترابها من التشغيل الكامل، عكس الدول النامية و بحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي، و لا يعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول مقارنة بأخرى بأنه تقدم اقتصادي لأن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج الوطني من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلي الاحتياجات العامة أم لا.

وللنمو الاقتصادي عدة فوائد من بينها<sup>2</sup>:

- تسمح الزيادة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في تحسن مستوى المعيشة للمجتمعات.
- يسمح النمو الاقتصادي باقتناء سلع جديدة ناتجة عن الزيادة في الإنتاج الزراعي والصناعي.
- يسمح النمو الاقتصادي بتخفيف الفوارق الاجتماعية بسبب التوزيع العادل للدخل الوطني.
- يسهل النمو الاقتصادي تمويل النفقات العامة من خلال زيادة عوائد العائلات والمؤسسات وبالتالي زيادة العوائد الجبائية.

<sup>1</sup> Mankiw,G.N, Macroéconomie, Ed. De Boeck Université,2° édition,2001.p619

<sup>2</sup> Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine,"Economie Générale" Nathan, Paris,1992, tome 2, P189

▪ تسمح الزيادة في النمو الاقتصادي بزيادة حجم العمالة من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية .

وكذا للنمو الاقتصادي عدة تأثيرات فاسدة من بينها:

▪ النمو الاقتصادي يدهور البيئة من خلال الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية وكذا المناجم وكذا التعجيل في ندرة الموارد الطبيعية من خلال الاستغلال غير عقلاني لها.

▪ التلوث الذي تخلفه بعض الصناعات الكبيرة التي تساهم بدرجة كبيرة في النمو.

▪ النفايات المتعلقة بالنمو الاقتصادي مكلفة سواء للتخزين أو للتخلص منه.

▪ ظهور الرأسمالية الصناعية التي خلفت عدة نتائج فاسدة منها: عمل الأطفال، غياب الحماية

الاجتماعية، زيادة عدد ساعات العمل التي تصل أحيانا في بعض الدول إلى 18 ساعة يوميا

✓ يعرف النمو الاقتصادي بالتغيير النسبي الناتج الداخلي الخام (PIB) من سنة إلى أخرى بحيث يساوي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100\%$$

بحيث:

$Y_t$ : الناتج الداخلي الخام (PIB) في السنة t.

$Y_{t-1}$ : الناتج الداخلي الخام (PIB) في السنة t-1.

### 3. النمو الاقتصادي والرفاهية:<sup>1</sup>

تعمل مختلف الدول على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق سياستها الاقتصادية من جهة وعلى الرفع من رفاهية الأفراد وتحسين مستويات المعيشة من جهة أخرى في نفس السياق. والرفاهية هي مفهوم مركب تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في حياة الأفراد، وتقوم على أساس عدة مؤشرات متكاملة فيما بينها، حيث أنه إذا صاحبت عملية النمو الاقتصادي تطور لهذه الجوانب يمكن حينها القول أن رفاهية أفراد المجتمع قد تحسنت أو انخفضت حسب تطور هذه الجوانب.

وتظهر الرفاهية في شكل مؤشرات نقدية تصب في الجانب الاقتصادي لها، وذلك من خلال مؤشر " نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع بحكم أنه يأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني ومدى تأثيره على حصة كل فرد من الناتج كما تظهر مؤشرات أخرى ترتبط بهذا المؤشر وتعتبر هامة ورئيسية وهي:

<sup>1</sup> بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص 69

- **الراحة:** بالنسبة للأفراد فإن عطل العمل وانخفاض الحجم الساعي للعمل تعتبر مؤشرا إيجابيا عن تحسن رفايتهم بشرط أن لا تؤثر على المستوى العام لإنتاجية الدولة، إذ أن الراحة تتناسب عكسيا مع عدد ساعات العمل للأفراد، إذ يختلف من دولة لأخرى وينتج عنه اختلاف نصيب الفرد من الناتج كذلك، وعليه فإن الدول التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج ويقل فيها الحجم الساعي للعمل تعتبر ذات رفاهية أعلى لأفرادها.
- **عدالة توزيع الدخل:** يعتبر هذا المؤشر عاملا مهما وضروريا جدا في قياس مستوى رفاهية الأفراد، بحكم أنه الأكثر ارتباطا بمؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" إذ أن هذا الأخير لا يكون له معنى إذا لم تكن هناك عدالة في توزيع الدخل بين الأفراد وعليه فكلما ارتفعت العدالة في توزيع الدخل بين الأفراد كلما زادت أهمية مؤشر "نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام" كمقياس رئيسي لرفاهية الأفراد. إضافة إلى المؤشرات النقدية تظهر هناك مؤشرات أخرى غير نقدية وهي:
- **مؤشرات اجتماعية:** بحكم أن الجانب الاجتماعي يمثل أهمية كبيرة في رفاهية الأفراد لا تقل عن أهمية الجانب الاقتصادي، فحرية الفرد ومستوى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية ومستوى التعليم تعتبر معايير أخرى لتقييم مستوى رفاهية الأفراد.
- **المؤشر البيئي:** لا تكتمل رفاهية الأفراد بدون وجود محيط نظيف وبيئة نظيفة بحكم أن البيئة تؤثر على مستوى معيشة الأفراد على المدى القصير والمتوسط ويعتبر المؤشر البيئي ذو أهمية كبيرة في العصر الحالي خاصة مع تزايد الانعكاسات السلبية لعمليات الإنتاج على البيئة.

#### 4. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي<sup>1</sup>:

أ. **زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل:** يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لا يحقق نموا اقتصاديا وعلى ذلك فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} \times \text{معدل النمو السكاني}$$

ب. **الزيادة الحقيقية وليست نقدية:** يعني أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي بـ 100% مثلا في سنة ما إلى 120% في العام التالي أي بمعدل 20% مع العلم أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات بلغت أكثر من 20% لأدركنا أن متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي وإذا كان قد حقق

<sup>1</sup> د. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2002، ص 373

زيادة بمعدل 20% وإن كان متوسط دخله الحقيقي لم يزد وربما انخفض وعلى ذلك لا بد من استبعاد أثر التفسير في قيمة النقود أي لا بد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم.

ج. الزيادة على المدى البعيد: إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

### 5. عوامل الإنتاج :

يتحقق الناتج الداخلي الخام (PIB) بفضل عدد من عوامل الإنتاج وحسب سيمون<sup>1</sup> فإن عدد كبير من الاقتصاديين يعتبرون رأس المال والعمل عاملين لهما تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، بحيث كانت دالة الإنتاج<sup>2</sup>

$$Y = f(K; L) \quad \text{كالآتي:}$$

بحيث:

$Y$ : الإنتاج       $K$ : رأس المال       $L$ : العمل

ومنذ الخمسينات تركزت الدراسات حول إنتاجية هذه العوامل وحاليا فإن النمو الاقتصادي متوقف حول عوامل الإنتاج المتاحة وكذا التحسن التكنولوجي (التقدم التقني) بحيث أصبحت دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y = Af(K; L)$$

بحيث:

$Y$ : الإنتاج       $K$ : رأس المال       $L$ : العمل       $A$ : التقدم التقني

وعليه فإن عوامل الإنتاج الشائعة الاستعمال تتمثل في ثلاث عوامل رئيسية:<sup>3</sup>

أ- عنصر العمل: يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين:

أولا : حجم العمل أو ما يعرف بمخزون العمل المتاح للإنتاج في اقتصاد محدد خلال فترة زمنية معينة بحيث

يتغير هذا الحجم بسبب:

- النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة الناشطة.
- اليد العاملة المهاجرة المتعددة القطاعات .
- الحجم الساعي للعمل إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشيطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج.

<sup>1</sup> Simon,B,Y, Initiation a la Macroéconomie, Ed.,Dunod,1992,P9

<sup>2</sup> دالة الإنتاج عبارة عن علاقة رياضية بين الكميات المستعملة من عوامل الإنتاج والكمية القصوى للإنتاج.

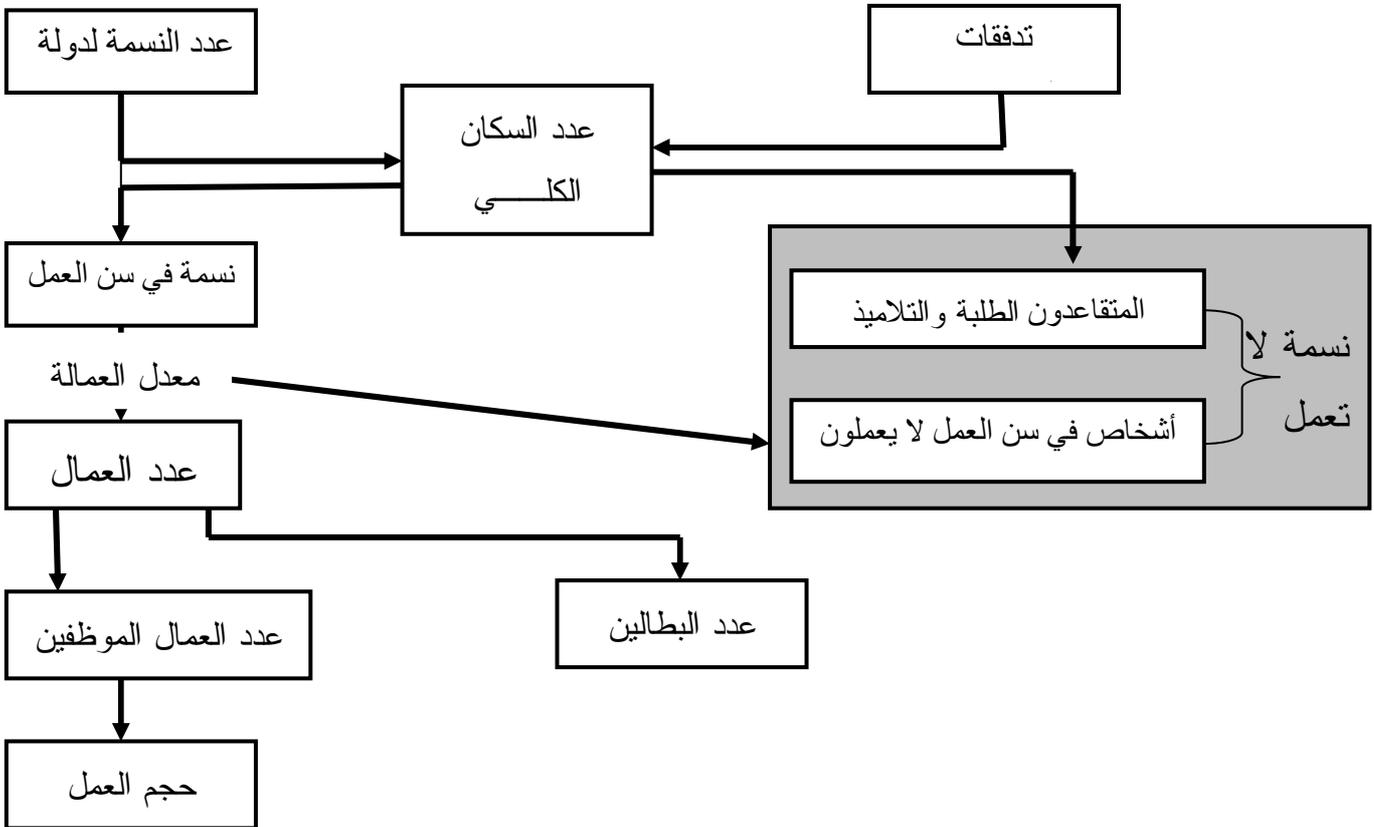
<sup>3</sup> عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص.37.

ثانياً: جودة العمل أو ما يعرف بإنتاجية العمل وتتغير هذه الجودة بسبب:

- متوسط العمر وهو ما نعبر عنه بالخبرة المعنية للعامل.
- جودة التعليمات المقدمة من طرف الإدارة العليا.
- كثافة وإتقان العمل وفي هذا الإطار ظهر ما يسمى بـ: " رأس المال البشري" وهو عبارة عن المخزون المعرفي للأفراد وروح الإبداع التي يتمتعون بها وذلك من خلال ما يتلقوه من تعليم وتكوين سمح لهم بالحصول على ناتج أكبر في عملية الإنتاج باستخدام نفس المستوى من رأس المال، وهذا ما يبين ارتباط إنتاجية عنصر العمل بالعامل التكنولوجي الذي سنتطرق له لاحقاً.

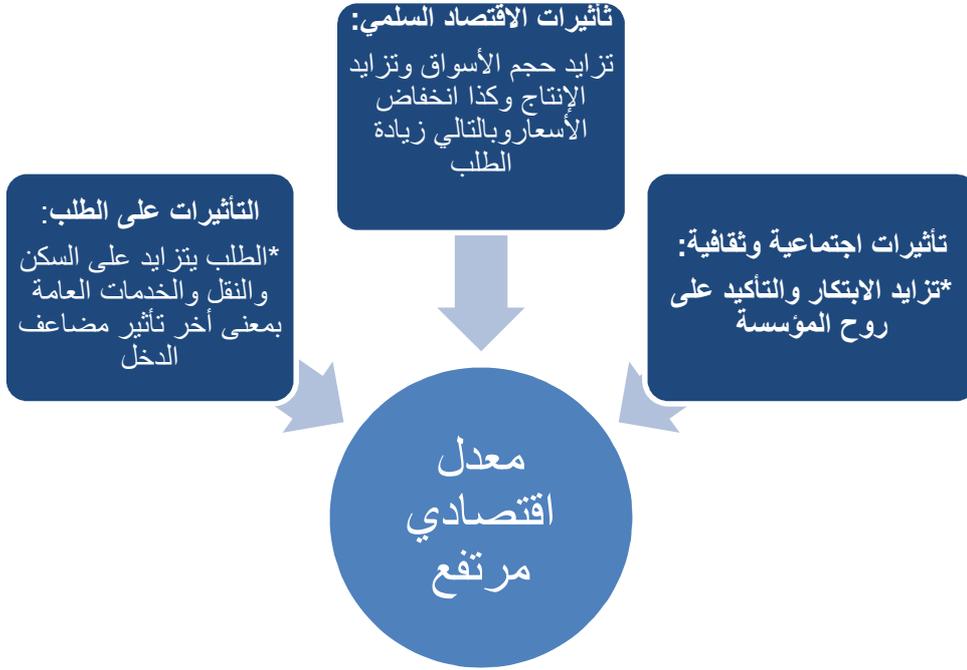
في السنوات الأخيرة وفي النصف الأخير من القرن 20 ساد التوجه نحو الحد من الحجم الساعي للعمل، لكن ما أدى إلى تدعيم مساهمة عنصر العمل في حجم الناتج، هو تفعيل مشاركة المرأة في العمل وهو ما رفع من حجم العمالة النشطة، ويبرز تأثير عنصر العمل على النمو الاقتصادي من خلال النمو الديمغرافي للدول، بحيث يمكن أن يكون هذا الأخير عبء على النمو الاقتصادي من خلال تفاقم البطالة وبالتالي انخفاض الناتج الداخلي الخام للفرد، أو قد يكون فرصة لزيادة الناتج الداخلي الخام، وقد نميز بين عدة متغيرات ديمغرافية يمكن حصرها في الشكل التالي:

الشكل 07 : يبين العلاقة بين مختلف المتغيرات الديمغرافية



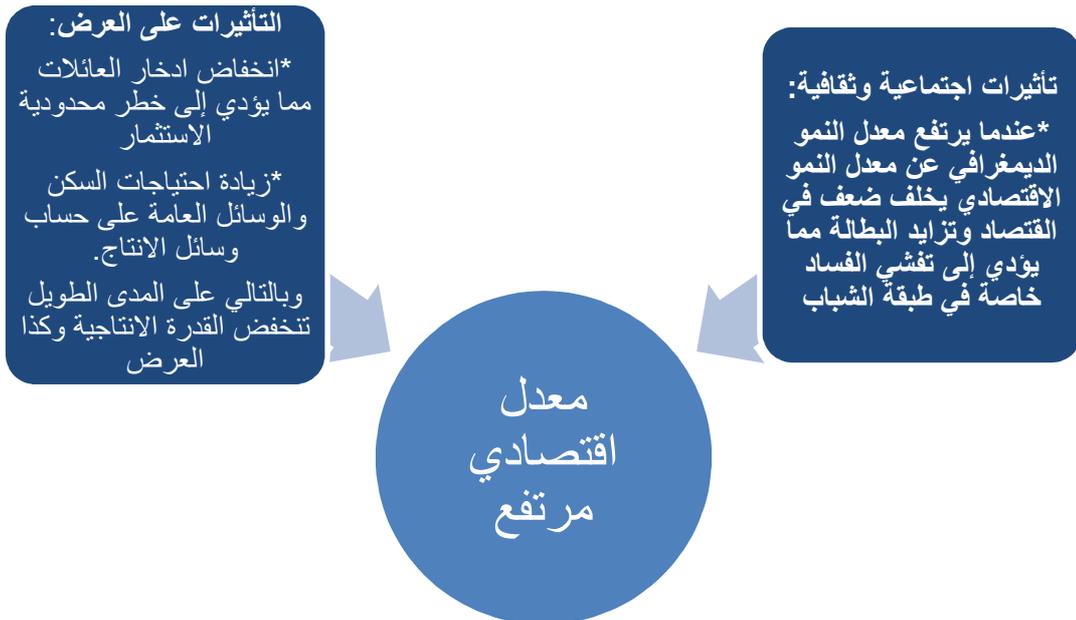
توضيح التأثيرات الايجابية والسلبية للنمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي في الشكلين التاليين:

الشكل 08 : يبين الإيجابية على النمو الاقتصادي



Source : Michel Bialés, autre" Notion fondamentales d'économie', 4ed Foucher, Vanves 2004 P325

الشكل 09 : يبين السلبيات على النمو الاقتصادي



Source : Michel Bialés, autre,' Notion fondamentales d'économie', 4ed Foucher, Vanves 2004 P32

إذا فرضنا أن العامل الوحيد الذي يحدد الإنتاج هو العمل فإن أي زيادة في العمل من شأنها أن تزيد في الإنتاج:

$$\Delta Y = PML \cdot \Delta L$$

بجيث:

$\Delta Y$ : التغير في الإنتاج       $\Delta L$ : التغير في العمل      PML: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل

### ب- عنصر رأس المال:

رأس المال بمثابة مجموعة من المنتجات الوسيطة والتجهيزات التي تدخل في عملية الإنتاج لاقتصاد ما في وقت معين<sup>1</sup>.

يجمع رأس المال مجموع الأصول المالية (القيم الثابتة، القروض) ويسمى رأس المال المالي والغير مالية (مثلا السكن، تجهيزات الجمعيات...) ويسمى رأس المال المادي للمتدخلين الاقتصاديين في وقت معين<sup>2</sup>.

إن تراكم رأس المال عن طريق الاستثمار المتتالي هو عامل مهم في النمو الاقتصادي، ويعتبر عنصر رأس المال عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين<sup>3</sup>:

أولاً: حجم رأس المال المتاح للإنتاج في اقتصاد محدد خلال فترة زمنية معينة بحيث يتغير هذا الحجم بسبب:

- تغير مخزون رأس المال المرتبط بالاستثمار.
- تغير معدل استخدام رأس المال ( رأس المال المستخدم مقارنة برأس المال الكلي).
- تغير في مدة استعمال رأس المال المستخدم.

ثانياً: جودة رأس المال أو ما يعرف بإنتاجية رأس المال وتتغير هذه الجودة حسب عمر رأس المال المستخدم.

كلما زاد حجم مخزون رأس المال أدى ذلك إلى الرفع من حجم الإنتاج، لكن تعرض رأس المال إلى الاهتلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما أهتلك من رأس المال، ومن هنا نميز بين نوعين من الاستثمار، الاستثمار الخام والاستثمار الصافي، كما أن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد.

إذا فرضنا أن العامل الوحيد الذي يحدد الإنتاج هو رأس المال فإن أي زيادة فيه من شأنها أن تزيد في الإنتاج:

$$\Delta Y = PMK \cdot \Delta K$$

بجيث:

$\Delta Y$ : التغير في الإنتاج       $\Delta K$ : التغير في رأس المال      PMK: الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال

<sup>1</sup> Philippe Barthélemy "Macro économie" Dyna'sup, Vuibert, 2000, P13

<sup>2</sup> Bernard Bernier, Yves Simon, "Initiation a la macroéconomie" 8ed, Dunod, 2006, P508

<sup>3</sup> Michel Bialés, autre, 'Notion fondamentales d'économie', 4ed Foucher, Vanves 2004 P321

إذا كل تغير في حجم العمل ورأس المال يؤدي إلى التغير في حجم الإنتاج الكلي، إذا فرضنا أن دالة الإنتاج تتحدد بهذين العاملين فإن التغير في الإنتاج يكون كالتالي:

$$\Delta Y = PMK. \Delta K + PML. \Delta L$$

أي أن التغير في حجم الناتج هو عبارة عن مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل ومساهمة عنصر رأس المال في الإنتاج وللحصول على معدل النمو نقسم المعادلة الأخيرة على (Y) نجد:

$$\begin{aligned} \frac{\Delta Y}{Y} &= \frac{(PML. \Delta L)}{Y} + \frac{(PMK. \Delta K)}{Y} \\ \frac{\Delta Y}{Y} &= \frac{(PML. \Delta L)}{Y} \cdot \frac{L}{L} + \frac{(PMK. \Delta K)}{Y} \cdot \frac{K}{K} \\ \frac{\Delta Y}{Y} &= \frac{(PML. L)}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{(PMK. K)}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} \\ \frac{\Delta Y}{Y} &= \alpha \cdot \frac{\Delta L}{L} + \beta \cdot \frac{\Delta K}{K} \end{aligned}$$

حيث تشير المعادلة الأخيرة إلى أن معدل النمو الاقتصادي ( $\frac{\Delta Y}{Y}$ ) هو مرتبط بالتغير في الإنتاجية لكل من عنصر

العمل وعنصر رأس المال، مع مردود سلمي<sup>1</sup> ثابت بحيث  $\alpha + \beta = 1$

$\alpha$ : نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الإنتاج.

$\beta$ : نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الإنتاج.

ج- عنصر التقدم التقني (التكنولوجي):

في الواقع العملي فإن دالة الإنتاج تتغير مع مرور الزمن نتيجة تأثير عامل التقدم التقني، إذ أنه يمكن زيادة الإنتاج بتواجد نفس الكمية من عنصري العمل ورأس المال، بإضافة عامل التقدم التقني، وقد أثبتت دراسة على دول (OCDE) أن مجموع معاملات  $\alpha$  و  $\beta$  يساوي 0.7 أي أن 30% من النمو الاقتصادي مفسر بمتغيرات أخرى وهذا ما يسميه العديد من الاقتصاديين<sup>2</sup> بالبقاقي، وينتج التقدم التكنولوجي في أبسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية<sup>3</sup>.

ويعرف التقدم التقني كمدخل ثالث في العملية الإنتاجية يسمح بإنتاج كميات مرتفعة وذلك بنفس كميات العمل ورأس المال المستعملة سابقا، بطريقة أخرى هو يسمح بإنتاج نفس الكمية بكميات أقل من العمل ورأس المال السابقة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المردود السلمي هو التغير في الإنتاج نتيجة التغير المتزامن لعوامل الإنتاج بنفس النسبة.

<sup>2</sup> Bernard Bernier, Yves Simon, "Initiation a la macroéconomie" 8ed, Dunod, 2006, P523

<sup>3</sup> ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية" تعريب ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 2006، ص 172

<sup>4</sup> Mohamed Tlili Hamidi, Rami Abdelkafi, "Eléments de croissance économique" centre de publication universitaire, manouba, Tunisie.2009, P15

ويرتبط التقدم التقني بالتقدم العلمي للبلد، أي هو الإنتاج المحقق من البحث العلمي الموجود في الجامعات والمعاهد وفي مراكز البحث الموجودة في المؤسسات، وعليه فالدول التي لها استثمارات كبيرة في مجال البحث العلمي لها إمكانية كبيرة في تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير، ويلعب عنصر التقدم التقني دورين هامين في الاقتصاد:

- تنشيط دورة حياة المنتج (الطلب) من خلال الابتكار.
  - زيادة إنتاجية العمل من خلال دورات التكوين وكذا تطور التكنولوجيات المساعدة في دورة الإنتاج.
- لهذا فإن للتقدم التقني أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي، وغالبا ما يرفق مع هذا العامل عوامل اجتماعية وإدارية أخرى.

إذا فرضنا أن دالة الإنتاج تتحدد بثلاثة عوامل، العمل ورأس المال والتقدم التقني فستكون كالاتي:

$$Y = Af(K; L)$$

حيث A: مستوى التقدم التكنولوجي في وقت معين

فحجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المال فقط وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى ب: "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال.

وعلى هذا الأساس وتواجد العامل التكنولوجي، يكون معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A} + \alpha \cdot \frac{\Delta L}{L} + \beta \cdot \frac{\Delta K}{K}$$

أي أن: نمو الإنتاج = مساهمة عنصر العمل + مساهمة عنصر رأس المال + الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

والمعادلة الأخيرة تلعب دورا كبيرا في تفسير عملية النمو الاقتصادي إذ تظهر تواجد ثلاث مصادر للنمو الاقتصادي، وتتأثر "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" بعدة عوامل، حيث أن التحكم الجيد والمهارة العالية في إدارة وتنظيم عملية الإنتاج يعتبر عاملا رئيسا في تحسينها، إضافة إلى أهمية التعليم والبحث العلمي الذي يرفع من المستوى المعرفي والتأهيلي لليد العاملة وبشكل عام فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تتأثر بجميع العوامل المؤثرة في العلاقة بين عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) وحجم الناتج.

$$\frac{\Delta A}{A} = \frac{\Delta Y}{Y} - \alpha \cdot \frac{\Delta L}{L} - \beta \cdot \frac{\Delta K}{K}$$

جدول 01: يبين مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية 1950-1999

الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	مساهمة عنصر رأس المال $\beta \cdot \frac{\Delta L}{L}$	مساهمة عنصر العمل	نمو الإنتاج	السنوات
1.3	1.0	1.0	3.3	1960-1950
1.8	1.2	1.4	4.4	1970-1960
1.0	1.2	1.4	3.6	1980-1970
0.6	1.6	1.2	3.4	1990-1980
0.9	1.6	1.2	3.7	1999-1990
1.1	1.3	1.2	3.6	1999-1980

Source: Michel Bialés, autre, 'Notion fondamentales d'économie', 4ed Foucher, Vanves 2004 P323

من خلال الجدول أعلاه يمكن إبراز ملاحظتين أساسيتين:

**الملاحظة الأولى:** وتشير إلى وجود حالة توازن عامة في مساهمة عوامل الإنتاج، العمل ورأس المال والتكنولوجيا في حجم الناتج، إذ أنه خلال الفترة 1950-1999 نجد تقارب بين مساهمة كل عامل حيث يبلغ متوسط مساهمة عنصر العمل 1.3%، مساهمة عنصر رأس المال 1.2% ومساهمة العامل التكنولوجي 1.1%.

**الملاحظة الثانية:** وتبرز الانخفاض في مساهمة العامل التكنولوجي في حجم الناتج، من خلال انخفاض قيمة "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" ابتداء من سنة 1970 وذلك للأسباب التالية:

- **مشكلة القياس:** إذ يؤكد عديد من الاقتصاديين أن "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" لم تنخفض في الحقيقة عكس ما تدل عليه الأرقام إذ شهدت العملية الإنتاجية تطورا كبيرا بتطور أجهزة الحاسوب مقارنة بما كانت عليه من قبل ولكن هذا لم يعبر عنه لصعوبة القياس، إذ أنه رغم انخفاض الكمية إلا أنهم يرون أن الجودة ارتفعت وهو أمر ضروري وهام.
- **ارتفاع أسعار البترول:** ابتداء من سنة 1973 وهو الأمر الذي أثر على تكاليف المؤسسات وزاد من ارتفاعها وانخفاض نفقات البحث العلمي والتطور التكنولوجي في المخابر وذلك تؤكد بعد سنة 1986 لما انخفضت أسعار البترول عاودت "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" في الارتفاع مجددا لأنها أدت إلى انخفاض التكاليف.

يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تراجع الأفكار الإنتاجية الجديدة من الناحية التكنولوجية ساهم في الحد من قيمة "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" إذ أنها استقرت بعد الحرب العالمية الثانية وهو الأمر الذي تطلب زيادة

التوجه نحو البحث العلمي قصد ابتكار أساليب إنتاجية وتقنيات تكنولوجية متطورة، وإضافة إلى عوامل الإنتاج الرئيسية هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل هام على عملية الإنتاج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي وهي:<sup>1</sup>

• **النظام المالي:** يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي وذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات وهذا كله يساهم في تطور الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجابا على الإنتاج والنمو الاقتصادي.

• **الوضع السياسي:** يعتبر استقرار الوضع السياسي في البلد المحلي عاملا مؤثرا في عملية النمو الاقتصادي بحكم أنه يؤثر بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي وذلك من ناحيتين:

✓ يؤثر على فعالية القرارات المتخذة في الجانب الاقتصادي إذ أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تغليب المصالح الشخصية والخاصة لجهة معينة على المصالح الاقتصادية وهو ما يؤثر على فعاليتها الاقتصادية.

✓ يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في تحفيز الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المحلي لأنه يزيد من ثقة المتعاملين الاقتصاديين ويوفر أفضل الظروف المناسبة التي تمكن من تحقيق نمو اقتصادي مقبول.

• **حقوق الملكية:** انطلاقا من الدور الأساسي لعملية الاستثمار في النمو الاقتصادي، فإن نظام حقوق الملكية يعتبر من محددات النمو الاقتصادي، إذ أنه توجد ضوابط وقوانين تكفل للمنتجين بشكل عام حقوقهم الفكرية يشجع من عمليات الاستثمار كما يشجع من تطور العامل التكنولوجي وبرز اختراعات واكتشافات جديدة يكون لها الأثر الإيجابي على عملية النمو الاقتصادي.

• **التضخم:** إن المبدأ الرئيسي لضرورة وجود معدلات تضخم ثابتة في مستوى منخفض هو في أن ذلك يخفض من حالة الشك وعدم الاطمئنان في الاقتصاد ويزيد من كفاءة آلية السعر في تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات، إذ أن التضخم يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الاسمي كما يقول فيشر، وهذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي، بالتالي فإن الدور السلبي الذي يلعبه ارتفاع معدلات التضخم على أحد أهم عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي وهو التراكم الرأسمالي يزيد من توجه السياسات الاقتصادية نحو محاربة هذه الظاهرة.

• **القطاع العام:** يلعب القطاع العام دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي بحكم أنه يشكل إضافة أساسية للطلب الفعال ولم يعد الجدل يدور حول ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمها، بل إن الجدل قائم حول حجم القطاع العام في الاقتصاد، إذ أن القطاع العام من خلال السياسة المالية للدولة يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو.

<sup>1</sup> organization for economic co- operation and development : « the sources of economic growth » 2003 p71

**II- نظريات النمو الاقتصادي :****1. النظرية الطبيعية<sup>1</sup> :**

الطبيعيون أو الفيزوقراطيون هم مجموعة صغيرة من الاقتصاديون ظهرت في فرنسا في أواخر القرن 17، مما يذكر أن Quesnay هو أبرز الاقتصاديون في المدرسة الطبيعية، الذين استبعدوا نهائياً الاعتقاد القائل بأن الثروة تتعلق بالتجارة وبالمعادن النفيسة، وحسب الطبيعيون فإن إشكالية النمو تقوم على مايلي :

- الاعتقاد القائم على أن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي وتسييره بانتظام بالغ، وأنه يجب ترك النظام الاقتصادي حر حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة.
- يجب أن تتخلى الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي .
- لكل ظاهرة طبيعية قانونها الطبيعي الذي يحكمها ويتحكم فيها.
- الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج الذي يعطي إنتاجاً صافياً وأن الصناعة والتجارة هي أعمال خدمية غير منتجة.
- استناداً إلى فلسفة خاصة وهي أن الملكية حجر الأساس في النظام الطبيعي ويجب احترام هذه الملكية والدفاع عنها، وذلك بحصول الملك على جزء من المنتج الصافي على شكل ريع لأنهم هم الذين يقومون بالإنتاج على الأرض لتحسينها وإعدادها للزراعة.

**انتقادات النظرية الطبيعية :**

- لقد رد آدم سميث فيما بعد وقال أن الخطأ اعتبار الصناعة نشاط غير منتج لأن رجال الصناعة يحققون إضافة في المنتج القومي كرجال الزراعة.
- تعريفهم المادي للإنتاج بأنه خلق مادة جديدة ولكن في حقيقة الأمر الإنتاج هو خلق منفعة أو زيادتهما.
- ينسبون القيمة الاقتصادية للأرض باعتبارها المنتج عكس الكلاسيك الذين أعطوا هذه القيمة للعمل.

**2. النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي :****1.2- نظرية النمو الكلاسيكية :**

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال Adam smith و Malthus ، Ricardo ، و (Marx) وغيرهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية

<sup>1</sup> د. عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 1999، صص 173-174

في ممارسة النشاط. لذا قبل كل شيء يجب أن نتعرض إلى أفكار أبرر مفكري هذه المدرسة، والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة والمشاركة لهذه المدرسة الفكرية.

### 1.1.2- آدم سميث<sup>1</sup> Adam smith :

يعتبر آدم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة، وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصيص، وتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

1- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.

2- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.

3- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

فتقسيم العمل يولد وفورات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولهذا فإن التخصيص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن.

ويؤكد أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح، المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل. وأن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، ومع تحسن وسائل النقل فإن حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصص وتخل النفود محل المقايضة، وتزداد الإنتاجية. كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظر سميث أداة مهمة في توسيع السوق، وأن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية.

ويعتبر أن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية، بينما أن انخفاض العوائد يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة والمناجم، لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

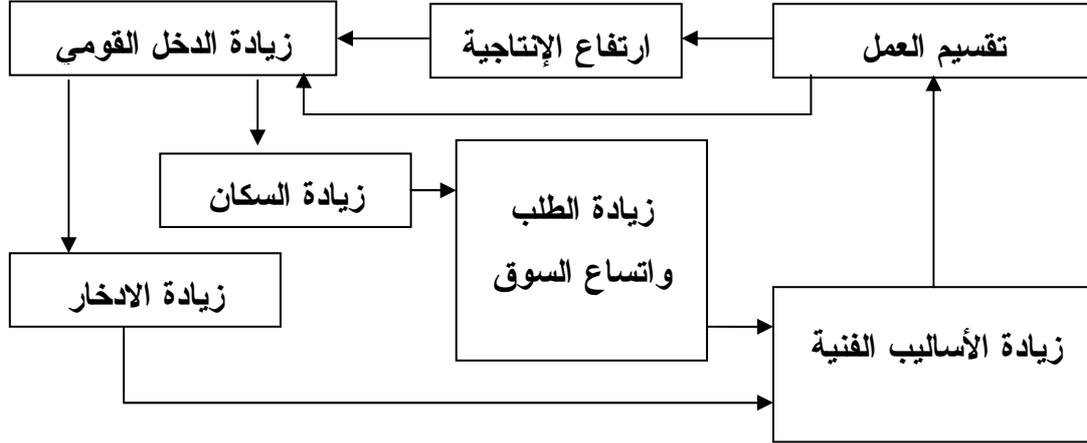
يعتقد بأن التنمية الاقتصادية إذا بدأت تكون تدريجية وتراكمية وبأن هناك حدودا لها، ولهذا فإن الركود الاقتصادي أمر حتمي. ذلك لأن إنتاج الأرض والعمل يمكن زيادته من حيث القيمة من خلال زيادة كمية العمل المنتج أو زيادة طاقة العمل الإنتاجية، وأن هذه الأخيرة يمكن أن تحدث إما بزيادة عدد العمال أو بزيادة رأس المال، أما بزيادة عدد العمال فلا يمكن أن تحدث بشكل كبير إلا نتيجة لزيادة رأس المال ولهذا فإن زيادة رأس المال ضرورة حتمية.

ويؤكد أن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال وبالتالي مهم كذلك في النمو الاقتصادي وأن الاستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا انخفض معدل الربح ينخفض الاستثمار وافترض أن كل الادخار يتم

<sup>1</sup> د.مدحت فريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، طبعة الأولى، سنة 2007، ص 56-57.

استثماره ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأسمالي وتنمية دون وجود ادخارات<sup>1</sup>، ويمكن أن يوضح الشكل الآتي أفكار آدم سميت في هذا المجال<sup>2</sup>:

الشكل 10 : شكل يوضح أفكار آدم سميت في مجال النمو الاقتصادي



### 2.1.2- ديفيد ريكاردو David Ricardo

لقد اعتقد ريكاردو أن ندرة الأرض الزراعية (مظهر من مظاهر شح الطبيعة كما يقول) هي السبب في حصولها على ريع ويزيد هذا كلما ازداد الطلب على منتجاتها. وحتى بافتراض أن رأس المال قد يستخدم بدلا من العمل في الإنتاج الزراعي فإن الأمر لن يغير شيئا في رأي ريكاردو وذلك لأن رأس المال ما هو إلا عمل مخزون، ولم يعتقد أن التقدم التكنولوجي في الزراعة له أهمية تذكر وفي العرض التالي نضع تحليل ريكاردو في شكل نقاط متتالية منطقيا :

أ- يرى ريكاردو أن ملاك الأراضي الزراعية يحصلون على ريع نتيجة ملكيتهم لعنصر إنتاجي نادر بطبيعته وأن هذا الريع يتزايد كلما ازداد الطلب على السلع الزراعية نتيجة ارتفاع نفقات إنتاج هذه السلع.

ب- ينعكس ارتفاع المنتجات الزراعية على حصيللة الأجور النقدية للعمال (النقدية وليس الحقيقية) فالرأسماليين يضطرون إلى رفع معدلات الأجور لعمالهم وذلك للمحافظة على حد الكفاف لمستوى دخل حقيقي.

ج- بافتراض عدم وجود بطالة في المجتمع فإن الحصيللة الكلية للأجور النقدية سوف ترتفع نتيجة تزايد السكان وارتفاع مستوى الأجر النقدي .

والآن إذا قلنا أن: الدخل النقدي = الأجور + الريع + الأرباح، نستطيع أن نرى كيف أن ارتفاع حصيللة الأجور وارتفاع الريع يؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح في الدخل القومي أي أن تناقض الغلة وارتفاع

<sup>1</sup> د.مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

<sup>2</sup> أ.د.سالم توفيق النحفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، سنة 2000، ص 317.

أسعار السلع الزراعية يؤدي على مستوى الاقتصاد ككل إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح أصحاب رؤوس الأموال الذين يشتغلون في النشاط الاقتصادي .

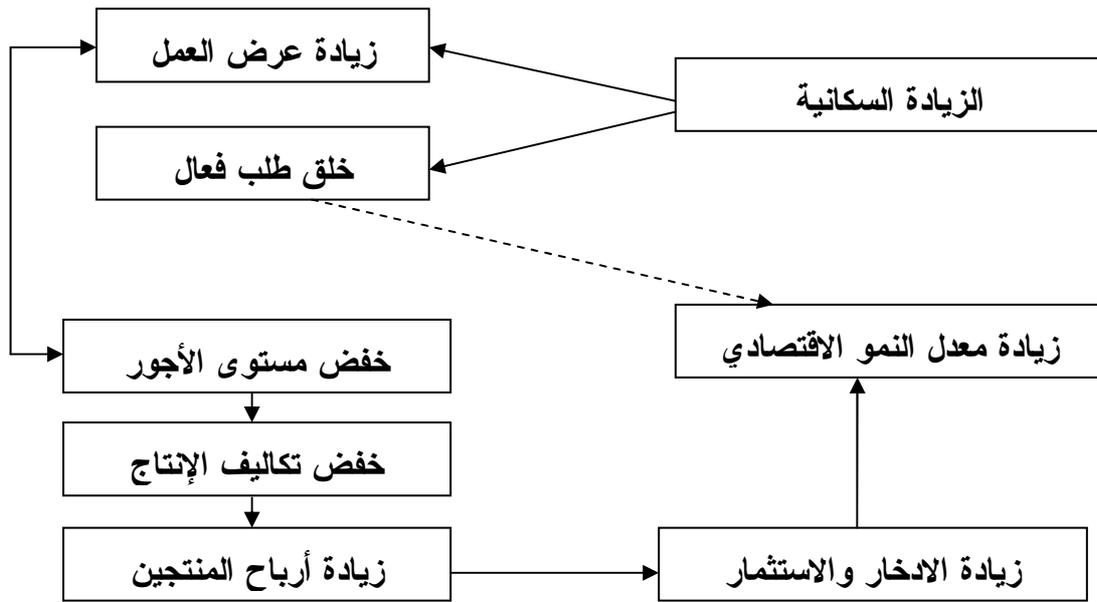
د- توقع ريكاردو سيادة ظروف زيادة أسعار السلع الزراعية في المدى الطويل وبالتالي ارتفاع الأجور والريع واتجاه الأرباح إلى الانخفاض وهذا يؤدي إلى تناقص معدلات الادخار والاستثمار ويصل الاقتصاد في النهاية إلى الركود<sup>1</sup>.

### 3.1.2- روبرت مالتوس (Robert Malthus):<sup>2</sup>

اعتمد مالتوس على فروض محددة، ففي مقدمة هذه الفروض أن معدل المواليد ثابت ومرتفع. وأن كمية الموارد في الطبيعة ثابتة وأن زيادتها ترتبط بتكاليف عالية، كما أن وفورات الحجم ذات طبيعة جزئية، هذا فضلا عن أن نمو رأس المال يعد متاحا بصورة يمكن معها أن يلغى تأثيرات قانون تناقص الغلة، وفي ظل هذه الافتراضات فإن السكان سوف يزدادون إلى حد انخفاض مستوى المعيشة وأن هذه الزيادة في السكان لا تعد حافزا للنمو الاقتصادي إلا إذا رافقه طلب فعال.

ويمكن تلخيص آراء وأفكار (مالتوس) بأن الزيادة في السكان يترتب عليها ارتفاع منحني عرض العمل، مما يعني ذلك خفضا للأجور، وهكذا حتى يصل مستوى الأجر إلى حد الكفاف. وهذا المستوى الأخير من الأجر يعد محفزا للمنتجين على استثمار المزيد من أموالهم وبذلك يزيد معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن تصور هذه العلاقات من خلال الشكل الآتي :

الشكل 11: يوضح ملخص لآراء مالتوس



<sup>1</sup> د.عبد الرحمان يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، سنة 1999، ص 220، 219.

<sup>2</sup> أ.د. سالم توفيق النحفي، مرجع سبق ذكره، ص 317، 318.

## 4.1.2- كارل ماركس : Karl marx<sup>1</sup>

كان كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ باهتار الرأسمالية. ويتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، ولكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه. بحيث يؤكد ماركس على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد، وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة إثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي.

ويرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل ولم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، إن رد فعل الرأسماليين على ذلك إما إبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محل العمل، وبسبب الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس المال، واتجاههم إلى إحلاله محل العمل، تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة، وبالتالي فإن فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية إلى الانهيار من جراء تناقضاتها الداخلية، وهكذا تنتقل السلطة إلى الطبقة العاملة حيث يستولي العمال على وسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة وعلى السلطة.

وفي معرض تقييم البعض لآراء ماركس فإنهم يؤكدون بأن تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثابتة وقيمة لأداء الرأسمالية، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين: الأول أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية، وأي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية، مما يترك معدل الربح دون تغيير، والثاني أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد، ويؤثر على إنتاجية العمل. والجدير بالذكر أن التقدم التكنولوجي يعني أنه هناك تعارضا بين الأجور الحقيقية وبين معدل الربح، كلاهما يمكن أن يرتفع ويمكن تلخيص النموذج الماركسي في صورة العلاقات الآتية<sup>2</sup>:

1- إن الإنتاج الإجمالي (O) يعتمد على المستوى الفني (T) والموارد الأرضية (K) وحجم العمل (L) ثم رأس المال (Q) في الصورة الآتية:

$$O = F(L.K.Q.T)$$

2- تعتمد هذه العلاقة الدالية بصورة أساسية على التقدم الفني، ويعتمد هذا الأخير على مستوى الاستثمار

(I)، كما أن مستوى الاستثمار يعتمد على معدل الأرباح (Pr) ثم إن معدل الأرباح يعتمد:

<sup>1</sup> د.مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص60.

<sup>2</sup> أ د سالم توفيق النحفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، سنة 2000، ص 320.

$$Pr = \frac{Q - C_v}{C_f + C_v}$$

حيث  $(C_f)$  رأس المال الثابت، و  $(C_v)$  رأس المال المتغير.

3- إن الأجور  $(W)$  تعتمد على مستوى الاستثمار، كما أن التوظيف  $(F_E)$  يعتمد على مستوى الاستثمار، في حيث أن الاستهلاك  $(C_c)$  يعتمد على الأجور وبمعنى آخر أن :

$$C_c = C_c(W)$$

4- إن الأرباح على مستوى التقدم الفني ومستوى الاستهلاك، وحتى يمكن صياغة النموذج بصورة كاملة فإن هناك متغيرات ومتطابقات أخرى، إلا أنه يمكننا أن نفهم أهم المتغيرات في هذا النموذج ومن العرض السابق تمكنا من معرفة الآلية التي اعتمدها ماركس في نمودجه وتأثر المتغيرات بعضها ببعض.

### 5.1.2- نظرية النمو الكلاسيكية<sup>1</sup>:

حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق ، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يأتي :

1- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، واعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، ولهذا فإن عملية الإنتاج للأراضي الزراعية تخضع لقانون تناقض الغلة، لكن صحة التحليل المذكور هي رهن بافتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم، كما اعتقدوا بأن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

2- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي وذلك كمايلي :

أ- تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان : إذ يرى الكلاسيك أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور وذلك باتجاه الزيادة. وبالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجم السكان.

ب- تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال: إذا أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (بافتراض ثبات الفن الإنتاجي وثبات الأرض )، وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور، وانخفاض الأرباح والادخارات وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال.

<sup>1</sup> د.مدحت فريشي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-63

3- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض، و السبب طبقا لآدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

4- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة بأن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

5- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو.

### 6.1.2- نقد النظرية الاقتصادية للنمو:

1- الأرباح مصدر للادخار: هناك تجارب أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار

الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام .

2- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحا وكما يقول شومبيتر

(Schumpeter) فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

3- قوانين غير واقعية: استنادهم على قانون تناقص العوائد للأرض وعلى نظرية مالتوس في السكان،

وتقليلهم من أهمية وإمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد. كما أن السكان لم

ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضوها وأن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو

السكان.

4- سياسة التجارة الحرة ضعيفة: يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة

الحرة، وأن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو وتتحول إلى

احتكارات، وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا، فليس هناك بلدا يكون فيه السوق هو

السائد، فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية فإن اختيارات السوق تعدل من خلال الاختيار العام ومن

خلال السياسات النقدية والمالية.

5- إهمال النظرية للقطاع العام : يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه

القطاع في تعجيل التراكم الرأسمالي.

6- أهمية محدودة للتكنولوجيا : افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها

فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان

المتقدمة حاليا.

7- تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح : أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند

مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون

حصول انخفاض في معدلات الأرباح<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> د.مدحت فريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 64

## 2.2- النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك:

### 1.2.2- النظرية الكلاسيكية المحدثه<sup>1</sup>:

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر برزت المدرسة الكلاسيكية المحدثه والتي اهتم روادها مثل (A.Marshall) بتكوين رأس المال، وقد ركز هؤلاء في ذلك على المزايا المتحققة عن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حيث اعتبروا تعميق رأس المال وتزايد نسبة  $K/L$  مصدرا هاما لهذه المزايا والتي تستمر-حسب رأيهم -حتى يتساوى عائد رأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي.

ونشير هنا إلى أن مع تطبيق قانون العوائد المتناقصة (الحدية) فإن التعميق الأولي لرأس المال يرفع من معدل عائد رأس المال ولكن بعد ذلك يتناقص هذا المعدل.

ويمكن القول بصورة عامة، إن الفكر الكلاسيكي المحدث حول النمو الاقتصادي قد اعتمد على عدة

شروط والتي منها:

- أ- توافق الاستقرار السياسي مع رغبة المجتمع في التنمية .
  - ب- ارتفاع ميل الادخار لدى السكان.
  - ج- توافر عرض العمل الماهر مقرونا بخبرات إدارية متطورة.
  - د- شيوع الروح التنافسية فيما بين عدد كبير من وحدات الإنتاج المتلائمة لبعضها من حيث الحجم .
  - هـ - دعم آلية السوق وحرية حركات الأسعار وكفاءة تخصيص الموارد والمنتجات.
- واعتمادا على هذه الشروط أكد الفكر المذكور التصورات الآتية حول النمو الاقتصادي:

1- استمرار تراكم رأس المال في عمليات الإنتاج، ولتحقيق ذلك تم الاهتمام بعلاقة الإحلال بين رأس المال والعمل، حيث يمكن للاقتصاد أن يحقق التراكم المطلوب دون الحاجة إلى زيادة حجم العمل، وهنا مع تحسين التكنولوجيا يقل الطلب على العمل فيزداد الإنفاق الاستثماري وهذا ما يرفع من سعر الفائدة مما يشجع المدخرين على زيادة الادخار وتندفع أسعار السلع الرأسمالية إلى الأعلى وبالنتيجة يزداد تراكم رأس المال.

2- تكون عملية التنمية متدرجة ومستمرة ومتوافقة (أو منسجمة) وهي تجري في ظروف تتسم بالتفاوت.

3- إن التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل يزيدان من عملية التراكم إذا تم اعتماد نظرية التكاليف النسبية التي

طورها D.Ricardo.

وقد بين الكلاسيك المحدثون أن معدل تراكم رأس المال يتحدد بالسلوك الاقتصادي للعمل عند مستوى التشغيل الكامل وهنا يستمر الشرط الكلاسيكي المسبق والذي هو الانتفاع التلقائي التام والمستمر من الموارد

<sup>1</sup> د.هويشار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى ، سنة 2005، ص 373.

الاقتصادية المتاحة. وهنا يتغير النشاط الاقتصادي خلال المنافسة التامة مع وجود أسعار مرنة للمدخلات والمخرجات وذلك بما يضمن توازن العرض مع الطلب في كافة الأسواق وحيث ترتبط الصفقة الفعلية شرط التوازن المسبق<sup>1</sup>.

### 2.2.2- نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي (joseph schompeter):<sup>2</sup>

حاول جوزيف شومبيتر أن يسد الفجوة القائمة بين آراء ماركس وآراء النيوكلاسيك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. ويعتبر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي من خلال كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا في عام 1911).

ويمكن توضيح نظريته من خلال النقاط الآتية :

- 1- يرى شومبيتر أن التغيرات الاقتصادية التي تتمخض عن تحقيق هدف الانتقال إلى مستويات معيشية أعلى بكثير من المستويات السائدة تتمثل في صورة تدفقات مفاجئة وثابتة .
- 2- كما يرى أيضا أن النمو طويل الأجل في ظل النظام الرأسمالي لا يمكن تفهمه إلا عندما ينظر إليه في صورة تقلبات اقتصادية.
- 3- تتشابه نظرة شومبيتر كثيرا مع آراء ماركس في تأكيد الطبيعة الديناميكية غير المتسقة لعملية التنمية.
- 4- استخدم شومبيتر الأفكار وأدوات التحليل الاقتصادي التي قدمها النيوكلاسيك عوض عن الأفكار والمفاهيم الماركسية.
- 5- يرى أن التنمية الاقتصادية تحدث- غالبا- في صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة.
- 6- يأخذ النمو مكانه في الاقتصاد القومي بطريقة غير متسقة وغير منتظمة، تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالأعمال على درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد.
- 7- أعطى دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي وركز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو بحيث تتوفر لديه أهداف مثل التغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية والرغبة في خلق شيء جديد. وعليه فإن التنظيم في نظر شومبيتر هو المفتاح لعملية التنمية.
- 8- يقوم المنظم بإدخال الابتكارات إلى ربوع الاقتصاد القومي، وتأخذ هذه الابتكارات عدة صور مثل :
  - أ)- تقديم طرق مزج جديدة للعوامل الإنتاجية.
  - ب)- إدخال سلع جديدة إلى السوق.
  - ج)- استخدام طرق إنتاج جديدة والقيام بفتح أسواق جديدة.

<sup>1</sup> د. هويشار معروف، مرجع سبق ذكره ، ص ص 374، 375 .

<sup>2</sup> د. محمد عبد العزيز عجمية، د محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية طبع. نشر. توزيع، سنة 2003، ص 91.

تنمية موارد جديدة للإمداد بالمواد الخام وخلق تنظيمات جديدة للمجالات القائمة ويجدر بالذكر هنا أن المنظم ليس بالضرورة مخترعا أو رأسماليا يقوم بتقديم الأرصدة الاستثمارية، وجوهر دوره هو خلق شيء جديد في السوق.

ولكي يقوم المنظم بوظائفه فإنه يتطلب شيئين : الأول وجود المعرفة الفنية لديه ليتمكن من إنتاج منتجات جديدة والثاني القدرة على التصرف بشأن عوامل الإنتاج بواسطة الائتمان.

9- تتضمن عملية النمو لدى شومبيتر ثلاثة عناصر هي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي بحيث في مجال الاستثمار أعطى أهمية كبيرة للجهاز المصرفي.

10- قد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار<sup>1</sup> الأول الاستثمار التلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي، والثاني الاستثمار التابع والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، فالاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وفي هذا يقترب شومبيتر من التحليل الكلاسيكي الحدث الذي يعتبر أن حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال، والفائدة على رأس المال، أما الاستثمار التلقائي فيعتبره شومبيتر المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالمتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد.

11- أما بخصوص الأرباح عند شومبيتر فإنه يؤكد بأن المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح.

12- وقد كان شومبيتر متشائما فيما يتعلق بمستقبل النظام الرأسمالي وذلك للأسباب الآتية<sup>2</sup>:

أ- أن الابتكارات قد ابتدأت التحول من كونها نشاطا شخصيا لتصبح نشاطا روتينيا غير شخصي يجري داخل بيروقراطية المشروعات الكبيرة.

ب- أن نمو مؤسسات الأعمال الكبيرة قد أضعفت الهياكل الأساسية للرأسمالية مثل الملكية الخاصة وحرية التعاقد.

ج- تناقص مقدرة رجال الأعمال والصناعيين على الإمساك بالقيادة في الحكومات الرأسمالية مما يضعف من قدرتهم على المحافظة على ولاء العمال ومن ثمة يفتح الطريق إلى ظهور الاشتراكية آخر الأمر.

نقد لنظرية شومبيتر :

من أهم الانتقادات الموجهة إلى نظريته هي :

1) - أن عملية النمو في نظرية شومبيتر تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة

الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها. كما أن الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على

البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر.

<sup>1</sup> د.مدحت قريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 70.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية و د.محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره ص 96.

- (2) - طبقا لشومبيتر فإن التنمية الاقتصادية هي نتيجة لعملية دورية ، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية بل كما يقول (Nurkse) أن التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة.
- (3) - في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلا أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- (4) - يعطي أهمية كبيرة للائتمان المصرفي ولكنه في الأمد الطويل فإنه لا يكفي بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق المال .

### 3. النمو الاقتصادي في الفكر الحديث :

#### 1.3- نظرية النمو الكيثرية<sup>1</sup> :

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تدخله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكسء العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكيثرية في نظرية الدخل من جهة و بروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.

فقد انتقد كيثر النظرية الكلاسيكية وقانون (say)، وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل. وتجدد الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند كيثر يتحدد من خلال الطلب الكلي، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال. واعتبر كيثر أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية وأن الاستثمار هو دالة بسعر الفائدة وأن الادخار هو دالة للدخل، وأكد كيثر بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم.

والنموذج الكيثرية الأصلي يركز على القصور في الطلب، ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز كيثر اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نموذج مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا، وبموجب التحليل الكيثرية فإن توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.

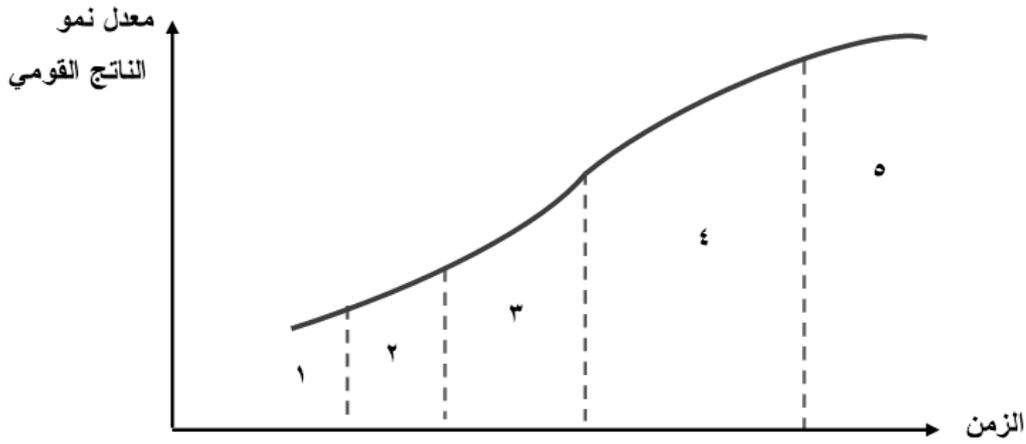
<sup>1</sup> د.مدحت فريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 73.

### 2.3- نظرية النمو في الفكر المعاصر :

#### 1.2.3- نظرية المراحل لرستو (Rostow)<sup>1</sup> :

ظهرت حديثا محاولة جريئة لتحديد درجة النمو الاقتصادي عند الدول المتخلفة قام بها البروفيسور والت وريتمان رستو (w.w.Rostow) أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج وتتخلص هذه المحاولة في أن رستو قام بوضع مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول، قال عنها في مقدمة كتابه- مراحل النمو الاقتصادي- وتتخلص هذه المراحل في الآتي : مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج، مرحلة الاستهلاك الوفير وذلك كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 12 : المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن



وفيما يلي تفصيل لكل مرحلة من هذه المراحل الخمس :

1- **مرحلة المجتمع التقليدي:** هو مجتمع بدائي بسيط يعتمد على القطاع الزراعي ويتبع أهلها وسائل بدائية

للإنتاج، كما يلعب نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي بها .

ومن مظاهر هذه المرحلة، تمسك المجتمع بالتقاليد، وتفشي الإقطاع، وانخفاض مستوى الإنتاجية

بشكل عام، وصغر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

ويعتقد رستو أن هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا، وتتميز بالبطء الشديد .

2- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** تعتبر هذه المرحلة فترة انتقال بين مرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة الانطلاق،

وفيهما تكون الدولة أيضا متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها، والتخلص من الجمود الذي

يتسم به مجتمعها.

<sup>1</sup> د. كمال بكري، مبادئ الاقتصاد الكلي، ص 390، 391.

ومن مظاهر هذه المرحلة نبذ المجتمع للوسائل البدائية للإنتاج، وإدخال الوسائل الحديثة وقيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، والاهتمام بإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ.

**3- مرحلة الانطلاق<sup>1</sup>:** هي تلك المرحلة الحاسمة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي، حيث أنه في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء على كل العقبات والمشاكل التي تعترض طريق التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي، وذلك لأن هذه المرحلة تتميز بحدوث ثورات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وظهور صناعات جديدة التي تتمتع بوفرات الحجم، هذا بالإضافة إلى حدوث تغيرات مواتية في النظم والقيم الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تساعد على تحقيق النمو.

**4- مرحلة النضوج :** تعرف بأنها المرحلة التي يستخدم فيها المجتمع التكنولوجيا المتقدمة في مجال النشاط الإنتاجي، وترتفع فيه نسبة الاستثمارات من إجمالي الدخل القومي مقارنة بالمرحلة السابقة كما يرافق هذا التزايد في الاستخدام التقني تغيرات هيكلية في القوة العاملة.

**5- مرحلة الاستهلاك الوفير<sup>2</sup>:** وفيها تكون الدولة قد بلغت شأنًا عظيمًا من التقدم الاقتصادي، يزيد إنتاجها عن حاجتها، يعيش سكانها في سعة من العيش، يحصلون على دخول عالية وعلى قسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء.

ومن أهم مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية، كما أن من مظاهرها زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع، وزيادة متوسط دخل الفرد على 600 دولار في العام.

أنه ما يؤخذ على مراحل النمو لرستو مايلي<sup>3</sup>:

1- أن تقسيم رستو لمراحل النمو هو تقسيم ينطوي على تعميمات واسعة تقوم على مشاهدات تاريخية، حيث يوجد تداخل فيما بين المراحل.

2- قد يفهم من تحليل رستو أنه ينبغي أن تمر المجتمعات خلال تطورها بهذا التتابع وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه في الواقع العملي، لأن ظروف المجتمعات تختلف من فترة إلى أخرى، واختلاف ظروف الدول النامية حاليا عن ظروف الدول الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر، حيث لازالت بعض الدول النامية تمر بمرحلة المجتمع التقليدي أو التهيؤ للانطلاق.

<sup>1</sup> د.محمد عبد العزيز عجمية و د.علي عبد الوهاب نجما و د.إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، سنة 2010، ص163.

<sup>2</sup> كمال بكري، مرجع سبق ذكره، ص 393.

<sup>3</sup> د.محمد عبد العزيز عجمية، د.علي عبد الوهاب نجما، د.إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص167.

3- ليس من الضروري أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق، حيث لا يوجد سبب لضرورة حدوث الثورة الزراعية وتراكم رأس المال الاجتماعي في المواصلات قبل أن يحدث الانطلاق، كما أن مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير لا تمثل تسلسل تاريخي، حيث أن هناك دولا دخلت هذه المرحلة قبل أن تبلغ مرحلة النضج مثل استراليا وكندا.

### 2.2.3- نظرية النمو الجديدة (الداخلية)<sup>1</sup>:

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيو كلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم.

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التغيرات قصيرة الأمد في خزين رأس المال أو العمل إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بـ"ميتقي سولو"، والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، وقد ازدادت المعارضة لنماذج الكلاسيكية المحدثة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباين أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة (الداخلية). إن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى (Solow) والذي يعرف بـ"ميتقي (Solow)", وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.

إن ظاهرة عدم التقاء معدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة (المتقدمة والنامية) هي التي ألهمت تطوير النظرية الجديدة، والتي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد رأس المال التي تنبأت بها النظرية الكلاسيكية المحدثة. وقد تبين بأنه في فرضية ثبات العوائد أو تزايد العوائد لا يحدث تقارب في معدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان، وفي حالة عدم وجود حالة تناقص العوائد على رأس المال فإن الاستثمار يكون مهما جدا للنمو طويل الأمد، وأن مثل هذا النمو يكون داخليا.

وقد ابتداء هذه النماذج الاقتصاديان (RLucud) في 1988 و (Paul Romer) في 1986 ، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض، إن أول اختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو

<sup>1</sup> مدحت فريشي ، مرجع سبق ذكره، ص78.

بمعدلات أسرع من البلدان الغنية، أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج وبين المستوى الأولي كمعدل دخل الفرد، فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأييداً للنموذج الكلاسيكي المحدث وبعبارة أخرى فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الإنتاجية الحديثة لتقدير المعادلة الآتية:  $g_i = a + b_1 (Pcy)$  ، حيث  $g_i$  = معدل نمو الإنتاج الفرد بالنسبة للبلد (i) لعدد من السنوات و  $(Pcy)$  يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد، فإذا وجد بأن المعامل  $(b_1)$  معنوي وسالب فإنه سيكون دليلاً على الالتقاء الذي يفترضه النموذج الكلاسيكي المحدث أي أن البلدان الفقيرة تنمو بأسرع من البلدان الغنية. إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الالتقاء، حيث أن المعامل المذكور كان معنوياً وموجباً، مما يشير إلى حالة عدم الالتقاء والتباعد، أي أن البلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة.

وقد أشار (N.Kuldor) إلى حقيقة أنه رغم استمرار تراكم رأس المال وزيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فإن معامل رأس المال الناتج  $(K/y)$  يبقى ثابتاً مما يعني ثبات عوائد رأس المال، ويكمن تفسير (Kaldor) في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي والتي تربط بين معدل نمو الإنتاج للفرد ومعدل نمو رأس المال للفرد<sup>1</sup>.

**نقد النظرية الداخلية<sup>2</sup>:** واجهت النظرية الجديدة (الداخلية) بعض الانتقادات وأهمها ما يأتي:

أن أحد أهم عيوبها هي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية، وأن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالباً ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البيئتين الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر والدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع.

<sup>1</sup> مدحت قريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 80.

<sup>2</sup> مدحت قريشي ، نفس المرجع، ص 81.

## II- أهم النماذج في النمو الاقتصادي :

### 1. نموذج هارود دومار- نموذج سولو - نموذج H.usawa

#### 1.1- نموذج هارود-دومار وعدم استقرار النمو :

من المعروف أن صياغة هارود-دومار قد اشتقت من كتابتهما عن "الاقتصاديات الديناميكية" في الثلاثينات من هذا القرن و بعد الحرب العالمية الثانية، و قد بين هارود أنه لتحليل النمو الاقتصادي يلزم الأخذ في الاعتبار العلاقات التي تنشأ من النمو في العناصر الثلاثة الأساسية : العمل، الإنتاج و رأس المال. و يمكن دراسة هذه العلاقات بواسطة نماذج النمو التجميعية التي تربط معدل النمو الاقتصادي بمعدل التراكم الرأسمالي.<sup>1</sup>

و كمحاولة لبيان ديناميكية النظام الكيترى اقترح في العام 1939 R.F.Harrod نموذج المعتمد على تحليل التأخير الزمني و نشر في العام 1946 E.Dormar نموذج لاقتصاد مغلق في ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي بشكل آني (أو تزامني)<sup>2</sup> و كان هذا النموذج مماثل لنموذج (هارود) و قد جاءت آراءهما متفقة في كثير من متغيرات النموذج، و باختصار فقد حدد أن الدخل القومي يتأثر بمتغيرين أساسيين :

(1) نسبة الادخار (أو الاستثمار) للدخل القومي.

(2) الزيادة (التغير) في إجمالي الإنتاج القومي المترتبة عن زيادة رأس المال أو إنتاجية الاستثمار و بمعنى آخر أن:

$$KL=R$$

حيث R : معدل النمو، K : إنتاجية الاستثمار، L : نسبة الادخار إلى الدخل.  
كما أن:

$$R = \frac{\Delta Q}{Q}$$

حيث أن Q : الدخل القومي ،  $\Delta Q$  : الزيادة المتوقعة في الدخل القومي.  
باعتبار أن :

حيث أن S : الادخار

إذ أن I تمثل الاستثمار و أن K هي مقلوب معامل رأس المال، و أن يتم ذلك في ظل المتغيرات الأساسية الآتية للنموذج :

(1) أن الاقتصاد القومي يبدأ من مستوى العمالة الكاملة.

<sup>1</sup> د. السيد عبد المعود ناصف و د عثمان محمد عثمان، النظرية الاقتصادية الكلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 1987، ص 332.

<sup>2</sup> هويشار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 382.

- (2) ليس هناك نشاط اقتصادي حكومي أو تجارة خارجية.  
 (3) ليس هناك فترات إبطاء أو تقصير في حدوث التعديلات في التنظيم.  
 (4) أن الميل المتوسط للادخار يعادل أو يساوي الميل الحدي لاستثماره.  
 (5) أن الميل للادخار و معامل رأس المال ثابتان.<sup>1</sup>  
 و بمعنى آخر فإنه يمكن التعبير عن المتغيرات المذكورة سابقا بالصورة الآتية:<sup>2</sup>

$$\frac{\Delta y}{y} = G$$

$$\frac{1}{\Delta y} = C$$

$$\frac{S}{Y} = S$$

فإن المعادلة السابقة يمكن صياغتها بالصورة الآتية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{1}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \Rightarrow \frac{1}{y} = \frac{S}{Y}$$

$$\Rightarrow I = S$$

و في هذه الحالة يؤكد (هارود) أن الاستثمار يجب أن يتساوى مع الادخار و يجدر أن نشير في هذا الصدد إلى أن الادخار يعتمد على مستوى الدخل، في حين يعتمد الاستثمار على معدل نمو الدخل، و للمحافظة على مستوى العمالة الكاملة فإنه يقتضي التساوي بين المدخرات المطلوبة و الناتجة عن الاستخدام الكامل للدخل مع الاستثمارات المطلوبة، و يمكن الإشارة إلى هذا التوازن بالصورة الآتية :  $C_W = C_I$   
 حيث أن :  $C_W$  : معدل النمو :  $C_I$  : معدل رأس المال المرغوب.

و بمعنى آخر فإن  $C_I$  تشير إلى كمية رأس المال المرغوب فيه بالنسبة إلى الزيادة في الدخل من أجل المحافظة على معدل التقدم المرغوب فيه الذي يبلغ المقدار  $C_W$ .

و بصورة عامة فإن كلا النموذجين (هارود، دومر) توصلا في النهاية إلى أنه للمحافظة على مستوى من العمالة الكاملة، يقتضي التساوي بين المدخرات و الاستثمارات المرغوبة. فإذا اعتبرنا:  
 $SP$  : الادخار المرغوب فيه الذي يمكن الحصول عليه من خلال الميل الحدي للادخار مضروبا بالدخل بالصورة التالية :

$$SP = ay$$

$IP$  : الاستثمار المرغوب فيه الذي يمكن الحصول عليه من خلال معامل رأس المال مضروبا في الزيادة بالدخل وبالصورة الآتية :

<sup>1</sup> سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص 325.

<sup>2</sup> سالم توفيق النجفي، نفس المرجع، ص 328.

$$IP = v\Delta y$$

فإذا كانت  $SP = IP$

و ذلك في حالة كون الدخل عند مستوى العمالة الكاملة فيصبح من الممكن أيضا أن :

$$a.y = v.\Delta y$$

أو أن :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{a}{V}$$

ومن هذه المعادلة يتضح أنه للحفاظ على معدل من النمو المناسب و المتزايد سنويا يقتضي أن ينمو الدخل بنسبة مئوية تقدر بـ  $(100 \times \frac{a}{V})$  و هذا المعدل هو الذي أشار إليه هارود بالرمز  $(C_W)$  كما أشار إليه في نفس المفهوم (دومار) ذلك بالرمز  $(a\sigma)$  و تجدر الإشارة هنا إلى أن معدل النمو السابق ذكره سيكون في هذه السنة السابقة، و ذلك لنمو دخل السنة الحالية من السنة السابقة، و يعد ذلك ضروريا حتى يمكن للفرق الزيادة في معدل النمو في دخل كل سنة أن يمتص أو يكافئ الناتج الإضافي المتأثر من الطاقة الإنتاجية الإضافية التي تم إنشاؤها خلال السنة السابقة.<sup>1</sup>

## 2.1 - نموذج سولو (Solow):<sup>2</sup>

و هو يمثل أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية، و يعد نموذج سولو امتداد لنموذج هارود-دومار، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار و الاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، و من ثم النمو الاقتصادي بالمجتمع غير أن نموذج سولو يقوم على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، هذا فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث و هو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة التراكم الرأسمالي و التقدم التكنولوجي معا.

وعلى عكس نموذج هارود-دومار الذي بني على افتراض ثبات غلة الحجم، فإن نموذج سولو يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل و رأس المال، أي في الأجل القصير- و في ظل افتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معا أي في الأجل الطويل- فإنه يمكن أن يفسر أثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو بالرغم أن سولو مثل غيره من الاقتصاديين يفترض أن المستوى التكنولوجي يتحدد من خارج إطار النموذج و بشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى، و قد استخدم تحليل سولو في نموده هذا دالة كـ ب - دو جلاس (Cub - Douglas) حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي (ص) دالة طردية في ثلاثة متغيرات و هي :

<sup>1</sup> سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص 331.

<sup>2</sup> د. السيد محمد السريتي و د. علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعة، الإسكندرية، سنة 2008، ص 348 - 349.

-عنصر العمل غير الماهر (س1) -عنصر رأس المال البشري و المادي (س2)،-المستوى التكنولوجي (أ) و يكون ثابت في الأجل القصير.

$$ص = أس \frac{ب}{ج} \frac{1}{2}$$

حيث تعبر :

(ب) عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل، أي توضح النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي التي تنتج عن زيادة عنصر العمل بنسبة 1% و تكون قيمة ب > 1.

و تعبر (ج) عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال، أي توضح النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي التي تنتج عن زيادة في عنصر رأس المال بنسبة 1% و تكون ج > 1.

وطبقا لهذا النموذج ، فإن النمو في الناتج المحلي (ص) يكون مصدره واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة التالية:

(1)- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني أو التعليم.

(2)- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.

(3)- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وفقا لهذا النموذج فإن زيادة معدل الادخار المحلي، ومن ثم الاستثمار يؤديان إلى زيادة التراكم الرأسمالي بالمجتمع، مما يترتب عليه زيادة معدل النمو في الناتج المحلي.

وقد تم تطوير نموذج سولو هذا على يد سوان (Swan) وآخرون ، حيث تم من خلال هذا النموذج توضيح النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في ظل ثبات غلة الحجم، ويوضح سوان أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي :

▪ التغيير في حجم العمالة.

▪ التغيير في رصيد رأس المال بالمجتمع.

▪ التغيير التكنولوجي.

ويشير التغيير في الناتج المحلي ( $\Delta$ ص) إلى النمو ، ومن ثم، يمكن تحديد صيغة النمو بمفاضلة دالة الإنتاج السابقة تفاضلا كليا، في ظل افتراض ثبات غلة الحجم في الأجل الطويل، وبالتالي فإن : ب+ج=1 ، وأن ج=1-ب.

وهذا يعني أن التغيير في عنصر العمل ورأس المال معا بنسبة معينة يؤدي إلى تغيير الناتج المحلي (ص) بنفس النسبة.

حيث أن :

التغير النسبي في الناتج المحلي

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \Delta + \text{ج} = \text{ب} + \text{ج}$$

التغير النسبي في عنصر العمل ورأس المال

وبتطبيق التفاضل على دالة كـب- دو جلاس السابقة نصل إلى أن :

$$\Delta = \Delta_0 + \text{ب} + \text{ج} = \Delta_0 + \text{ب} + \text{ج} + \text{ج} = \Delta_0 + \text{ب} + 2\text{ج}$$

حيث تشير كل من :

$\Delta = \Delta_0$  إلى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

$\Delta_0 = 0$  إلى معدل التغير التكنولوجي

$\Delta_1 = 1$  إلى معدل النمو في عنصر العمل.

$\Delta_2 = 2$  إلى معدل النمو في عنصر رأس المال

وبالتالي فإنه من هذه المعادلة يتضح أنه توجد ثلاثة عوامل تمثل مصادر النمو في الناتج المحلي بالمجتمع، و في ظل معرفة البيانات عن العاملين و معدل النمو في الناتج المحلي، يمكن تحديد دور العامل الثالث كمتبقي، وهذا ما يميز هذا النموذج عن النماذج السابقة، حيث من خلال هذه المعادلة يمكن معرفة أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي كعنصر متبقي في الدالة السابقة.

### 3.1- نموذج H.Uzawa<sup>1</sup>:

امتدادا لنموذج Solw-swان بنى H.Uzawa نموذجه المعروف بنموذج نمو القطاعين الذي هو أقرب إلى الفكر الكلاسيكي المحدث وذلك بسبب افتراضاته الأساسية وخاصة في ثبات معدل العوائد إلى سعة الإنتاج.

لقد اختزل النموذج الاقتصاد في سلعتين، إحداهما استهلاكية (متمثلة بالذرة) والأخرى إنتاجية (متمثلة بمكائن الساحبات الزراعية). اعتبر إنتاج السلعة الأولى أكثر كثافة لرأس المال من إنتاج السلعة الثانية، واعتمد في إنتاج هاتين السلعتين على عنصرين: أحدهما - العمل والآخر- المكائن المذكورة و بالتالي يكون أحد المنتجين مدخلا إنتاجيا أيضا، فتظهر دالتان للإنتاج إحداهما للناتج الاستهلاكي  $y_c = F_c(K_c, L_c)$ .

والأخرى للناتج الاستثماري  $y_i = F_i(K_i, L_i)$ .

وأن الناتج الإجمالي عبارة عن جمع الناتجين السابقين :  $y = y_c + y_i$

وفيما يخص سوق العمل ورأس المال

<sup>1</sup> هويشار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 379.

الطلب على العمل :  $L^S = (L_c + L_i) = L^d$

الطلب على رأس المال  $K^S = (K_c + K_i) = K^d$

وبالنسبة لسعر العمل (W) ولسعر رأس المال (r) فإنهما يتحددان كما يأتي :

$$w = \frac{dy_c}{dL_c} = p \cdot \frac{dy_i}{dL_i}$$

p : سعر سلعة الاستثمار (الساجبات) معبر عنه بعدد من وحدات سلعة الاستهلاك (الذرة)

$$r = \frac{dy_c}{dK_c} = p \cdot \frac{dy_i}{dK_i}$$

حيث أن صناعة السلع الاستثمارية، تنتج كافة السلع الرأسمالية الجديدة، فيعرف التغيير في المخزون الكلي

لرأس المال على أنه ناتج هذا القطاع أي أن ناتج الاستثمار هو معدل تغير رأس المال خلال الزمن:

$$\frac{dK}{dt} = y_i$$

وعليه فإن معدل نمو رأس المال (Kg) يكون مساويا لنسبة الناتج الاستثماري إلى رأس المال، وهذا ما

يظهر من خلال تقسيم طرفي المعادلة السابقة على K :

$$Kg = \frac{dk/dt}{k} = \frac{y_i}{K}$$

- إن المتغيرات المذكورة (الاستثمار، الادخار، الدخل) تستخدم بقيمتها الصافية أي بعد خصم قيم الاندثار، على افتراض أن قيمة الاندثار والاستبدال متساوية.

يمثل المضاعف الكييزي جانب الطلب في الاقتصاد المذكور ، فإذا فرض أن:

$\Delta I$  : الزيادة السنوية في الاستثمار

$\Delta y$  : الزيادة السنوية في الدخل

$\sigma$  : متوسط الميل للإدخار

$1/a$  : المضاعف .

فإن الزيادة في الدخل تقدر من خلال المعادلة الآتية :

$$Y = \frac{1}{a} (\Delta I) \dots \dots \dots (1)$$

فإذا أمكن تحقيق توازن العمالة الكاملة فعند ذلك المستوى يتساوى الدخل القومي مع الطاقة الإنتاجية، وللمحافظة على هذا المستوى من العمالة الكاملة فإن الدخل القومي والطاقة الإنتاجية يجب أن ينمو بنفس المعدل، وبما أن الزيادة السنوية في الطاقة الإنتاجية المتوقعة تساوي  $(I \times \sigma)$  والزيادة السنوية في الدخل الحقيقي تساوي  $1/a (\Delta I)$  كما سبق ذكره، فإن للمحافظة على العمالة الكاملة يجب أن تتساوى القيمتان المذكورتان ، وذلك كما في صورة المعادلة الرياضية الآتية:

$$1/a (\Delta I) = I \sigma \dots \dots \dots (2)$$

حيث يمثل الجانب الأيمن جانب العرض والجانب الأيسر يمثل جانب الطلب في النموذج. ولتحديد معدل النمو السنوي لكل من الاستثمار والدخل نحاول الرجوع إلى المعادلة رقم (2) وهي:

$$1/a (\Delta I) = I\sigma$$

ويضرب طرفي المعادلة بالمقدار a تصبح:

$$(\Delta I) = I\sigma a$$

ثم بقسمة طرفي المعادلة على المقدار I تصبح:

$$\frac{\Delta I}{I} = a\sigma \dots\dots\dots(3)$$

وهذا يعني أنه للمحافظة على مستوى من العمالة الكاملة يجب أن ينمو كل من الاستثمار والدخل بالمعدل المثوي السنوي (aσ) أو أنه للحفاظ على مستوى العمالة الكاملة يجب أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل مثوي ثابت كاف أو مساو لإنتاج الميل للادخار والإنتاج المتوسط للاستثمار يبدأ هارود بشرح نظريته مؤكدا تساوي الادخار والاستثمار وقد عبر عنها بالمعادلة الآتية:

$$GC = S \dots\dots\dots(4)$$

حيث أن S : الادخار معبرا عنه كنسبة من الدخل ،

G: معدل النمو الناتج ، وتعرف بأنها نسبة الزيادة في الدخل إلى إجمالي الدخل في فترة زمنية محددة.

C: مقدار الإضافة إلى رأس المال .

وفي المقابل ينمو عنصر العمل (L) خارجيا بمعدل أسّي n ، وبالتالي فإن معدل نمو العمل (Lg) يكون

مساويا لـ (n) :

$$Lg = \frac{dL/dt}{L} = n$$

وعند تصور متوسط نصيب الفرد من<sup>1</sup> :

(1) ناتج القطاع الاستهلاكي

$$y_c = \frac{y_c}{L_c}$$

(2) رأس المال القطاع الاستهلاكي

$$y_c = \frac{K_c}{L_c}$$

(3) ناتج القطاع الاستثماري

$$Y_i = \frac{y_i}{L_i}$$

<sup>1</sup> هويشار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 381 و380.

(4) رأس المال القطاع الاستثماري

$$K_i = \frac{K_i}{L_i}$$

وإذا كانت نسبة القوى العاملة في القطاع الاستهلاكي ( $L_c$ ) إلى مجموع القوى العاملة ( $L$ )

$$\frac{L_c}{L} = \lambda_c$$

وكانت نسبة القوى العاملة في القطاع الاستثماري ( $L_i$ ) إلى مجموع القوى العاملة ( $L$ ):

$$\frac{L_i}{L} = \lambda_i$$

فيكون التوازن في سوق رأس المال:

$$\lambda_c K_c + \lambda_i K_i = K$$

$$\left(\frac{L_c}{L}\right) \cdot \left(\frac{K_c}{L_c}\right) + \left(\frac{L_i}{L}\right) \cdot \left(\frac{K_i}{L_i}\right) = \frac{K_c}{L} + \frac{K_i}{L} = \frac{K}{L} = K$$

والتوازن في سوق العمل :

$$\lambda_c + \lambda_i = 1$$

$$\frac{L_c}{L} + \frac{L_i}{L} = \frac{L}{L} = 1$$

أي نصيب الفرد من الناتج الإجمالي ( $Y$ )

$$Y = y_c + p y_i$$

وفيما يخص نمو عرض العمل و رأس المال ، فإن عرض العمل ( $L_g$ ) كما أشرنا يتحدد خارجياً ويكون  $L_g = n$  أما نمو عرض رأس المال ( $K_g$ ) :

$$K_g = \frac{L_i}{K}$$

2. نموذج آرثر لويس - نموذج فون يومان:

1.2- نموذج آرثر لويس<sup>1</sup>:

يرتكز نموذج آرثر لويس على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب. كان Arther Lewis أول من قدم نموذجاً للتنمية أساسية التحول من الريف إلى الحضر أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي .

يتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين ، أولهما قطاع زراعي تقليدي أطلق عليه اسم قطاع الكفاف يتميز بمبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر أو أعلى بقليل ، وثانيهما قطاع صناعي حديث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم وافترض لويس في تحديد نظريته مايلي :

1- أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناج عن زيادة التراكم الرأسمالي .

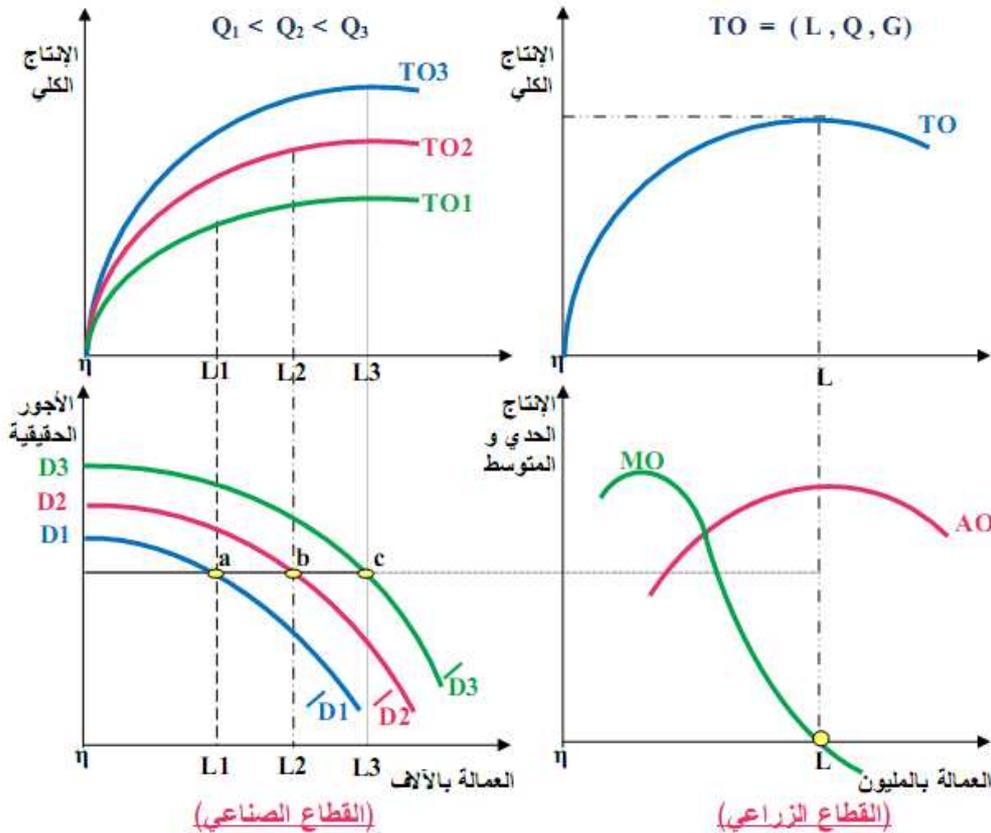
2- أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها .

3- أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي، لتشكيل حافزا قويا لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه .

4- أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع.

ويمكن توضيح النظرية بالشكل البياني اللاحق، حيث يمثل الجزء الأعلى من القسم الأيمن تغير الإنتاج الزراعي مع زيادة وحدات العمل المستخدمة (دالة الإنتاج التقليدية).

الشكل 13 : يوضح نموذج آرثر لويس



يوضح القسم العلوي من الناحية اليمنى للإنتاج الكلي  $TO$  و المتحدد بتغير كمية العمل  $L$  المستخدمة (دالة الإنتاج  $(TO = (L, Q, G)$  ، مع افتراض ثبات كل من رأس المال  $Q$  والأسلوب التقليدي في الإنتاج  $G$  . هذا ويبين الجزء السفلي للإنتاج المتوسط والإنتاج الحدي والمشتقان من الإنتاج الكلي في الجزء العلوي، المحاور الأفقية تمثل عدد العمال بالملايين في القطاع الزراعي وبالآلاف في القطاع الصناعي أما عن الناحية اليسرى من الشكل، فيمثل الجزء العلوي منها منحنى الإنتاج الكلي للقطاع الصناعي والذي هو دالة في عدد العمالة المستخدمة، مع افتراض مستوى معين من رأس المال والتكنولوجيا، يزيد مخزون رأس المال نتيجة لإعادة استثمار الأرباح مما يعمل على انتقال منحنى الإنتاج إلى الأعلى، ويوضح الجزء السفلي من الناحية اليسرى الأجر الحقيقي للعامل  $W$  والذي يزيد عن مستوى أجر الكفاف  $m$  السائد في القطاع الزراعي، وبافتراض النظرية لكون عرض العمل في القطاع الريفي هو عرض لا نهائي في المرونة، فإنه بإمكان أرباب العمل في القطاع الصناعي استخدام أي عدد من العمال الزراعيين دون أي تخوف من ارتفاع الأجور .

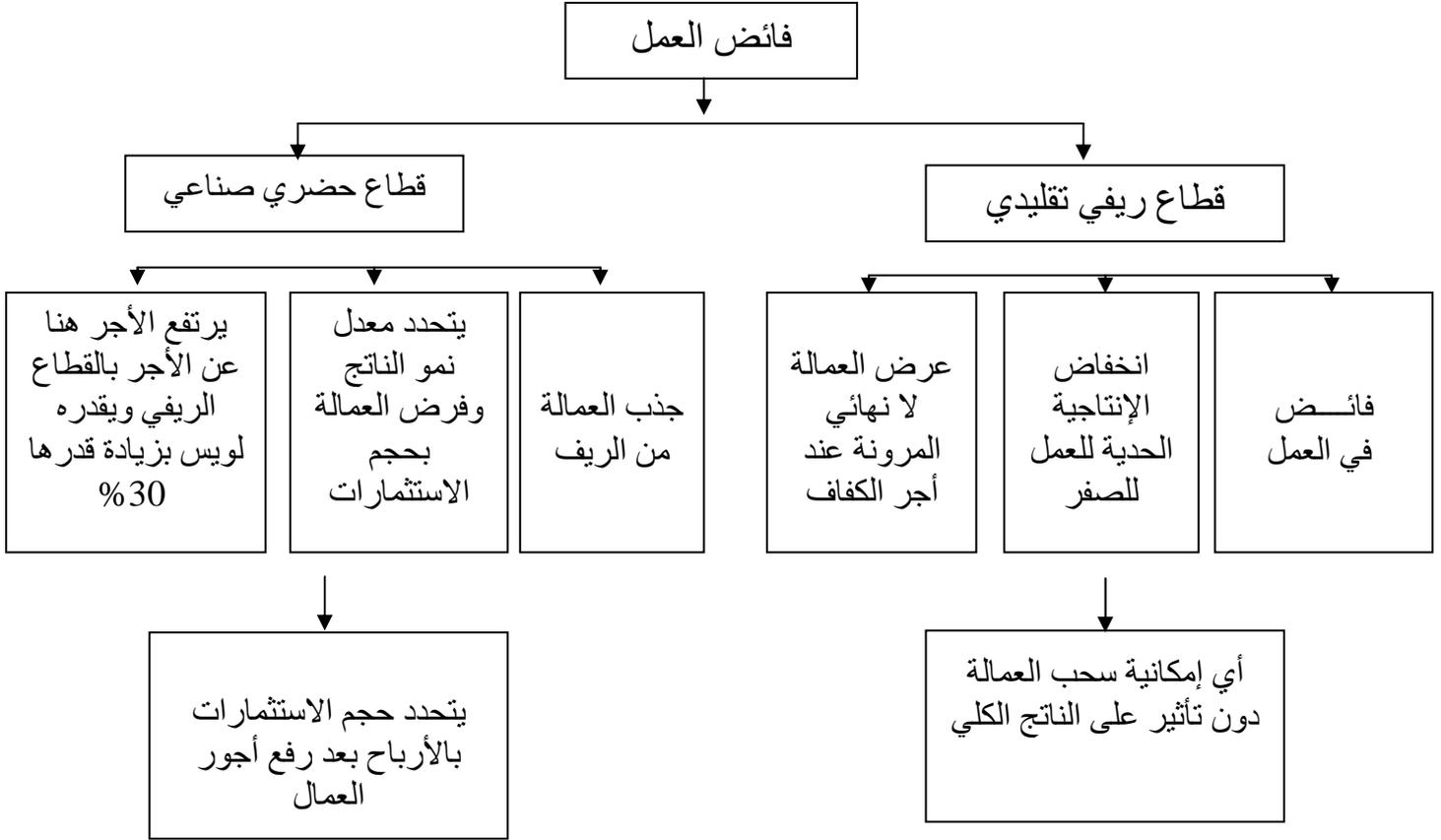
وإذا فرض وكان رأس المال ثابت فإن منحنى الطلب على العمل يتحدد بالجزء المتناقض من منحنى الناتج الحدي للعمل  $D_1$  ، حيث كمية العمل المستخدمة هي  $L_1$  .

يتحدد حجم الإنتاج بالمساحة المحصورة أسفل منحنى الطلب أي  $D_1aL_1n$  ، ليشكل منها  $waL_1n$  حصة العمال من الإنتاج بينما يمثل الجزء المتبقي أرباح الطبقة الرأسمالية، وعندما يعاد استثمار تلك الأرباح يزيد مخزون رأس المال ليرفع منحنى الإنتاج الكلي إلى أعلى وبالتالي يزيد الطلب على العمل وترتفع الأجور الحقيقية وكذلك الأرباح ، التي يعاد استثمارها فيزيد مخزون رأس المال من جديد ويزيد الإنتاج وهكذا . وتفترض النظرية استمرار عملية النمو حتى يتم امتصاص فائض العمل في القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى تحول النشاط الاقتصادي تدريجياً من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> د.عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 36-37

يوضح الشكل الآتي ملخصاً لنموذج لويس<sup>1</sup>:

الشكل 14: يبين ملخصاً لنموذج لويس



أهم انتقادات لنموذج لويس :

- الفائض في العمالة بالريف قد يكون صحيحاً في بعض الدول النامية إلا أنه موسمي.
- أغلب الفائض في القطاع الحضري حالياً. يفترض أن الأجر الحقيقي في القطاع الحضري (الصناعة الحديثة) يظل دون تغيير حتى يتم استيعاب العمالة الفائضة في الريف، إلا أن أغلب تجارب البلدان النامية تشير إلى أن الأجر الحقيقي في القطاع الحضري يأخذ منحني تصاعدي مع الوقت حتى مع زيارة البطالة (بسبب العلاوات السنوية في القطاع الحكومي وقوة النقابات في التفاوض لتحديد الأجر).
- يفترض لويس قيام المستثمرين في القطاع الحضري بإعادة استثمار كامل الأرباح المحققة في القطاع الصناعي، وهذا لا يحدث في الدول النامية لتوجيه بعض الأرباح للاستهلاك، أو تمويلها للخارج.

## 2.2- نموذج فون نيومان<sup>1</sup>:

يعد فون نيومان أول من درس مشكلة النمو في إطار نموذج خطي ذو معاملات تقنية ثابتة، وحسب هذا النموذج فإن المخطط يسعى للوصول إلى أحسن تخصيص للموارد من أجل تحقيق أكبر معدل نمو ممكن. تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة، المستهلكة أو المعاد استثمارها)، وهي مستنتجة من هذا الأخيرة ولكنها لا تعتبر كمصدر لاختبار الأفراد.

ومن خصوصيات النموذج مايلي:

n- سلعة بحيث يكون مدخلات أو مخرجات.

m- التقنية المتوفرة من أجل الوصول إلى أعلى نمو، وتمثل بمجملة التقنيات المتوفرة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر، ومن أجل كل تقنية j فإن مصفوفة المدخلات هي  $h^j$  ومصفوفة المخرجات هي  $b^j$  وهي على التوالي غير معدومة، وأن الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج (A,B).

-حدا استعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر  $x^j$  من الشعاع x ذات m عنصر وعليه يعتبر الاقتصاد منتجا إذا كان  $AX \leq BA$ ، أي كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AX وحتى يكون هناك نمو يجب على الاقتصاد أن ينتج فائض لـ n سلعة، ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج فإن النمو الاقتصادي g يستلزم على المتراجحة السابقة مايلي:  $(1+g)AX \leq BX$ .

لقد توصل فون نيومان إلى أنه يوجد زوج  $(x^*, r^*)$  و التي توافق قيمة النمو العظمى  $r^* - r$ ، ويوضح فرضيات على المصفوفة A و B، تم ربط النظام السابق ببرنامج ثنائي المتمثل في إيجاد نظام للأسعار p ومعدل الربح n (أو الفائدة) الأصغرى، بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم، وهو ما يستلزم أن كل حل للبرنامج الابتدائي  $(x^*, r^*)$  يرافقهما حل لبرنامج ثنائي  $(P^*, n^*)$  بحيث معدل النمو الأعظمي يرافق معدل الربح الأصغرى  $n^*$ ، وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي خلص إليها نموذج سولو لسلعة واحدة.

<sup>1</sup> مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة لنيل شهادة الماجستير، سنة 2010-2011، ص ص16،17.

## 3. نماذج النمو الداخلي :

## 1.3- التكنولوجيا والإبداعات :

قدمت أطروحة النمو الاقتصادي الداخلي في الثمانينات وذلك بعد الانتقادات التي وجهت إلى نموذج النمو الكلاسيكي الذي يعتبر النمو الاقتصادي متغيراً خارجياً .

لقد ازداد اهتمام عدد كبير من الاقتصاديين بهذه الأطروحة في العقدين الآخرين ، فقد رفض هؤلاء الاقتصاديون بأن تكون المتغيرات الأساسية المسؤولة عن رفع الكفاءة التنافسية معطاة من الخارج، بل ذكروا أن محور التنمية الاقتصادية يكمن في متغيرات داخلية.

لقد أكدت هذه الأطروحة على مبدأ أساسي يعود أصلاً إلى A.Smith والذي هو (أن عملية التنمية ترتبط برفع الإنتاجية) و (أن التحول التكنيكي يأتي من ظروف سابقة) وقد اعتبر البعض ذلك (نمواً داخلياً)، وهنا لتحسين الإنتاجية أكدت الأطروحة المعنية على ضرورة.

أ: تبني المزيد من الابتكارات الحديثة

ب: القيام باستثمار أكبر في الرأسمال البشري وفي التطوير ونشر المعلومات العلمية والتكنولوجية.

تضمنت أطروحة النمو الاقتصادي الداخلي النقاط الرئيسية الآتية<sup>1</sup> :

- 1- لا يمكن اعتبار التقدم التكنولوجي محددًا خارج لنموذج النمو.
  - 2- أن سياسات حكومية ملائمة يمكن لها أن تزيد باستمرار معدل النمو الاقتصادي .
  - 3- أن تحقيق مستويات أعلى للاستثمار البشري (في التعليم والتدريب) تصاحبه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.
  - 4- إن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار وعلى عدد الكوادر المتخصصة في مراكز البحث والتطوير.
  - 5- إن حماية حقوق ملكية الفكر تقدم الحافز (بالأمان والدعم) لنشاطات البحث والتطوير.
- وقد استنتج Dension أن 23% من النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وثمانية بلدان أوربية غربية خلال السنوات (1929-1957) تعود إلى التعليم تقريباً .
- وفي دراسة أخرى حول التنمية لـ A.Myers F.Haribson ، C.A.Myers في عام 1982 أكد الباحثان على الارتباط العالي بين النمو الاقتصادي وتطوير الموارد البشرية.

<sup>1</sup> د. هويشار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 397-398.

### 2.3- نموذج AK<sup>1</sup>:

يعتبر نموذج AK أحد أهم وأبسط النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي والذي ينطلق من دالة الإنتاج كمايلي:

$$Y = AK.....(1)$$

حيث :

Y : حجم الناتج

K : مخزون رأس المال

A : ثابت يرمز إلى أثر العامل التكنولوجي وهو الكمية المنتجة من طرف واحدة من رأس المال . وتقوم هذه المعادلة على استبعاد خاصية تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، وأن كل وحدة إضافية من عنصر رأس المال تعطي ما مقداره A وحدة إضافية من حجم الناتج، إذا أوضح (نايت) أن ذلك يعد معقولا بإضافة عنصر رأس المال البشري، وهذه الخاصية تشكل الفرق بين هذا النموذج ونموذج النيكلاسيك (سولو). ولدينا :

$$\Delta K = Sy - \delta K.....(2)$$

أي أن تغير مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار (Sy) واهتلاك المال ( $\delta K$ )، وباعتبار أن حجم الناتج (y) دالة في رأس المال (K) . نقوم بإجراء بعض الحسابات:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} = \frac{Sy}{K} - \frac{\delta K}{K} .....(3)$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} = SA - \delta .....(4)$$

وتوضح المعادلة (4) كيف يتحدد معدل النمو الاقتصادي ( $\frac{\Delta y}{y}$ )، حيث أنه لما يكون  $SA > \delta$  فإن الاقتصاد يحقق معدل نمو ايجابي بغض النظر عن طبيعة العامل التكنولوجي داخلي أم خارجي. وكما رأينا في النموذج النيوكلاسيكي "سولو" حيث أن الادخار يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مؤقت بحكم أنه يستمر إلى غاية وصول الاقتصاد إلى حالته المستقرة الجديدة و فقط، وأن العامل التكنولوجي الخارجي هو الوحيد المؤثر على الحالة المستقرة للاقتصاد ومن ثم في النمو الاقتصادي، لكن في هذا النموذج ومن خلال المعادلة (4) يتوضح لنا الأهمية الكبرى لعامل الادخار الذي يؤدي ارتفاعه إلى مستويات عالية و دائمة من النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> بودخدخ كريم. أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي مرجع سبق ذكره، ص119.

و يواجه هذا النموذج عدة انتقادات فيما يخص ارتكازه على خاصية غياب تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، لكن هذا النموذج لا يقوم على المفهوم التقليدي لرأس المال و المتمثل في الآلات و التجهيزات، الأراضي والمباني و الذي يصح عليه قانون تناقص غلة الحجم، لكنه يقوم على مفهوم واسع لرأس المال تصح من خلاله خاصية ثبات غلة الحجم من خلال المقدار  $A$ ، وهو مقدار ثابت و إيجابي و حتى قد تصح عليه خاصية تزايد غلة الحجم، حيث أن رأس المال بمفهومه الواسع حسب هذا النموذج يتضمن المعرفة و تقنيات الإنتاج، و هذا ما أمكن اعتبار المعرفة والتأهيل من عناصر رأس المال و بالتالي واقعية انطلاق النموذج من خاصية ثبات غلة الحجم لرأس المال، إذ أن رأس المال على هذا الشكل يتكون من رأس مال مادي و رأس مال بشري.

### 3.3- نموذج ذو أثر الخبرة و انتشار المعرفة (رومر 1986)<sup>1</sup>:

في عام 1986 طرح Romer مذكرته الأساسية و التي تتمحور حول الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، هذه الفكرة التي كانت بمثابة نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية. حيث افترض "رومر" الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، فالمؤسسة التي ترفع من رأسمالها المادي يمكنها في نفس الوقت أن تستغل ذلك التطور في التعلم من الإنتاج بأكثر فعالية، و هذا الدور الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يطلق عليه التمرن عن طريق الاستثمار، زيادة على ذلك يفترض "رومر" فرضاً ثانياً يتمثل في أن المعرفة المكتشفة تسري آتياً في كامل الاقتصاد، و إذا تم الإشارة للمعرفة المتوفرة في المؤسسة  $I$  بالمؤشر  $AI$ ، هذا يعني أن التغير  $dA_i/dt$  يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، و هو يتناسب مع التغير في مخزون رأس المال  $K_i$  و منه دالة الإنتاج هي:  $Y_i = F(K_i, KL_i)$

بحيث  $F$ : تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تقول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، و تقول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كان كل من  $K$  و  $L_i$  ثابتين، فحسب نموذج سولو  $K_i$  ذات مردودية متناقصة، و من أجل أي قيمة تأخذها  $L_i$  فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في  $K_i$  و  $K$ ، و بالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية الاجتماعية لرأس المال.

و بتحديد دالة الإنتاج باستخدام دالة كوب دوغلاس:

$$Y_i = A_i \cdot (K_i)^\alpha \cdot (KL_i)^{1-\alpha}$$

حيث  $0 < \alpha < 1$

و بوضع  $K = K/L$  و  $K_i = K_i/L$ ،  $Y_i = Y_i/L_i$

ثم بوضع فيما بعد  $Y_i = Y$  و  $K_i = K$ ، الناتج المتوسط هو  $Y/K = f(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ  $K_i$

<sup>1</sup> مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر. مرجع سبق ذكره، ص 20.

بتثبيت  $K$  و  $L$  و بتعويض  $K_i=K$  نتحصل على :

$$dY_i/dK_i=A.\alpha.L^{1-\alpha}$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع  $L$  و هو غير مرتبط بـ  $K$ . و عليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، و هو أقل من الناتج المتوسط و هذا لكون  $0 \leq \alpha < 1$ .

### 4.3- نموذج بارو Barro (دور الدولة في النمو الاقتصادي)<sup>1</sup>:

في عام 1990 قدم Barro نموذجه الذي أشار فيه إلى أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزءا من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتهما من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا و من غير مقابل إلى المنتجين الخواص. كما يفترض أيضا أن المشتريات المتعلقة بالسلع ليس لها منافسين وليست وحيدة و المؤسسة في حال استخدامها لهذه السلع لا تعتمد إلى تخفيض الكميات من السلع الأخرى التي تستخدمها، كما أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع. و يؤكد "Barrot" على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة، و هو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة تأخذ الشكل التالي  $Y_i = A_i^{1-\alpha} . K_i^\alpha . G^{1-\alpha}$  مع  $0 < \alpha < 1$  و بافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت  $\lambda$ . و منه فإن  $G = iY$ .

و خلاص Barro إلى أن أثر الحكومة على النمو هو محصلة أثرين الأول هو الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، و الثاني هو أثر إيجابي على الخدمات العمومية.

### 5.3- نموذج Robelo (روبيلا)<sup>2</sup>:

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل الإنتاج، ولهذا قام روبيلا باستعمال دالتين للإنتاج لكوب دوكلاس:

$$Y=C+K+\delta K = a(vK)^\alpha . (\mu H)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(1)$$

$$H+\delta H = B. [(1-V).K]^n . [(1-\mu).H]^{1-n} \dots\dots\dots(2)$$

حيث  $y$  تمثل انتاج السلع (الاستهلاكية والرأسمال المادي) و  $A, B > 0$  هما عاملان التكنولوجيان، وكل من  $\alpha$  و  $n$  يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع ، وهي محصورة بين  $0$  ،  $1$  وكل من  $\mu$  و  $v$

<sup>1</sup> مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>2</sup> كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، سنة 2011، ص 49-50.

يمثلان نسبة رأس المال المادي و رأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع، وبافتراض أن  $n < \alpha$  فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبيا كثيف في الرأس المال المادي .

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفرات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج  $H$  و  $K$  ، وهكذا يصبح النموذج مصدر للنمو الداخلي، وفي الحالة النظامية كل من  $\mu$  و  $v$  ثابتة و  $y, H, K, C$  تنمو بنفس المعدل  $g^*$  .

وفي هذا النموذج الحد  $\delta - \alpha \cdot (vK/\mu H)^{-(1-\alpha)}$  والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردودية  $r$  .

إن مردودية رأس المال البشري ورأس المال المادي هي نفسها في القطاعين ، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين  $v$  و  $\mu$  .

$$\left(\frac{n}{n-1}\right) \left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right) \cdot \left(\frac{\mu}{1-\mu}\right)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآتية لكل من نسبة  $H$  و  $K$  المخصصة للإنتاج.

**الخاتمة:**

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس إلى عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية فقط لأن تكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل.

وانطلاقاً من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكيثرين ممثلين في نموذج "هاورد- دومار" إلا أن التحليل الكيثرين ومن ثم نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو وذلك من خلال سياستها المالية في شكل الإنفاق العام.

# الفصل الثالث

النفقات العامة والنمو الاقتصادي  
في الجزائر

---

**المقدمة :**

إن تحسن الوضعية المالية في الجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات أدى في تحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الإنفاق العام قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر. و التي نتج عنها التدهور في مستوى النشاط الاقتصادي و ما تبعه من انخفاض في مستوى معيشة السكان و ارتفاع معدلات البطالة، وكان هذا التوسع في شكل برامج للإنفاق العام التي سنتطرق لها في هذا الفصل و التي كان هدفها الرئيسي هو الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بحيث عرف هذا الأخير تقلبات حادة لعدة أسباب سنتطرق إليها في شكل مراحل.

**I - برامج الإنفاق العام في الجزائر:**

تميزت الفترة 1995-2000 على العموم بتحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ 3,2% ، ومعدل نمو متواضع وغير كاف سواء من ناحية تنشيط الاقتصاد وخلق ديناميكية إنتاجية متواصلة، أو من ناحية خلق مناصب العمل.

ومع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر، حيث تم إقرار برنامجي إنفاق عام يقومان على عدة محاور رئيسية، الأول وهو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005.

حيث أن امتداد هذين البرنامجين قد يكون له دافعا قويا للنشاط الاقتصادي ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار. وهذا أدى إلى إتباع الجزائر سياسة اقتصادية جديدة تركز على التوسع في الإنفاق العام.

**1. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (أو المخطط الثلاثي) 2001-2004:<sup>1</sup>**

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أبريل 2001 عبارة من مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000، والمقدر بـ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

**1.1- أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي :**

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي :

- 1- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- 2- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- 3- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

**1.2- مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي :**

يتمحور هذا المخطط الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي :

<sup>1</sup> بودخدح كرم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص208

الجدول 02: التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

عدد المشاريع المدرجة	القطاعات
6312	الري ، الفلاحة والصيد البحري
4316	السكن، العمران والأشغال العمومية
1369	تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبمحت علمي
1269	هياكل قاعدية وثقافية
982	أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية
623	اتصالات وصناعة
653	صحة ، بيئة ونقل
223	حماية اجتماعية
200	طاقة ودراسات مدنية

المصدر: بوفليج نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، جامعية بن بوعلي شلف، 2005، ص106.

من خلال الجدول السابق يتجلى أنه من ناحية القيمة يمثل قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر ما نسبة 40,1 %، أما على مدار الفترة جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات، وقد جاء هذا التركيز في السنتين الأولى رغبة من الدول في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ومن ثم استغلال الانفراج المالي لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب العمل وتطوير البنى التحتية.

**2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:**

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وذلك بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 38.5 دولار في سنة 2004، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد.

## 1.2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو :

جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف:

- 1- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الأجنبي.
- 2- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي .
- 3- انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخصوصية، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية.
- 4- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

## 2.2 - مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 دج (55 مليار دولار) حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة بـ 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.

وقد اشتمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

### الجدول 03: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

(الوحدة مليار دج)

النسب	المبالغ	القطاعات
45,5	1908,5	تحسين ظروف معيشة السكان
40,5	1703,1	تطور المنشآت الأساسية
8	337,2	دعم التنمية الاقتصادية
4,8	203,9	تطور الخدمة العمومية
1,1	50	تطور تكنولوجيا الاتصال
100	4202,7	<b>المجموع</b>

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير.

[www.premier\(\),ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texteference/textessentiels/proqbilan/progbilan/progcroissance.pdf](http://www.premier(),ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texteference/textessentiels/proqbilan/progbilan/progcroissance.pdf)

يحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج بـ 45,5% وهو تكملة لما جاء به المخطط السابق في برنامج التنمية المحلية والبشرية، يليه مباشرة محور تطوير المنشآت بنسبة 40,5% وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج أما محور دعم التنمية الاقتصادية فقد احتل الترتيب الثالث فقد خصص له ما يقارب 337.2 مليار دج وزعت على خمس قطاعات تمثلت في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، قطاع الصناعة، قطاع ترقية الاستثمار، قطاع الصيد البحري، قطاع السياحة، ثم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. والحوار الأخير تمثل في تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وقد خصص له ما قيمته 203.9 مليار دج، والهدف منه هو تحسين هذه الخدمة وجعلها في مستوى التطلعات الاقتصادية والاجتماعية الجارية.

#### ❖ نتائج برامج الإنفاق العام 2001-2009:

ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 في إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يخلو من العديد من النقائص والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من تأثير هذه البرامج على النمو الاقتصادي بالنظر إلى قيمتها، ويمكن إبراز أهم النتائج فيمايلي:

- ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر بـ 5,5% خارج قطاع المحروقات و 4,8% كمتوسط معدل نمو للنتائج المحلي الحقيقي، بعد أن كان لا يتجاوز 3,2% خلال الفترة 1995-2000، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي لم يولده مخطط دعم الإنعاش مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه، في حيث أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6,6% خلال الفترة 2005-2009 أي بنسبة أكبر من البرنامج السابق، وهذا ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تطبيق هذه البرامج.
- شهد تطبيق هذه البرامج عدة نقائص فيما يخص عدم احترام مواعيد وأجال تنفيذ المشاريع المقترحة.
- ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية، وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الإنفاق وسوء التسيير والتنفيذ.
- هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر والذي تميز: بسوء اختيار نوعية المشاريع، ارتفاع تكاليف المشاريع، ضعف الدراسات التقنية للمشروعات، ضعف الأطر الرقابية، التفاوت في تغطية مناطق وجهات الوطن، غياب التنسيق بين المصالح والجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها.

**3.المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014:<sup>1</sup>**

خصصت الجزائر خلال هذه الفترة غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

**1.3-أهداف المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014 :**

- وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين:
- استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (9700 مليار دج).
  - تخصيص مبلغ 130 مليار دولار (1534 مليار دج) للمشاريع الجديدة.
  - إجمالا ستوجه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية وبهدف تعزيز التنمية البشرية.

**2.3-مضمون المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014:**

- تم تقسيم هذا البرنامج إلى 6 محاور أساسية تمثلت :
- 1- المحور المتعلق بالتنمية البشرية وقد خصص له النصيب الأكبر من قيمة البرنامج ويقدر بـ 10122 مليار دج (أي ما يعادل نصف القيمة الإجمالية) وذلك بهدف تحسين ظروف التعليم بمختلف أطواره، والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن وغيرها.
  - 2- المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية ويتضمن ميزانية شاملة تقدر بـ 6448 مليار دج ، يوجه أزيد من 3100 مليار دج منها للأشغال العمومية.
  - 3- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية وقد خصص له مبلغ 1666 مليار دج (حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة).
  - 4- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية وقد استحوذ على ميزانية قدرت بـ 1566 مليار دج.
  - 5- المحور المتعلق بمكافحة البطالة و قدرت قيمته بـ 360 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، بهدف استحداث مؤسسات مصغرة.
  - 6- المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال وقد خصص له مبلغ 26 مليار دج بهدف تطوير البحث العلمي وإقامة الحكم الإلكتروني.

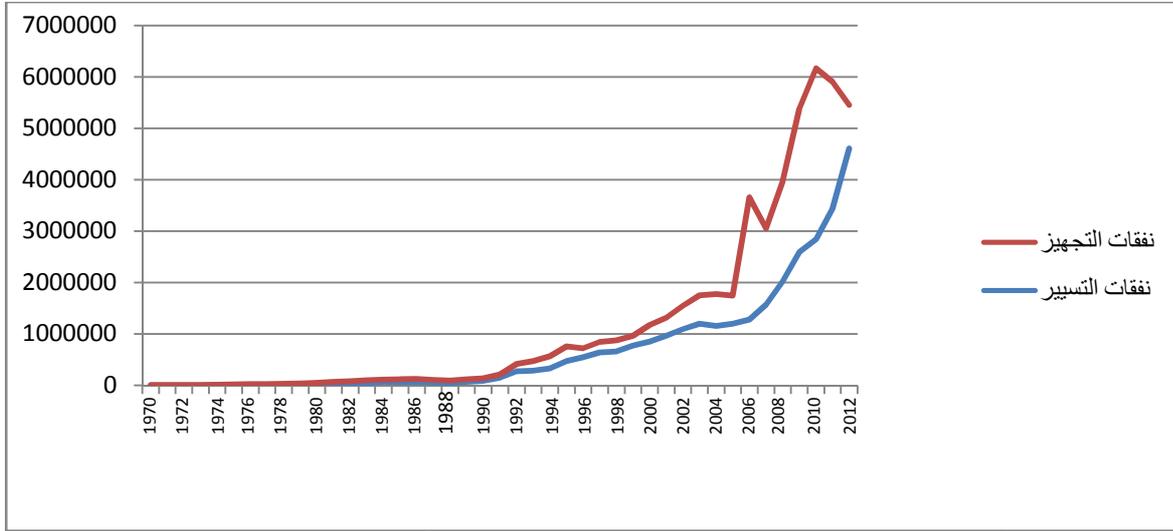
<sup>1</sup> عبد الحكيم حطاش، هند زيتزي، رؤية نقدية لنظام الصفقات العمومية في الجزائر ، الملتقى الدولي "الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة و الاقتصاد، ص 6.

[www.cread-dz.org/cinqante-ans/.../HATATECH.pdf](http://www.cread-dz.org/cinqante-ans/.../HATATECH.pdf)

4. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) :<sup>1</sup>

الشكل 15: يوضح نفقات الموازنة العامة (نفقات التسيير - نفقات التجهيز)

خلال الفترة (1970-2012)



المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Excle بالاستعانة بالبيانات المحصل عليه من موقع الجريدة الرسمية.

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان تلك الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية... الخ ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية، إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية) ، ومع أن حجم النفقات العامة في سنة 1990 كانت متواضعة إذ بلغت 136.5 مليار دج ارتفعت إلى 420.13 مليار دج .

وتزايدت بمعدلات مرتفعة لتصل في منتصف عشرية التسعينات نهاية سنة 1995 إلى 759.61 مليار دج أي أن نسبة الزيادة بلغت 80.8% وقد استمرت هذه الزيادة في النفقات العامة إذ بلغت في نهاية الألفية الثانية 1999، 961.682 مليار دج أي بزيادة 26,6% ارتفعت هذه النسبة في النفقات العامة مرة ثانية خلال سنة 2004 حيث بلغت النفقات العامة 1775300 مليار دج بنسبة زيادة قدرها 82,25% كما تكشف لنا أرقام النفقات العامة أن السياسة الإنفاقية خلال النصف الثاني من التسعينات ليست أكثر توسعية من سابقتها، وذلك أن نسبة الزيادة في النفقات العامة في عام 1999 لم تبلغ سوى 26,6% بالمقارنة بسنة 1995 والحدير بالذكر أن

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990-2004، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، سنة 2005-2006، ص ص 356.354.

السياسة الانفاقية للأربع سنوات الأولى من الألفية الثالثة شهدت تطورات هامة حيث عاودت الزيادة مرة ثانية إذ بلغ حجم سنة 2004، 1775300 مليار دج أي أن نسبة الزيادة بلغت 82,25% بالمقارنة مع سنة 1999. كما نلاحظ أن النفقات العامة ازدادت في الفترة 2001-2012 نظرا لتطبيق برامج الإنفاق العام وذلك لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

إذا نظرنا إلى النفقات العامة من ناحية تقسيمها إلى نفقات التسيير (الجارية) و نفقات التجهيز (استثمارية) يمكن الخروج بملاحظتين هامتين.

**الأولى :** فيما يتعلق بنفقات التسيير يكشف المنحنى أن هناك اختلالا هيكليا بينها وبين النفقات الاستثمارية (التجهيز)، وبالتالي لكي تتجه السياسة الانفاقية اتجاها صحيحا ينبغي خفض النفقات التسييرية وزيادة نفقات التجهيز.

أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تضخما كبيرا حيث ارتفعت من 88800 مليون دج سنة 1990 إلى 1156635 سنة 2004 مليون دج أي أنها تضاعفت عدة مرات .

**الثانية :** أما نفقات التجهيز فبرغم من محدوديتها للسنة 1999 والبالغة 47.700 مليار دج ، وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بنفقات التسيير إلا أنها خلال النصف الأول من التسعينات أخذت في التزايد في شكل إنفاق على المشاريع الإنمائية وبعد أخذت في التناقض إلى غاية نهاية فترة التسعينات، وما يتضح من المنحنى السابق أن نفقات التسيير خلال الأربع سنوات الأولى من الألفية الثالثة، أين أخذت في تزايد متتابع شأنها في ذلك شأن التسيير لكن نسبة نفقات التجهيز كانت بنسبة منخفضة هذا يعكس ضعف الاستثمار خلال هذه الفترة في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية العمومية.

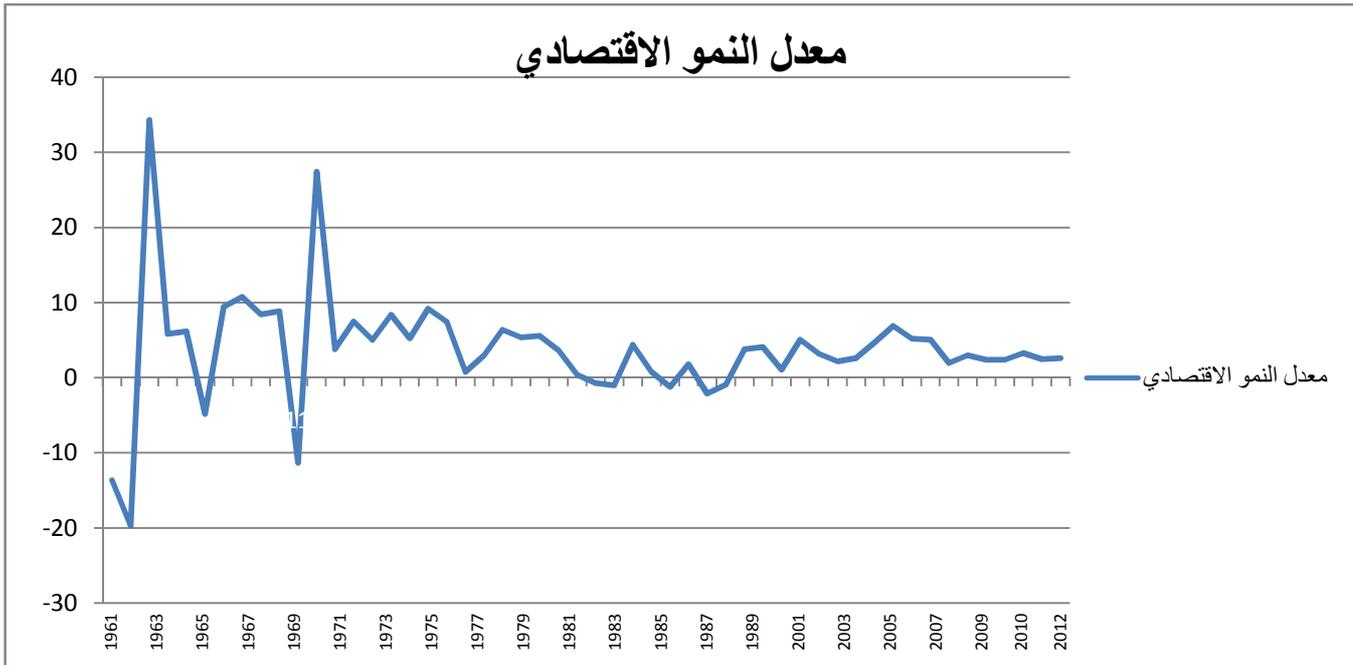
## II. النمو الاقتصادي في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بسعي المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي وعلى ضوء التطورات التي عرفها الاقتصاد الوطني.

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي، إن إستراتيجية التنمية المطبقة آنذاك كانت الغاية منها تكمن في تحقيق هدفين اثنين هنا: من جهة الاستجابة للحاجات الاجتماعية الأكثر استعجالا (من توظيف وتدريب...) ومن جهة أخرى العمل على تحرير التدريجي لميكانيزمات التبعة.

المنحنى التالي يوضح مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة الممتدة من 1962 إلى 2012.

الشكل رقم 16: يبين مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة الممتدة من 1961 إلى 2012.



المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Excel بالاعتماد على بيانات المستمد

من موقع البنك العالمي

من خلال المنحنى يتضح لنا أن النمو الاقتصادي في الجزائر مر بعدة مراحل هي :

1- مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي بين سنتي 1962-1988

2- مرحلة الاصطلاحات والتعديل الهيكلي : بين سنتي 1989-2000

3- مرحلة الإنعاش الاقتصادي بين سنتي 2001-2009

4- المرحلة الممتدة من 2010-2012.

### 1. مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي بين سنتي 1962-1988:

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة فترتين:

**1.1-مرحلة الانتظار (62-66)<sup>1</sup>:** من خلال المنحنى يتبين لنا أنه في عام 1961 و 1962 عرفت

الجزائر نموا متدنيا(-19,68%) نتيجة لأنها كانت حديثة الاستقلال كما اتسمت بضعف مقوماتها المالية وكذا تدمير البنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي، وسرعان ما ارتفعت نسبته نتيجة تأمين أراضي العمرين سنة 1963، حيث تميزت هذه الفترة التالية لاستقلال الجزائر بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه ولذلك يصطلح مع هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، على الرغم من قصر هذه المرحلة إلا أن من إيجابياتها أنها كانت مرحلة هامة مهدت وهيئت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة.

### 2.1-مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي بين سنتي 1967-1988 :

من خلال المنحنى نلاحظ أن هذه الفترة شهدت تذبذبات حادة في معدل النمو<sup>2</sup> الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط والأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تؤثر على طلب العالمي للطاقة، حيث نلاحظ ارتفاعات لمعدل النمو الحقيقي في عام 1974 الذي قدر ب (7,494%) يمكن تفسيره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط، وفي عام 1980 انخفض إلى 0,79% والتي تسمى الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وأسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية.

ولكن هذه الأسعار سرعان ما انهارت خلال أزمة 1986 المالية مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد إلى مستويات وصلت إلى حوالي 0,4% . بالإضافة إلى سنتي 1987-1988 والتي كان فيهما انخفاض ملحوظ في معدلات النمو قدرت بـ (-0,7%) و (-1%) على التوالي وذلك نفس السبب وهو انهيار أسعار النفط.

<sup>1</sup> مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص: تجارة دولية 2010-2011، غرداية، ص48.

<sup>2</sup> د. يوسف علي ، دراسة حول البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009، دراسة قياسية، جامعة أدرار، ص 6

<sup>1</sup> لقد ميز هذه المرحلة تطبيق مجموعة من المخططات التنموية بدءا من مخطط الثلاثي (97-69)، الرباعي الأول (70-73)، الرباعي الثاني (74-77)، لتأتي بعد ذلك المرحلة التكميلية (78-80) وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، تم فيها استكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في آجالها طبقا للمخططات الثلاثة السابقة، وابتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (80-84) والذي ميزه ارتفاع الاعتمادات المالية ومحاولة إحداث التوازن والتكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي، فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطي الأولوية لباقي القطاعات .

لقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو، كما أن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود في الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، ومنذ سنة 1980 وبناء على ما ذكرناه من اختلالات شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة (ارتفاع أسعار النفط) بتحقيق نتائج لا بأس بها وفي مجال النمو. ولكن مع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات التي كانت تمثل 98% من الصادرات الجزائرية حدث انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأدى هذا إلى دخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة ألا وهي " الإصلاح".

## 2. مرحلة الاصلاحات والتعديل الهيكلي : بين سنتي 1989-2000<sup>2</sup>:

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر مر بثلاثة مراحل أساسية:

### 1.2-مرحلة الإصلاحات المحتشمة :

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1990 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وبفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه مع تحسين أسعار البترول أدى إلى تحسن ميزان الحساب الجاري .

<sup>3</sup>نتيجة لانتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية حيث وصلت معدلاته عام 1989 إلى 4,4% بالإضافة إلى سنة 1990 انخفض مقارنة ب1989 إلى 0,4%.

<sup>1</sup> د.عبد الرؤوف عبادة و د.عبد الغفار غطاس، أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970 إلى 2008، ص2

[www.cread-dz.org/.../ABBADA\\_GHATTASS.pdf](http://www.cread-dz.org/.../ABBADA_GHATTASS.pdf)

<sup>2</sup> د.عبد الرؤوف عبادة و د.عبد الغفار غطاس، مرجع سبق ذكره، ص3

<sup>3</sup> د.يوسفات علي، مرجع سبق ذكره، ص6

## 2.2- مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح من 1992-1993:<sup>1</sup>

خلال هذه الفترة طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، في الوقت الذي عادت الاختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بمقدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصيللة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2% من الإجمالي الناتج المحلي كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6% سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي أما بالنسبة للاختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجز قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992 - 1993، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر على التطورات النقدية ونتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية واهتزاز أسعار النفط انعكس هذا سلبا على النمو الاقتصادي حيث بلغ سنة 1993، 2,1% .

## 3.2- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-2000 :

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل بالإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين: برنامج الاستقرار الاقتصادي: ماي 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي ماي 1995، وخلال هذه الفترة تم وضع بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحويل إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد. تمكنت الجزائر من العودة إلى النمو الايجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية من 1987 إلى 1994، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 4.4 % ونمو بمعدل 0.8 % سنة 1990 حيث سجلت سنة 1998 معدل يقدر بـ 5.1% وإن كان هذا النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر، زيادة على أن هذا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات وعلى الرغم من كل ما ذكرناه إلا أن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت آثاره واضحة على إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي .

حيث شهدت ارتفاعا كبيرا سنة 1998 وصل إلى 5,1% ثم عاودت انخفاض مجددا سنتي 1999 و2000 إلى مستوى 3.2% و 2,2% على التوالي. ومن أسباب ذلك التراجع في معدلات النمو الاقتصادي هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا وتميز الاستثمار بشكل عام في الجزائر بنوع من عدم الكفاءة. ومن ناحية مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي المحقق خلال هذه الفترة، يبرز قطاع

<sup>1</sup>د.عبد الرؤف عبادة و د.عبد الغفار غطاس، مرجع سبق ذكره، ص 43.

المحروقات على أنه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر إبان تلك الفترة، إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات خلال نفس الفترة حوالي 5,2 % في حين بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات حوالي 2,2 % وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

### 3. مرحلة الإنعاش الاقتصادي بين سنتي 2001-2009:<sup>1</sup>

تم استغلال هذه الفترة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31 % سنة 2008 إلى حوالي 34.87 % سنة 2003.

فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كثرّي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007 وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة إذ بلغت نسبة 6.8 % سنة 2003.

أما بالنسبة لمرحلة 2005-2009 فإن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طوال هذه الفترة، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب إلى النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت بـ 10.5 وذلك راجع للأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية .

حيث أنه وكما يوضحه المنحنى السابق فإن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض ب 8.3 % سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، ثم عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقائه سالبا وكذا ارتفاع معدل نمو خارج المحروقات لكنه عاود من جديد الانخفاض بسبب تدهور معدل نمو قطاع المحروقات .

ومن هذا المنطلق يمكن التوصل إلى أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2005-2009، رغم التحسن الذي شهدته معدلات نمو القطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو.

<sup>1</sup> د.عبد الرؤف عبادة و د.عبد الغفار غطاس، مرجع سبق ذكره، ص 6.

#### 4. المرحلة الممتدة من 2010-2012<sup>1</sup>:

تنتمي إلى المرحلة التي تضم برنامج الإنعاش الخماسي (2010-2014) من خلال المنحنى نلاحظ أن هذه الفترة تميزت بمعدلات نمو بسيطة نسبيا حيث وصلت أقصى معدل لها عام 2010 قدرت بـ: 3,3% نتيجة برنامج الانتعاش الخماسي (2010-2014). إذ يُخصّص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية وذلك لنفس الغرض.

<sup>1</sup>د.عبد الرؤوف عبادة و د.عبد الغفار غطاس، مرجع سبق ذكره، ص5.

### الخاتمة:

ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر في تحقيق متوسط نمو خارج المحروقات قدر بـ6%، إذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو في إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات و التي كان لها الأثر الكبير في الحد من أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي المحقق بالنظر إلى قيمتها.

يعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى إلى إدراكه الجزائر و كل الدول، من خلال تسطير جملة من السياسات و البرامج الخاصة برفع و تحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تفوق معدلات تزايد سكانها. ومن هنا فإن عملية الإنماء تتطلب مجهودات كبيرة من القائمين بها في الجزائر، وكذلك الهيئات و المؤسسات الدولية، لأن مشكلة الاقتصاد الجزائري هي بالدرجة الأولى تكمن في أن الجهاز الإنتاجي لا يتمتع بالمرونة الكافية، فإن زيادة الإنفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى ولن ينتج عنها إلا الزيادة في الواردات. لذلك يجب على الجزائر الاستناد إلى تحليل التكاليف و الإيرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات و المصالح المكلفة بالإقرار و التنفيذ، و كذا تحسين نوعية الرقابة التقنية والمالية لها.

# الفصل التطبيقي

---

دراسة تأثير النفقات العامة على النمو

الاقتصادي باستخدام تقنية

التكامل المتزامن



## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

#### المقدمة:

أصبحت المهمة الأساسية للاقتصادي هي محاولة النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لتفهم متغيراتها و ضبط اتجاهاتها، وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الذي هو أحد فروع علم الاقتصاد، والذي يهتم بقياس و تحليل العلاقات الاقتصادية مستخدما في ذلك النظرية الاقتصادية، المعادلات و الأساليب الإحصائية. فإن أكثر التطورات في الاقتصاد في هذه الحقبة هو التأكد المتزايد على تطوير الطرق الإحصائية و استخدامها في تحليل المشكلات الاقتصادية.

يمكن القول أن النموذج القياسي هو نموذج جبري احتمالي لاحتوائه على متغيرات عشوائية تجعل العلاقات بين المتغيرات احتمالية و ليست مؤكدة، و منه يحتوي النموذج القياسي على متغيرات تابعة و متغيرات مستقلة و متغيرات عشوائية.

و قد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نماذج الانحدار و في أواخر الثمانينات ظهرت طريقة التكامل المتزامن و أصبحت الأكثر شيوعا و استعمالا لتقدير نماذج الانحدار كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية المدروسة في الحسبان مما يجنبها الوقوع في الانحدار الزائف.

تقوم فكرة التكامل المتزامن على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، و قد تم الربط بين التكامل المتزامن و مفهوم النظرية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل، حيث ينص نموذج التكامل المتزامن على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفرض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل إمكانية أن تتباعد عن التوازن في الأجل القصير و يصحح هذا التباعد عن التوازن بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات الاقتصادية نحو التوازن في الأجل الطويل.

ففي هذا الفصل حاولنا تطبيق طريقة التكامل المتزامن لاختبار مدى تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2012). ، فتطرقنا إلى دراسة استقرار السلاسل الزمنية بعدها تقنية التكامل المتزامن ثم قمنا بالدراسة القياسية.

## I- مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية :

### 1. ماهية السلسلة الزمنية والعناصر المكونة لها<sup>1</sup>:

#### 1.1- ماهية السلسلة الزمنية:

تعددت تعريف السلاسل الزمنية بحسب طبيعة الغرض من الدراسة وبحسب طبيعة التخصص، ومن أبرز التعاريف ما يمكن ذكره في:

\***التعريف الأول:** السلسلة الزمنية مجموعة مشاهدات حول ظاهرة ما أخذت بترتيب زمني معين عادة ما يكون فيه تساوي الفترات الزمنية مثل : الساعات، الأيام، الأشهر، أو السنوات .

\***التعريف الثاني:** السلسلة تحتوي على عدد من القياسات لمتغير ما عند نقاط زمنية مختلفة، وهي بذلك تصف سلوك المتغير الاقتصادي عبر الزمن.

#### 2.1- العناصر المكونة للسلسلة الزمنية:

عند رسم السلسلة الزمنية على محور أفقي يمثل الزمن (السنوات ) مثلا ومحور آخر يمثل القيم الظاهرة، وبشكل عالي الدقة، تبرز لنا أربع عناصر مركبة للسلسلة الزمنية، بحيث نجدها تحت تأثير هذه العناصر وبدرجات متفاوتة وتمثل هذه العناصر في :

##### 1.2.1. الاتجاه العام: (T)

وهو العنصر الذي يقصد به الحركة المنتظمة للسلسلة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، ويعتبر في العادة أهم العناصر المكونة للسلسلة الزمنية وعادة ما يعتمد كعنصر وحيد في بناء التوقعات المستقبلية .  
كما يقصد به تطور السلسلة في الأجل الطويل، وقد يكون الاتجاه العام تصاعديا إذا كانت قيمة الظاهرة تتزايد عبر الزمن، والعكس إذا ما اتجهت قيمة الظاهرة إلى النقصان، وكذلك قد يأخذ الاتجاه العام شكل الخط المستقيم كما قد يأخذ شكل المنحني ويعكس الاتجاه العام تأثير العوامل طويلة الأجل على السلسلة الزمنية.

##### 2.2.1. المركبة الموسمية (الفصلية العامل الموسمي) (S):

تعبر هذه المركبة عن التغيرات والتذبذبات الموسمية أو الفصلية الناتجة عن التغيرات في الفصول بسبب تأثير عوامل خارجية وهي تتم غالبا بطريقة منتظمة، في شكل دورات لا يزيد طولها عن السنة فقد تكون أسبوعية أو شهرية أو فصلية أي أنها تمثل التغيرات المتشابهة التي تظهر في الأسابيع أو الأشهر أو الفصول المتناظرة خلال الفترات الزمنية المختلفة التي تعود إليها مشاهدات السلسلة الزمنية، ومن أمثلتها تغيرات عدد المسافرين من ساعة إلى أخرى أو من يوم إلى آخر في إحدى المحطات ...

<sup>1</sup> السلاسل الزمنية و نموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مطاحن الحنطة بالمسيلة - مذكرة لنيل شهادة الماجستير 2005،2006 ص ص 55،56 .

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

ويكتسي عنصر التغير الموسمي أهمية خاصة لبعض المجالات عند تحليل السلسلة الزمنية كما هو الحال في الإنتاج الزراعي.

#### 3.2.1- المركبة الدورية (أو الفاصل الدوري). (C) :

وهي التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة زمنية منتظمة أو غير منتظمة ويزيد أمدتها عن السنة، وبصورة عامة يتضمن هذا العنصر عدة مراحل هي :

1-مرحلة الارتفاع الأولى .

2- مرحلة التراجع.

3-مرحلة الانتعاش المحدود (الركود).

4-مرحلة الإنعاش أو الانفراج .

1- مرحلة الارتفاع النهائي .

#### 4.2.1. المركبة العشوائية (غير المنتظمة)، (I)

ويقصد بها التحركات المفاجئة في السلسلة الزمنية الراجعة للعوامل العشوائية مثل الزلازل والبراكين التي لا يمكن التنبؤ بها أو تحديد حجمها نظرا لعشوائيتها، كما تعتبر من قبيل التحركات عرضية التغيرات التي تطرأ على السلسلة الزمنية خلال فترة معينة نتيجة الصدفة.

## II- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

### 1. تعريف السلسلة الزمنية المستقرة<sup>1</sup> :

هي تلك السلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة أو بالنقصان .

### 2. الخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلسلة<sup>2</sup> :

تعتبر سلسلة زمنية ما ساكنة (مستقرة) إذا توفرت على الخصائص التالية :

(1) ثبات متوسط القيم عبر الزمن.

$$E(Y_t) = \mu$$

(2) ثبات التباين عبر الزمن

$$\text{Var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2$$

(3) أن يكون التغيرات (covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي عنده التغير.

$$\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

### 3. اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية :

تعتبر دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية من الشروط المهمة للتكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية. ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف والنتائج المضللة، ويجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة وإلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

### 1.3- اختبار الإستقرارية:

يمكن التمييز بين نوعين من المسارات، وذلك حسب ترتيب (Nelson plasser) سنة 1982<sup>3</sup>.

أ- المسار من النوع "TS": « Trend stationary »

تتكون السلسلة غير المستقرة (TS)، من مركبتين، الأولى عبارة عن دالة خطية بدلالة الزمن، في حين المركبة الثانية عبارة مركبة عشوائية (سلسلة التشويش الأبيض)، وهي مستقرة لتوقع رياضي منعدم. لتكن لدينا سلسلة زمنية  $(Y_t)$  وليكن لدينا  $\epsilon_t$  انحراف السلسلة  $Y_t$ ، بالنسبة للاتجاه المحدد وعليه المسار (TS) الخطي يكتب على الشكل التالي:

<sup>1</sup> د. شرابي عبد العزيز، طرق الإحصائيات للتوقع الاقتصادي-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، سنة 2000، ص30.

<sup>2</sup> د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة 3، الدار الجامعية الإسكندرية، سنة 2009، ص648.

3 HURLIN « économique appliquée des séries temporelles », université de Paris, Duphine. 2003. p 35.

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المترامن

$$\begin{aligned} P(L)\varepsilon_t &= \theta(L) \cdot U_t & U_t &\rightarrow i.i.d (0, \sigma_u^2) \\ y_t &= \alpha_0 + \alpha_1 \cdot t + \xi_t & [1] \end{aligned}$$

حيث:  $\alpha_0, \alpha_1$ : ثوابت.

$\theta(L), P(L)$ : معاملات التأخير.

في حالة ما إذا كانت:  $\xi_t = U_t$  فإنه يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot t + U_t \quad U_t \sim i.i.d(0; \theta_\mu^2)$$

$$\begin{cases} E(y_t) = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot t + U_t & \forall t \\ Var(y_t) = \theta_\mu^2 & \forall t \\ Cov(y_t; y_s) = 0 & \forall t; \forall s : t \neq s \end{cases}$$

#### ب- المسار من النوع "DS" Differency stationary

وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار العشوائي. "processus de marche aléatoire"، إذ تكون فيها علاقة الاتجاه غير واضحة وهي عبارة عن المسارات التي يمكن إرجاعها مستقرة باستعمال معامل الفروقات ويكتب المسار "DS" من الدرجة الأولى كما يلي:

$$y_t = \beta + y_{t-1} + \xi_t \Leftrightarrow \Delta y_t = \beta + \xi_t$$

$$\varphi(L) \cdot \xi_t = K(L) \cdot \mu_t \quad U_t \sim i.i.d(0; \theta_\mu^2)$$

يمثل معامل الفروق:  $\Delta = (1-L)$

متعدد الحدود:  $K(L); \varphi(L)$

#### ➤ - اختبارات الجذر الأحادي :

تسمح لنا اختبارات (DF) و (ADF) بتبيان ما إذا كانت السلسلة مستقرة أو غير مستقرة، وذلك بتحديد ما إذا كان الاتجاه محدود أو عشوائي .

تستعمل اختبارات DF في حالة نموذج انحدار ذاتي من الدرجة 1 (AR(1)) بحيث  $P > 1$  والمعروف باختبار ديكي فولار الصاعد (ADF) ولها نفس ميزة (DF) مع تغيير الجداول المتعلقة بالاختبارات والنماذج فقط.

أ- اختبار ديكي فولر **Dickey fuller DF**<sup>1</sup>: يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر :

أ- صيغة النموذج

ب- حجم العينة

ج- مستوى المعنوية

<sup>1</sup> د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره، ص656.

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المترامن

ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث صيغ (نماذج) تتمثل في :

1- صيغة السير العشوائي البسيطة : وهي تلك التي لا يوجد بها حد ثابت ولا متغير اتجاه زمني وذلك على النحو التالي :

$$Y_t = \rho y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (01) \text{ النموذج}$$

2- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت :

$$Y_t = \alpha + \rho y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (02) \text{ النموذج}$$

3- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني :

$$Y_t = \alpha + \alpha_1 T + \rho y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (03) \text{ النموذج}$$

تحت الفرضيتين التاليتين :

$$H_0 : \rho=1$$

$$H_1 : \rho \neq 1$$

عند تقدير معاملات وانحرافات النماذج (1) و (2) و (3) بطريقة « OLS » العادية تعطينا القيم  $t\rho$

والتي هي بمثابة اختبارات (t) ستودنت، (والذي يعبر عن علاقة المعامل بانحرافه المعياري)، في حالة  $t^*$  المحسوبة

(التي تحسب بـ:  $t^* = \frac{\hat{p}-1}{s\hat{p}}$  حيث  $s\hat{p}$  هي الأخطاء المعيارية للمعلمت المقدرة) أكبر من t الجدولة . يوجد

جذر أحادي، والمسار عبارة عن سلسلة غير مستقرة، عدم الاستقرار هذا باتجاه عام من نوع عشوائي.

بعض الأسباب الإحصائية دفعت كل من Dickey Fuller إلى اختبار  $\rho=1$  بدلالة كل من  $\rho$

والنماذج المقدرة المعطاة كمايلي:

$$Y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \alpha_1 T + \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

$$\lambda = \rho - 1$$

حيث :

$\alpha$ : الحد الثابت في النموذج  $\alpha_1$ : الاتجاه الزمني

وهنا اختبارات الجذر الأحادي تدرس إمكانية مساواة معامل المتغيرة المؤخرة للواحد (1) في المعادلة

الانحدارية التالية :

$$y_t = \rho y_{t-1} + u_t$$

حيث :

المتغيرة لها مسار عشوائي  $H_0 : \rho=1$

المتغيرة مستقرة  $H_1 : |\rho| < 1$

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

ب- اختبار ديكي ، فولار الموسع (ADF) :

يعتمد ADF على نفس العناصر الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها وحالة اختبار DF ويوجد ثلاثة صيغ (نماذج) الذي يمكن استخدامها في حالة ADF.

$$\Delta Y_t = \lambda y_{t-1} + \sum \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \text{الصيغة (1) (النموذج 1):}$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda y_{t-1} + \sum \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \text{الصيغة (2) (النموذج 2):}$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \lambda y_{t-1} + \sum \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \text{الصيغة (3) (النموذج 3):}$$

حيث أن :  $\lambda = \rho - 1$

$\lambda$ : عبارة عن درجة التأخير

ومنه يتم اختيار الفرضيات التالية :

$$H_0 : \lambda = 0$$

$$H_1 : \lambda < 0$$

ثم يتم حساب القيم المحسوبة للمعلمات المختلفة على النحو التالي:

$$t^*_{\lambda} = \frac{\hat{\lambda}}{s_{\hat{\lambda}}}, \quad t^*_{\alpha} = \frac{\hat{\alpha}}{s_{\hat{\alpha}}}, \quad t^*_{B} = \frac{\hat{B}}{s_{\hat{B}}}$$

يتم الحصول على القيم الحرجة لهذه المعلمات إما من الجداول أو من برنامج Eviews وهي:

$$ADF_{\beta(III.n.e)}, ADF_{\alpha(III.n.e)}, ADF_{\lambda(III.n.e)}$$

أي ADF من الجداول المخصصة لذلك النموذج III ، وحجم العينة (عدد المشاهدات) n ومستوى المعنوية e .

خطوات اختبار ديكي فولار الموسع ADF هي <sup>1</sup>: إن عملية الاختبار تتم وفق المراحل الآتية :

الخطوة الأولى :

1- تقدير الصيغة (III) ، يتم إجراء اختبار الفرض : ( $\lambda=0$  أو  $\rho=1$ )

2- إذا كانت  $ADF_{\lambda(III.n.e)} < t^*_{\lambda}$  نرفض فرضية العدم القائل بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة

بأن بيانات السلسلة للمتغير  $y_t$  مستقرة أو ساكنة ، ثم نتوقف عن إجراء أي اختبارات أخرى.

3- إذا كانت  $ADF_{\lambda(III.n.e)} > t^*_{\lambda}$  نقبل فرضية العدم القائل بوجود جذر الوحدة ثم نستمر إلى النقطة

التالية:

4- نختبر الفرض :  $\beta=0$  وهي معلمة الاتجاه الزمني

5- إذا كانت  $ADF_{\beta(III.n.e)} > t^*_{\beta}$  نقبل فرضية العدم ويؤكد هذا وجود جذر الوحدة ونستمر بالخطوة

الثانية في الاختبار مباشرة ونسقط ما بقي من نقاط في الخطوة الأولى .

<sup>1</sup>د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 662،663.

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

6- إذا كان  $ADF_{\beta(III.n.e)} < t^*$  نرفض فرضية العدم للاتجاه الزمني ونقبل الفرضية البديلة، وعندئذ نعيد اختبار الفرض  $\lambda=0$  باستخدام اختبار « t » في ظل التوزيع المعتدل الطبيعي .

✓ إذا كانت  $t_{\lambda.n.e} < t^*$  نرفض فرضية العدم ( $\rho=1$ ) ونقبل الفرضية البديلة ( $\rho < 1$ ) وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نكمل اختبارات أخرى .

✓ إذا كانت  $t_{\lambda.n.e} > t^*$  نقبل فرض العدم، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة ونستمر للخطوة الثانية .

#### الخطوة الثانية :

1- نقوم بتقدير الصيغة الثانية للنموذج (II):

2- نختبر الفرضية : ( $\rho=1$  أو  $\lambda=0$ )

3- إذا كانت  $ADF_{\lambda(II.n.e)} < t^*$  نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ( $\rho < 1$ ) ومن ثم تكون السلسلة مستقرة أو ساكنة ونتوقف عند هذا الحد .

4- إذا كانت  $ADF_{\lambda(II.n.e)} > t^*$  نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة، ونستمر للنقطة التالية:

5- نختبر الفرضية ( $\alpha=0$ ) وهي معلمة الحد الثابت في النموذج II

6- إذا كانت  $ADF_{\alpha(II.n.e)} > t^*$  نقبل فرضية العدم ، ونستمر مباشرة إلى الخطوة الثالثة مع إسقاط ما تبقى من نقاط في الخطوة الثانية.

7- إذا كانت  $ADF_{\alpha(II.n.e)} < t^*$  نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة  $\alpha \neq 0$  ثم نختبر الفرضية

( $\rho=1$  أو  $\lambda=0$ ) باستخدام إحصائية (t) التابعة للتوزيع المعتدل الطبيعي ومن ثم :

✓ إذا كانت  $t_{\lambda.n.e} < t^*$  نرفض فرضية العدم  $\rho=1$  ونقبل الفرضية البديلة  $\rho < 1$  وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نكمل اختبارات أخرى.

✓ إذا كانت  $t_{\lambda.n.e} > t^*$  نقبل فرضية العدم، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة ونستمر للخطوة الثالثة.

#### الخطوة الثالثة :

1- نقوم بتقدير الصيغة الأولى للنموذج (I) ثم نختبر الفرض. ( $\lambda=0$  or  $\rho=1$ )

2- إذا كانت  $ADF_{\lambda(I.n.e)} < t^*$  نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة  $\rho < 1$  ومن ثم تكون السلسلة مستقرة أو ساكنة ونتوقف عند هذا الحد.

3- إذا كانت  $ADF_{\lambda(I.n.e)} > t^*$  نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة، وتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، ثم نقوم بعمل تصحيحي لجعلها مستقرة ونعيد الاختبار لتأكد من أنها مستقرة.

### III - التكامل المتزامن<sup>1</sup>:

إذا كان هناك سلسلتان  $(Y_t, X_t)$  غير مستقرتين فليس من الضروري أن يترتب على استخدامهما في تقدير علاقة ما الحصول على انحدار زائف، وذلك إذا كانا يتمتعان وستعرض لبعض المفاهيم المتعلقة بالتكامل المتزامن واختباراته .

#### 1. تعريف التكامل المتزامن (Cointegration) :

يعرف التكامل المشترك (المتزامن) بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين  $(X_t, Y_t)$  أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة .

#### 2. شروط التكامل المتزامن:

ويتطلب حدوث التكامل المتزامن في حالة أن تكون السلسلتان  $(Y_t, X_t)$  متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر. أي أنه حتى يكون التكامل المتزامن موجودا بين متغيرين  $(Y_t, X_t)$  يتعين تحقق الشروط التالية :

$$y_t \sim I(1)$$

$$x_t \sim I(1)$$

$$y_t = a + bx_t + U_t$$

$$u_t \sim I(0)$$

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي  $(U_t)$  يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المتزامن هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل، فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المتزامن فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير وتنعكس هذه الانحرافات كما قلنا في البواقي المتمثلة في:

$$u_t = y_t - a - bx_t$$

ووفقا لهذا المنطلق فإن النظام يكون في وضع توازن عندما  $(u_t) = 0$  ويكون في حالة عدم توازن عندما :

$$(u_t) \neq 0$$

<sup>1</sup>د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 670،671.

### 3. نموذج تصحيح الأخطاء **Modèle à correction d'erreur**

نموذج تصحيح الأخطاء هو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، ويكون هذا النموذج في شكلين.  
أ- نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الخطأ:  
ليكن لدينا شعاع المتغيرات  $Y_t$  كما يلي:

$$Y_t = Y_t^d + Y_t^a = M + \gamma.t + V^{-1}(L)U_t [1]$$

$Y_t^d$ : مركبة الاتجاه العام (Tendance).

$Y_t^a$ : المركبة العشوائية.

وعليه يكون نموذج (ECM) في شكل شعاع انحدار ذاتي كما يلي:

$$\nabla Y_t = C - \pi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{P-1} \phi_i \nabla Y_{t-1} + U_t [2]$$

$$\pi Y_{t-1} = \beta.Z_{t-1} \quad \text{نعوض:}$$

نتحصل على نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الخطأ:

$$\nabla Y_t = C - \beta.Z_{t-1} + \sum_{i=1}^{P-1} \phi_i \nabla Y_{t-1} + U_t [3]$$

$\nabla Y_t$ : تمثل علاقة مستقرة.

$C - \beta.Z_{t-1} + \sum_{i=1}^{P-1} \phi_i \nabla Y_{t-1} + U_t$ : تمثل علاقة غير مستقرة، ولكي تكون مستقرة يجب أن تكون المركبة:

$$Z_{t-1} = \alpha(Y_{t-1} - \delta(t-1)) \quad \text{مستقرة.}$$

توجد من خلال هذه النتيجة ثلاث حالات:

\***الحالة الأولى**: رتبة المصفوفة  $\emptyset$  تامة أي مساوية لعدد المتغيرات، تكون المتغيرات هنا مستقرة حول اتجاه عام،

إذن يكفي بناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء.

\***الحالة الثانية**: رتبة المصفوفة تساوي الصفر (0) يجب في هذه الحالة الاكتفاء ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات.

\***الحالة الثالثة**: رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والرتبة المساوية للصفر (0)، في هذه الحالة

النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد تكون طريقة التقدير لهذا

النموذج هي طريقة "Engles-Granger" ذات المرحلتين، والحالة الأخرى تستعمل فيها طريقة "Johansen".

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

ب- نموذج تصحيح الأخطاء من شكل المتوسطات المتحركة:

من المعادلة [1] شعاع المتغيرات  $Y_t$  نقسمه إلى مركبة الاتجاه العام والمركبة العشوائية، نكتب على شكل الفروق الأولى كما يلي:

$$(1-L)Y_t = \delta + \psi(L)e_t \quad [4]$$

نكتب المعادلة [4] بالطريقة التالية:

$$Y_t = \mu + \delta t + \psi(L)S_t + \psi(L)e_t \quad [4]'$$

$S_t = \sum_{j=1}^t e_j$  : شعاع المسار العشوائي "Marche aléatoire".

$\psi(L)$ : تمثل كثير حدود للتأخير (L).

$\mu$ : شعاع الثوابت.

نضرب المعادلة [4]' في  $(\beta)$  فنحصل على الشكل الثاني المتمثل في عرض المتوسطات المتحركة للنموذج:

$$Z_t = \beta \cdot \mu + \beta \cdot \psi(L)S_t + \beta \cdot \psi(L)e_t$$

$\beta \cdot \mu + \beta \cdot \psi(L)S_t + \beta \cdot \psi(L)e_t$ : تمثل علاقة مستقرة.

$Z_t$ : تمثل علاقة غير مستقرة لكون شعاع المسار العشوائي غير مستقر.

#### 4. اختبارات التكامل المتزامن<sup>1</sup>:

يوجد هناك العديد من اختبارات التكامل المتزامن ، نختار منها اثنين على النحو التالي :

#### 1.4- اختبار انجل -جراجر (Engle Granger)

لإجراء هذا الاختبار تتبع الخطوات التالية :

1- نقوم بتقدير إحدى الصيغ الأصلية التالية للتكامل المتزامن :

$$Y_t = a + b x_t + u_t \dots \dots \dots \text{II}$$

$$Y_t = a + b_1 T + b_2 x_t + u_t \dots \dots \dots \text{III}$$

ويلاحظ أن النموذج (II) يحتوي على حد ثابت دون اتجاه زمني ، والنموذج (III) يحتوي على حد ثابت

واتجاه زمني.

2- نحصل على البواقي ( $u_t$ ) وفقاً للصيغة المستخدمة :

$$u_t = y_t - a - b x_t$$

$$u_t = y_t - a - b_1 T + b_2 x_t$$

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 672، 673

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

3- نقوم باختبار مدى سكون سلسلة  $(u_t)$  بتقدير إحدى الصيغ التالية :

$$\Delta u_t = \lambda u_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$u_t = \lambda u_{t-1} + \sum \rho_{t-j} \Delta u_{t-j} + \varepsilon_t$$

ونحدد  $t^*$  المحسوبة لنقارنها بالقيمة الحرجة من جداول أعدها خصيصا لكل من انجل وجرانجر لذلك . فإذا كانت  $t^*$  المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة نرفض فرضية العدم ، وبالتالي تكون سلسلة  $(u_t)$  ساكنة، وبيانات سلسلتي كل من  $(Y_t, X_t)$  تتصف بخاصية التكامل المشترك. وبناء على ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفا وبالطبع إذا حدث العكس لا تكون المتغيرات محل الدراسة متمتعة بخاصية التكامل المشترك، ويكون الانحدار المقدر زائفا.

#### 2.4- اختبار "Johansen":<sup>1</sup>

هو من الاختبارات المتعلقة بتقدير رتبة التكامل المتزامن، إن اختبار "Johansen" يعتمد على القيم الذاتية المنتجة من طريقة نماذج تصحيح الأخطاء التي تحتوي على المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى.

$$\lambda \cdot D_{PP} - D_{PO} \cdot D_{00}^{-1} \cdot D_{OP} = 0 [1]$$

$$\text{مع: } D_{PP} \cdot \hat{R} = I$$

$\hat{R}$  : مقدر مصفوفة الأشعة الذاتية والمنتجة من القيم الذاتية المقدر:  $(\hat{\lambda}_1, \dots, \hat{\lambda}_t)$ .

يقوم جوهانسن بتقدير مصفوفة التكامل المتزامن، وإيجاد رتبته التي تعبر عن رتبة التكامل المتزامن، يتم تحديد هذه الرتبة باستعمال الإحصائيتين التاليتين:

$$\xi_T(r) = -T \cdot \sum_{i=k+1}^p \log(1 - \hat{\lambda}_i) [2]$$

$$\xi_T(r) = -T \cdot \log(1 - \hat{\lambda}_{k+1}) [3]$$

الإحصائية [2] تختبر الفرضية العدمية  $H(r)$ ، مقابل الفرضية البديلة لها  $H(p)$  وهي إحصائية "Trace".  
والإحصائية [3] تختبر الفرضية العدمية  $H(r)$  ضد الفرضية  $H(r+1)$  وهي إحصائية القيم الذاتية الكبرى.  
فإذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية الجدولية، نرفض الفرضية العدمية، ونمر إلى الفرضية البديلة، والاختبارات المقترحة من قبل جوهانسن تفترض عدم وجود الثابت والاتجاه العام في علاقة التكامل المشترك.

<sup>1</sup> S.Johansen statistical 1988. « Analyse of co-integrating vectors » P251.

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

#### IV- الدراسة القياسية :

إن قيم المتغيرات المراد دراستها والتي أخذتها من مصادر مختلفة غير متجانسة الحجم كون بعضها يحسب بالدولار و البعض الآخر بالدينار فقد قمنا بإدخال الدالة اللوغاريتمية على كل المتغيرات محل الدراسة. نحن من خلال هذه الدراسة سوف نتعرف ما إذا كان للنفقات العامة تأثيرا على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تطبيق طريقة التكامل المتزامن باستخدام برنامج Eviews7 .

البيانات محل الدراسة هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1970-2012 أي أن حجم العينة المستعملة هو 42 و هو حجم صغير نوعا ما من الحد الأدنى المطلوب للقيام بهذه الاختبارات. وتتمثل متغيرات الدراسة في مايلي:

• المتغير التابع: المتمثل في النمو الاقتصادي الحقيقي . PIBR

• المتغيرات المستقلة: المتمثلة في:

C: يضم كل من قوة العمل، ورأس المال.

P: السياسة الاقتصادية والتي تضم النفقات العامة.

E: المحيط الخارجي الذي يضم مؤشر معدلات التبادل .

ليصبح النموذج النهائي كالاتي :

$$PIBR = f(C,P,E)$$

#### 1. تعريف المتغيرات :

1- متغيرة نفقات العامة : والمعبر عن نفقات العمل بالدينار الجزائري بالمليون ونرمز لها بالرمز DEP وبعد إدخال اللوغاريتم نرمز لها بالرمز LDEP، البيانات مأخوذة من موقع الجريدة الرسمية من سنة 1970 إلى غاية 1989 ومن سنة 2005 إلى غاية 2012 ، أما السنوات المتبقية (1990-2004) فهي مأخوذة من الموقع :

Ons : rétrospective statistique 1970-2001 EDITION 2005.

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنوات 2001-2002 - 2003-2004.

2- متغيرة قوة العمل : و التي تمثل حجم العمال حيث يمكن أن يقاس العمال بعدد العمال أو ساعات العمل و هذا الأخير يكون أكثر دلالة من الأول، لكن سنكتفي بعدد العمال بدلا من ساعات العمل وذلك لغياب إحصائيات هذه الأخيرة في الجزائر. ورمزنا لها بالرمز EMP وبعد إدخال اللوغاريتم نرمز لها بالرمز LEMP والبيانات مأخوذة من CD-ROM:IFS/FMI

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

3- متغيرة التراكم الخام للأصول الثابتة: نظرا لغياب إحصائية رأس المال (K)، سيتم استخدام متغير صوري أو وكيل (Proxy variable) عوضا عنه و الذي يتمثل في قيمة التراكم الخام للأصول الثابتة، ونرمز لها بالرمز ABFF وبعد إدخال اللوغاريتم نرمز لها بالرمز LABFF والبيانات مأخوذة من

CD-ROM:IFS/FMI

4- متغيرة النمو الاقتصادي الحقيقي: المعبر عن النمو الاقتصادي الحقيقي بالنسبة المئوية ورمزنا لها بالرمز PIB وبعد إدخال اللوغاريتم نرمز لها بالرمز LPIB والبيانات مأخوذة من CD-ROM:IFS/FMI .

5- متغيرة شروط التبادل التجاري: المعبر عنها بنسبة مؤشر سعر الصادرات على مؤشر سعر الواردات ، حيث يتوقع أن يؤدي التحسن في شروط التبادل التجاري إلى تحسين الميزان الجاري في ميزان المدفوعات مما سيرتب عليه ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي التوازي و رمزنا لها بالرمز TOT و بعد إدخال اللوغاريتم نرمز لها بالرمز LTOT. البيانات مأخوذة من CD-ROM:IFS/FMI .

## 2 . اختبارات الاستقرار:

### 1.2- اختبار الجذر الأحادي: "unit roots".

إن أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المتزامن، هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، وإلا فإنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، نستعمل هنا اختبار "ADF" للجذر الأحادي.

### 1.1.2 اختبار ديكي فولر المساعد : « ADF » Augmented Dickey Fuller

للقيام باختبار "ADF" على كل متغيرة نستعمل طريقة "OLS" لتقدير النماذج القاعدية الثلاثة لكل

متغيرة.

### 1- لوغاريتم نفقات العامة $LDEP$ :"

$$\nabla LDEP = \rho.LDEP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LDEP_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla LDEP = \rho.LDEP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LDEP_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\nabla LDEP = \rho.LDEP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LDEP_{t-j+1} + c + dt + \xi_t$$

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

2- لوغاريتم قوة العمل  $LEMP$ :"

$$\nabla LEMP = \rho.LEMP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LEMP_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla LEMP = \rho.LEMP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LEMP_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\nabla LEMP = \rho.LEMP_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LEMP_{t-j+1} + c + d + \xi_t$$

3- لوغاريتم التراكم الخام للأصول الثابتة  $LABFF$ :"

$$\nabla LABFF = \rho.LABFF_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LABFF_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla LABFF = \rho.LABFF_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LABFF_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\nabla LABFF = \rho.LABFF_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LABFF_{t-j+1} + c + dt + \xi_t$$

4- لوغاريتم النمو الاقتصادي الحقيقي  $LPIB$ :"

$$\nabla LPIB = \rho.LPIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LPIB_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla LPIB = \rho.LPIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LPIB_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\nabla LPIB = \rho.LPIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LPIB_{t-j+1} + c + dt + \xi_t$$

5- لوغاريتم معدلات التبادل التجاري  $LTOT$ :"

$$\nabla LTOT = \rho.LTOT_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LTOT_{t-j+1} + \xi_t$$

$$\nabla LTOT = \rho.LTOT_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LTOT_{t-j+1} + c + \xi_t$$

$$\nabla LTOT = \rho.LTOT_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla LTOT_{t-j+1} + c + dt + \xi_t$$

حيث أن:  $\nabla ( )$  تفاضل المتغيرة.

اختبار الـ  $ADF$  يركز على الفرضيات التالية:

$$H_0 = \phi_j = 1$$

$$H_1 = \phi_j < 1$$

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المترامن

1. قبول الفرضية العدمية  $H_0$  معناه وجود جذر أحادي، ومنه السلسلة الزمنية غير مستقرة، وباستعمال طريقة "OLS" لتقدير  $\theta_j$  في النماذج الثلاثة. فإننا نحصل على  $t.\theta_j$  التي تخضع لتوزيع "Student"، فإذا كانت  $t.\theta_j$  القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية "Student" الجدولية، فإننا نقبل الفرضية  $H_0$ . أي يوجد جذر أحادي.
2. وأما إذا كانت  $t.\theta_j$  أصغر من إحصائية "Student" الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة، ومنه فإن السلسلة مستقرة.

#### اختبار ديكي فولر الصاعد "ADF" (1970-2012)

باستعمال برنامج 'EViews 7' نتحصل على النتائج التالية:

#### الجدول 04: اختبار ديكي فولر الصاعد "ADF" (1970-2012)

المتغيرة	درجة التأخير "LagMic"	القيمة المحسوبة "ADF (t.θj)"	احتمال وجود (R) جذر أحادي (Prob-RU).
LDEP	2	1,133332	[0,9973]
LINF	3	-1,740493	[0,7127]
LIDE	0	-3,238839	[0,0906]
LEMP	0	4,561788	[1.0000]
LABFF	0	2,619849	[1.0000]
LPIB	3	0,557655	[0,9857]
LTOT	0	-2,584823	[0,2888]

#### المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج EViews.7

باستعمال برنامج "EViews" تظهر النتائج في الجدول (4) أن قيمة "ADF (t.θj)" المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ; 5% ; كما يظهر احتمال وجود جذر أحادي، أكبر عند مستويات المعنوية 1% ; 5% ; ، ومنه قبول الفرضية العدمية  $H_0 = \phi_j = 1$ ، وبالتالي كل متغيرات الدراسة غير مستقرة، ولإرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة (1).

**الفصل التطبيقي**  
دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

الجدول 05: اختبار "ADF" الدرجة الأولى 1<sup>er</sup> différence ADF Test

المتغيرة	درجة التأخير "LagMic"	القيمة المحسوبة "ADF (t.0j)"	احتمال وجود (R) جذر أحادي (Prob-RU).
<b>LDEP</b>	2	1,133332	[0,9973]
<b>LEMP</b>	0	4,561788	[1.0000]
<b>LABFF</b>	0	2,619849	[1.0000]
<b>LPIB</b>	3	0,557655	[0,9857]
<b>LTOT</b>	9	-0,105978	[0,9925]

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج **EViews.7**

**1- بالنسبة لمتغيرة النفقات العامة: LDEP**

قبول الفرضية  $H_0$  أي وجود جذر أحادي عند جميع المستويات المعنوية، أي القيمة المحسوبة (1,133332) أكبر من القيمة الجدولية وكذلك باحتمال أكبر [0,9973].  
ومنه سلسلة المتغيرة  $D(LDEP)$  غير مكاملة من الدرجة الأولى.

**2- بالنسبة لمتغيرة قوة العمل: LEMP**

قبول الفرضية  $H_0$  أي وجود جذر أحادي عند جميع المستويات المعنوية ، أي القيمة المحسوبة (4,561788) أكبر من القيمة الجدولية وكذلك باحتمال أكبر [1.0000].  
ومنه سلسلة المتغيرة  $D(LEMP)$  غير مكاملة من الدرجة الأولى.

**3- بالنسبة لمتغيرة تراكم الخام للأصول الثابتة: LABFF**

قبول الفرضية  $H_0$  أي وجود جذر أحادي عند جميع المستويات المعنوية ، أي القيمة المحسوبة (2,619849) أكبر من القيمة الجدولية وكذلك باحتمال أكبر [1.0000].  
ومنه سلسلة المتغيرة  $D(LABFF)$  غير مكاملة من الدرجة الأولى.

**4- بالنسبة لمتغيرة النمو الاقتصادي الحقيقي: LPIB**

قبول الفرضية  $H_0$  أي وجود جذر أحادي عند جميع المستويات المعنوية ، أي القيمة المحسوبة (0,557655) أكبر من القيمة الجدولية وكذلك باحتمال أكبر [0,9857].  
ومنه سلسلة المتغيرة  $D(LPIB)$  غير مكاملة من الدرجة الأولى.

**5- بالنسبة لمتغيرة معدلات التبادل التجاري "LTOT":**

قبول الفرضية  $H_0$  أي وجود جذر أحادي عند جميع المستويات المعنوية، أي القيمة المحسوبة (-0,105978) أكبر من القيمة الجدولية وكذلك باحتمال أكبر [0,9925].  
ومنه سلسلة المتغيرة  $D(LTOT)$  غير مكاملة من الدرجة الأولى.

**الفصل التطبيقي**  
**دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن**

< اختبار "ADF" الدرجة الثانية  $2^{er}$  difference ADF Test

الجدول 06: اختبار "ADF" الدرجة الثانية

الدرجة الثانية $2^{er}$ difference القيم الحرجة.			
المتغيرة	درجة التأخير "Lag Mic"	القيمة المحسوبة "ADF (t.Øj)"	الاحتمال (Prob)
			%10 ; %5 ; %1
<b>LDEP</b>	0	-11,16146	[0.000]
<b>LEMP</b>	0	-11,22963	[0.000]
<b>LABFF</b>	0	-12,41194	[0.000]
<b>LPIB</b>	0	-11,26118	[0.000]
<b>LTOT</b>	0	-10,60763	[0.000]

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج **EVIEWS.7**

باستعمال برنامج "EVIEWS" تظهر النتائج من الجدول (6) كما يلي:

كل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة و بالتالي نرفض الفرضية العدمية و عليه فإن السلاسل الزمنية لكل المتغيرات مكاملة من الدرجة الثانية.

### 3. اختبار التكامل المتزامن:

نقوم أولاً بتعيين درجة تأخر المتغيرات، يتم هذا التحديد باستعمال معيار "أكايك" (*Aic*) ومعيار شفارتز، ثم من بعد نجري اختبار التكامل المتزامن.

#### 1.3- تحديد درجة التأخير:

باستعمال اختبار "أكايك" واختبار "شفارتز" فإن درجة التأخير المقترحة هي درجة التأخير الأولى (3) لكون كلا الاختبارات لا يمكن حسابهما بعد هذه الدرجة، وهذا يرجع لكون حجم العينة المأخوذ من سنة 1970 إلى 2012 صغير نوعاً ما.

#### 2.3- اختبار التكامل المتزامن: *Cointegration test*

بعد التحقق من الشرط الأول، والمتمثل في استقرارية المتغيرات من نفس الدرجة نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل بطريقة "OLS"، نقوم هنا باختبار جوهانسن "*Johansen Cointegration test*" لدراسة العلاقة في المدى الطويل أو باستعمال اختبار "Johansen" للقيم الذاتية واختبار نسبة المعقولة العظمى (أعظم احتمال) لمعرفة رتبة التكامل المتزامن.

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

ومنه اختبار "Johansen" يقوم على تقدير النموذج التالي:<sup>1</sup>

$$\Delta y_t = A_0 + A_1 \cdot y_{t-p} + A_1 \cdot \Delta y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_{p-1} \cdot \Delta y_{t-p-1} + \xi_T$$

ومن أجل حساب عدد التأخر في النموذج يكون كما يلي:

P=1: النموذج يكون كما يلي:

$$\Delta y_t = A_0 + A_1 \cdot \Delta y_{t-1} + \xi_t$$

P=2: النموذج كما يلي:

$$\Delta y_t = A_0 + A_2 \Delta y_{t-2} + A_{t-1} \cdot \Delta y_{t-1} + \xi_T$$

P=3: النموذج يصبح كما يلي:

$$\Delta y_t = A_0 + \Delta y_{t-3} + \Delta y_{t-2} + \Delta y_{t-1} + \xi_T$$

⋮

1- إذا كانت ( $r=0$ ) ( $r$ : رتبة المصفوفة  $A$ ).

في هذه الحالة ليس هناك "Cointegration" بين المتغيرات، ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء (ECM).

2- إذا كانت ( $r=k$ ) ( $k$ : عدد المتغيرات المقترحة).

في هذه الحالة تكون كل المتغيرات مستقرة، والتكامل المتزامن غير مطروح.

3- إذا كانت ( $1 \leq r \leq k$ )

في هذه الحالة فإنه يوجد علاقة تكامل متزامن، ويمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء رتبة المصفوفة  $r$  تحدد عدد علاقة التكامل المتزامن بين المتغير.

ومن القيم الخاصة للمصفوفة  $A$  يتم حساب الإحصائية:

$$\lambda_{Trace} = -n \cdot \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

$\lambda_i$ : القيم الخاصة بالمصفوفة.

$n$ : عدد المشاهدات.

$r$ : رتبة المصفوفة.

$k$ : عدد المتغيرات.

<sup>1</sup>BOURBONNAIS ; Régis « Econométrie » 1989, Edition DUNDO. P281.

### 3.3- فرضيات اختبار جوهانسن "H.testJohanson"

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r > 0 \end{cases}$$

- إذا تم رفض الفرضية  $H_0$  نمر للاختبار الثاني أي أن  $\lambda_{Trace}$  أكبر من القيم الحرجة الجدولية.

$$\begin{cases} H_0 : r = 1 \\ H_1 : r > 1 \end{cases}$$

- في حالة رفض الفرضية العدمية  $H_0$  نمر إلى الاختبار الموالي.

$$\begin{cases} H_0 : r = 2 \\ H_1 : r > 2 \end{cases}$$

- في حالة رفض الفرضية العدمية  $H_0$  نمر إلى الاختبار الذي يليه. وهكذا إلى غاية الوصول إلى الاختبار الأخير.

- إذا تم رفض كل الفرضيات العدمية  $H_0$  نقوم باختبار:

$$\begin{cases} H_0 : r = k - 1 \\ H_1 : r = 1 \end{cases}$$

- وإذا تم رفض الفرضية العدمية  $H_0$ ، فإن رتبة المصفوفة تساوي  $k$  عدد المتغيرات المدروسة ( $r=k$ )، ومنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لأن كلها مستقرة.

إذن سنحاول هنا باستعمال برنامج "EViews" وبالإستعانة باختبار جونسن (Johansen) للقيم الذاتية الكبرى واختبار نسبة (Max-Eigenvalue) إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل (.LDEP.LEMP.LTOT.LPIB.LABFF).

$H_0$ : عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

$H_1$ : وجود علاقة تكامل مشترك.

**الفصل التطبيقي**  
دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

الجدول 07: اختبار رتبة التكامل المتزامن (اختبار *Johansen*)، وباستعمال برنامج (*Eviwes*).

Date: 06/05/13 Time: 16:29

Sample (adjusted): 1972 2010

Included observations: 39 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: LPIB LDEP LEMP LABFF LTOT

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.770694	118.3011	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.559421	60.86581	47.85613	0.0019
At most 2	0.410696	28.89889	29.79707	0.0632
At most 3	0.161871	8.275148	15.49471	0.4365
At most 4	0.034974	1.388392	3.841466	0.2387

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج EViews.7**

تم تحديد عدد التأخرات المأخوذة في هذا الاختبار باستعمال معاملي: "Schwarz" و "Aicaike"، فقد وجدناه (3) أي ( $P=3$ )، وذلك نظرا لصغر حجم العينة المأخوذة.

من خلال الجدول (7) يمكننا استخراج النتائج التالية:

**الفرضية (1):**

$r=0$  فإن القيمة المحسوبة "Max-Eigenvalue" (118,3011) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبقية 69.819. وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  وتقبل الفرضية  $H_1$  أي وجود علاقة تكامل متزامن.

**الفرضية (2):**

$r=1$  فإن القيمة المحسوبة (60.8658) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبقية: 47.85

ومنه نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  وتقبل  $H_1$  أي وجود علاقة تكامل متزامن.

إذن نستنتج من الجدول 07 أنه توجد علاقيتين للتكامل المتزامن بين المتغيرات الخمسة عند مستوى 5%.

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

ومنه سوف تقتصر دراستنا عند مستوى 5% التي توجد علاقيتين بين المتغيرات، وسنقوم باختبار كل الحالات الممكنة . (LDEP.LEMP.LTOT.LPIB.LABFF)

#### 4.3- اختبار "Granger" للتكامل المتزامن:

لإيجاد هاتين العلاقتين للتكامل المتزامن، نستعمل اختبار "Granger"، والذي يعتبر من الاختبارات المطبقة على البواقي (بواقي المعادلات المقترحة)، إذن وباستعمال برنامج "Eviews" استطعنا استخراج هذه العلاقتين وهي كما يلي:

#### 1- العلاقة الأولى: النمو الاقتصادي الحقيقي والنفقات العامة [Lpib-Ldep]:

باستعمال اختبار "Granger" وبرنامج "Eviews" تم الحصول على النتيجة التالية:

#### الجدول 08: اختبار التكامل المشترك بين (LDEP,LPIB)

P-Value الاحتمال	ADF	عدد التأخر "LagMic"	البواقي "Résiduels"
[0,0277]	-1,05	3	$e_t = \text{ALPIB}_t - \text{LDEP}_t$

#### المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج EViews.7

نرى من الجدول 08 أن القيمة المحسوبة للـ: ADF، أكبر من القيمة الحرجة وباحتمال أكبر [0,0277] عند مستوى 5% نرفض الفرضية  $H_0$  ونقبل  $H_1$ . أي هناك تكامل متزامن بين (Lpib) و (LDEP).

#### 2- العلاقة الثانية: [LTOT.LPIB]:

باستعمال اختبار "Granger" وبرنامج "Eviews" تم الحصول على النتيجة التالية:

الجدول 09: اختبار التكامل المشترك بين الناتج الداخلي الخام [LPIB] ومعدل التبادل التجاري [LTOT].

P-Value الاحتمال	ADF	عدد التأخر "LagMic"	البواقي "Résiduels"
[0,08763]	-0,05326	2	$e_t = \text{ALPIB}_t - \text{LTOT}_t$

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

من خلال الجدول 09 نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$ . أي وجود تكامل متزامن بين الناتج الداخلي الخام ومعدلات التبادل التجاري.

الجدول 10: اختبار "Granger" للعلاقتين

البواقي "Résiduels"	عدد التأخر "LagMic"	ADF	الاحتمال P-Value
$e_t = ALPIB_t - LDEP_t$	3	-1,05	[0,0277]
$e_t = ALPIB_t - LTOT_t$	2	-0,05326	[0,08763]

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج EViews.7

إذن في الأخير وباستعمال "Granger" المطبق على بواقي المعادلات المقترحة في النموذج، تمكنا من الحصول على علاقتين للتكامل المتزامن في المدى الطويل وهي:

1. علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي الحقيقي والنفقات العامة [Lpib-LDEP].
2. علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدلات التبادل التجاري [LPIB-LTOT].

## الفصل التطبيقي

### دراسة تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المتزامن

#### استنتاجات الدراسة التطبيقية:

- ✓ لقد قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية (باعتبارها الشرط الأول الذي يجب أن يتحقق للقيام بطريقة التكامل المتزامن) لكل متغيرات الدراسة (متغيرة النفقات العامة، متغيرة النمو الاقتصادي الحقيقي، متغيرة قوة العمل، متغيرة شروط التبادل التجاري، متغيرة التراكم الخام للأصول الثابتة) حيث توصلنا إلى أن كل متغيرات الدراسة مستقرة و مكاملة من الدرجة الثانية.
- ✓ قمنا باختبار التكامل المتزامن لكل متغيرات الدراسة ثم قمنا باستعمال اختبار (Johansen) وجدنا أن رتبة التكامل المتزامن من الدرجة الثانية عند مستوى معنوية 5%، أي أنه يوجد علاقتين للتكامل المتزامن في المدى الطويل وذلك باستعمال اختبار Granger، و هي علاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي والنفقات العامة و علاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي و معدل التبادل التجاري.

# الخاتمة العامة

---

## الخاتمة العامة

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها. يعبر النمو الاقتصادي عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة. حيث ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر في تحقيق متوسط نمو خارج المحروقات قدر بـ 6%، إذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو في إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات و التي كان لها الأثر الكبير في الحد من أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي المحقق بالنظر إلى قيمتها الضخمة .

يعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى إلى إدراكه الجزائر و كل الدول، من خلال تسطير جملة من السياسات و البرامج الخاصة برفع و تحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تفوق معدلات تزايد سكانها. ومن هنا فإن عملية الإنماء تتطلب مجهودات كبيرة من القائمين بها في الجزائر، وكذلك الهيئات و المؤسسات الدولية، لأن مشكلة الاقتصاد الجزائري هي بالدرجة الأولى تكمن في أن الجهاز الإنتاجي لا يتمتع بالمرونة الكافية، فإن زيادة الإنفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى ولن ينتج عنها إلا الزيادة في الواردات. لذلك يجب على الجزائر الاستناد إلى تحليل التكاليف و الإيرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات و المصالح المكلفة بالإقرار و التنفيذ، و كذا تحسين نوعية الرقابة التقنية والمالية لها.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال محاولة قياس تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث تم تحديد الطريقة المستخدمة ألا و هي طريقة التكامل المتزامن باستعمال برنامج Eviews 7 :

﴿ الفرضية الأولى: قبول هذه الفرضية أي وجود علاقة تكامل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

﴿ الفرضية الثانية: تأكيد هذه الفرضية و التي مفادها وجود علاقة تكامل بين معدل التبادل التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر .

## الخاتمة العامة

و بالإجابة على هذه الفرضيات تمكنا من الوصول إلى نتائج نظرية و تطبيقية و هي:

### ❖ النتائج النظرية :

- الإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة و مدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.
- تقتضي سلامة مالية الدولة أن تلتزم مختلف الوحدات المكون للاقتصاد العام بضوابط الإنفاق العام.
- هناك حدود للإنفاق العام يجب على الدولة أن لا تتخطاها.
- تعتبر النفقات العامة أداة هامة من أدوات التأثير في الأوضاع الاقتصادية.
- يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا طرديا بالتلوث البيئي.
- يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشر غير كافي للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية.

### ❖ النتائج التطبيقية: من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى:

- وجود علاقة تكامل متزامن بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي .
- وجود علاقة تكامل متزامن بين معدلات التبادل التجاري و النمو الاقتصادي.

### ❖ التوصيات و الاقتراحات:

- ترشيد الإنفاق العام.
- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.
- الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي و الصناعي لأنهما قطاعان منتجان.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية بهدف تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية
- ينبغي انتهاج سياسة إنفاقية تهدف لرفع معدلات النمو و ذلك بالإنفاق على التعليم بصورة أكبر و ذلك لتكوين كوادر و إطارات تساهم من رفع هذه المعدلات .
- تحديث إدارة الميزانية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية.
- الخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الإنفاقية ذات القيمة الإجمالية المرتفعة.

# قائمة المصادر والمراجع

---

## قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية :

### 1-الكتب :

- ابراهيم بن داود ، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، 2010.
- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.
- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة النفقات العامة -الإيرادات العامة-الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
- شراي عبد العزيز، طرق الإحصائيات للتوقع الاقتصادي-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، 2000.
- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006.
- عادل فليح ، المالية العامة والتشريع المالي و الضريبي، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2003.
- عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999.
- عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009.
- عبد الكريم صادق بركات، د.يونس أحمد البطريق،المالية العامة، الدار الجامعية ، 1990.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، 2004-2005.
- عبد المعبود ناصف و د عثمان محمد عثمان، النظرية الاقتصادية الكلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1987.
- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.
- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الطبعة الأولى، 2006.
- فاطمة السويسي، المالية العامة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس-لبنان- 2005 .
- فليح حسن خلف،المالية العامة،علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2008.
- كمال بكري -مبادئ الاقتصاد الكلي- الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2003، 2002.
- محمد السريتي و د.علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- محمد حسين الوادي و د.زكريا أحمد عزام "مبادئ المالية العامة"، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007 .

## قائمة المصادر والمراجع

- محمد طاقة و د.هدى الغزاوي ، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، 2007 .
- محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2005.
- محمد عبد العزيز عجيمية و د.علي عبد الوهاب نجا و د.إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2010.
- محمد عبد العزيز عجيمية، د محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية طبع. نشر. توزيع، 2003.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد: "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2005.
- مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، طبعة الأولى، سنة 2007.
- المرسى السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام ، النفقات والقروض العامة ، الكتاب الأول-الدار الجامعية- 2000.
- ميشيل تودارو " التنمية الاقتصادية" ، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006،
- نوازاد عبد الرحمن الهيتي و د.منجد عبد اللطيف الخشابي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
- هويشار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى ، 2005.

## 2- الأطروحات :

- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2009-2001
- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، 2009-2010.
- درواسي مسعود-السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004 ، مذكرة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر ، 2005.
- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، 2010، 2011.
- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2010-2011.

## قائمة المصادر والمراجع

السلاسل الزمنية و نموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مطاحن الحنونة بالمسيلة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2005،2006.

ثالثا: بحوث ، تقارير، مقالات

عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي.

[culty.mu.edu.sa/download.php?fid=33040](http://culty.mu.edu.sa/download.php?fid=33040)

أحمد كواز، المعهد العربي للتخطيط.

[www.arab\\_api.org/images/training/.../26\\_C28-pdf](http://www.arab_api.org/images/training/.../26_C28-pdf)

البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير.

[www.prmier\(\),ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texteference/texteessentials/proqbilan/progbilan/progcroissance.pdf](http://www.prmier(),ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texteference/texteessentials/proqbilan/progbilan/progcroissance.pdf).

عبد الحكيم حططاش، هند زيتوني، رؤية نقدية لنظام الصفقات العمومية في الجزائر - المتقى الدولي "الجزائر: خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة و الاقتصاد.

[www.cread-dz.org/cinqante-ans/.../HATATECH.pdf](http://www.cread-dz.org/cinqante-ans/.../HATATECH.pdf)

يوسفات علي -دراسة حول البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009 دراسة قياسية جامعة أدرار.

[www.docstoc.com/.../البطالة\\_والنمو\\_الاقتصادي\\_في\\_الجزائر](http://www.docstoc.com/.../البطالة_والنمو_الاقتصادي_في_الجزائر)

عبد الرؤوف عبادة و د عبد الغفار غطاس -أثر تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية و قياسية من سنة 1970 إلى 2008 .

[www.cread-dz.org/.../ABBADA\\_GHATTASS.pdf](http://www.cread-dz.org/.../ABBADA_GHATTASS.pdf)

باللغة الأجنبية:

### LIVRES :

Samuelson, P.A., et Nordhans, W.D., "Economics Intrnational" 17th, edition, New York, McGraw Hill, 2001.

Gérard Azoulay, "Les théories du développement", Didact économie presses universitaires de Rennes, 2002.

Thierry de Montbrial, Emmanuelle Fauchart "introduction a l'économie", Dunod, Paris, 2001.

- 📖 Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine, ''Economie Générale'' Nathan, Paris,1992, tome 2.
- 📖 Mankiw,G.N, Macroéconomie, Ed. De Boeck Université,2<sup>e</sup> édition,2001.
- 📖 Simon,B,Y, Initiation a la Macroéconomie, Ed.,Dunod,1992.43
- 📖 Philippe Barthélemy ''Macro économie'' Dyna'sup, Vuibert,2000.
- 📖 Bernard Bernier, Yves Simon, ''Initiation a la macroéconomie'' 8ed, Dunod, 2006.
- 📖 Michel Bialés, autre,' Notion fondamentales d'économie',4ed Foucher, Vanves 2004.
- 📖 organization for economic co- operation and development : « the sources of economic growth » 2003 p71
- 📖 OURBONNAIS ;Régis« Econométrie »1989,Edition DUNDO.
- 📖 P.C.B. PHILLIPS. TOBA vector auto regressions and causality econometrica. 93 vol.61
- 📖 S.Johansen statistical 1988. « Analyse of co-integrating vectors »
- 📖 HURLIN « économique appliquée des séries temporelles », université de Paris, Duphine. 2003.

### THESES :

- 📖 Nicolas crafts and Gianni toniolo : european economic growth, 1950-2005 :an overview, centre for economic Policy research , discussion paper.
- 📖 Mohamed Tlili Hamidi, Rami Abdelkafi, ''Eléments de croissance économique'' centre de publication universitaire, manouba, Tunisie.2009.
- 📖 Mokhtari Fayçal ''croissance endogène dans une économie en développement et en transition de modélisation'' these de doctorat en science économie ,université Abou bekr Belkaid de tlemcen,2009.
- 📖 Daron Acemoglu ''introduction to modern economic growth '' , departement of economics, Massachusetts institute of technology,2007 .

الملاحقة

---

### الملحق 01: مصادر المعلومات

1- متغيرة نفقات العامة: البيانات مأخوذة من موقع الجريدة الرسمية من سنة 1970 إلى غاية 1989 ومن

سنة 2005 إلى غاية 2012، أما السنوات المتبقية (1990-2004) فهي مأخوذة من الموقع:

Ons : rétrospective statistique 1970-2001 EDITION 2005.

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي

لسنوات 2001-2002 - 2003-2004.

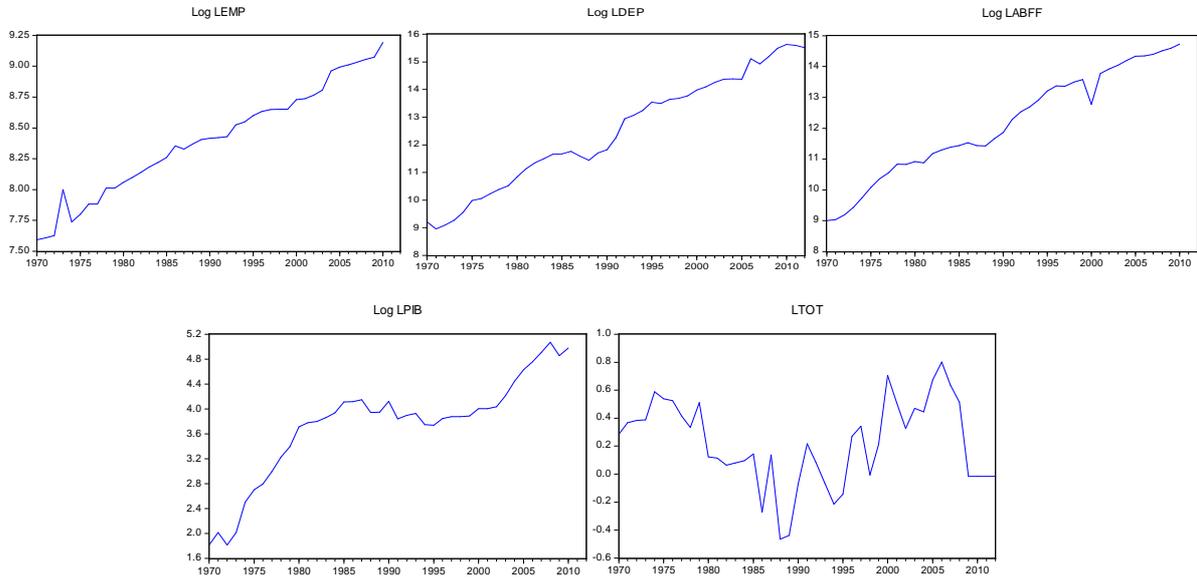
2- متغيرة قوة العمل: IFS/FMI : CD-ROM

3- متغيرة التراكم الخام للأصول الثابتة: IFS/FMI : CD-ROM

4- متغيرة النمو الاقتصادي الحقيقي : IFS/FMI : CD-ROM

5- متغيرة شروط التبادل التجاري : IFS/FMI : CD-ROM

### الملحق 02: الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة



## الملاحق

### الملحق 03: المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة

obs	LABFF	LDEP	LEMP	LPIB	LTOT
1970	8160.4	10057	1983.2	6.1363	0.2869
1971	8342.2	7750	2015.2	7.5	0.3684
1972	9811.2	8935	2053.3	6.1325	0.3831
1973	12417.5	10670	2981.7	7.5029	0.3888
1974	16964.4	14173	2292.6	12.2341	0.5889
1975	23795	21853.7	2437.9	14.9333	0.5385
1976	31358.1	23285	2649.7	16.334	0.5253
1977	38433.4	27750	2649.7	20.0247	0.4158
1978	50789.7	32465	3017.6	25.1238	0.3326
1979	50374.6	36881	3017.6	29.7923	0.5114
1980	54880.8	50897.8	3157	40.9114	0.1231
1981	53044.9	67788.25	3284.3	43.7414	0.1135
1982	71487.6	84842.25	3425	44.7799	0.0641
1983	80319	98667	3577	47.5493	0.0805
1984	87482.2	115735	3715	51.5127	0.0948
1985	92765.4	116986.36	3868	61.0936	0.1433
1986	101333.3	128000	4247	61.4842	-0.2724
1987	92880.2	108000	4138	63.3508	0.1370
1988	91743.4	93000	4316	51.6565	-0.4653
1989	115796.1	121400	4471	52.0418	-0.4389
1990	141876.6	136500	4517	61.89	-0.0709
1991	215778.6	212100	4538	46.67	0.2173
1992	277973.7	420131	4578	49.22	0.0853
1993	324134.9	476627	5042	50.96	-0.0646
1994	407545.1	566329	5154	42.43	-0.2145
1995	541826	759617	5436	42.07	-0.1449
1996	639447.1	724609	5625	46.94	0.2699
1997	638119.7	845196	5708	48.18	0.3420
1998	728754.1	875739	5717	48.19	-0.0059
1999	789798.6	961682	5726	48.84	0.2116
2000	352628.7	1178122	6180	54.75	0.7048781
2001	965462.5	1321028	6229	54.74	0.5106
2002	1111309.25	1550646	6412	56.75	0.3258
2003	1265164.5	1752691	6685	67.8	0.4711904
2004	1476902.25	1775300	7798	85.14	0.44571
2005	1675244.625	1743994	8044	102.72	0.6733525
2006	1695421.25	3660315	8189	116.83	0.8005117
2007	1795962.5	3052610.25	8365	135.34	0.6378987
2008	1999524.25	3950009.5	8563	159.67	0.5133025
2009	2190521.25	5382175.5	8721	128.59	-0.01673
2010	2505321.75	6169950	9832	145.72	-0.016739
2011	2505321.75	5909780	9832	145.72	-0.0167393
2012	2505321.75	5458050	9832	145.72	-0.0167393

## الملاحق

### الملحق 4: نتائج اختبارات الجذر الأحادي

#### 1 - اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة:

##### (1) متغيرة LDEP :

Null Hypothesis: LDEP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.214264	0.9973
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LDEP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.133323	0.9972
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LDEP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.031931	0.9887
Test critical values:		
1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

: LEMP متغيرة (2)

Null Hypothesis: LEMP has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.730664	0.9995
Test critical values: 1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEMP has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.704337	0.9658
Test critical values: 1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEMP has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.561788	1.0000
Test critical values: 1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

: LABFF متغيرة (3)

Null Hypothesis: LABFF has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.619849	1.0000
Test critical values: 1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LABFF has a unit root

## الملاحق

Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.786921	0.9996
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LABFF has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.932721	0.9999
Test critical values:		
1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**: LPIB متغيرة (4)**

Null Hypothesis: LPIB has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.557655	0.9867
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LPIB has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.829397	0.9541
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LPIB has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 3 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

## الملاحق

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.513143	0.8218
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## (5) متغيرة LTOT :

Null Hypothesis: LTOT has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.619185	0.0972
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTOT has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.584823	0.2888
Test critical values:		
1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LTOT has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.185433	0.0293
Test critical values:		
1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

2- اختبار الاستقرارية من الدرجة الثانية:

(1) متغيرة LDEP:

Null Hypothesis: D(LDEP,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.02323	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LDEP,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.93141	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LDEP,2) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.16146	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

LEMP متغيرة (2)

Null Hypothesis: D(LEMP,2) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic – based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.11644	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LEMP,2) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic – based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.98804	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LEMP,2) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic – based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.22963	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

LABFF متغيرة (3)

Null Hypothesis: D(LABFF,2) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-12.27845	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LABFF,2) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-12.13949	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LABFF,2) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-12.41194	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## LPIB متغيرة (4)

Null Hypothesis: D(LPIB,2) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.08527	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPIB,2) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.91576	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LPIB,2) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.26118	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## 5) متغيرة LTOT

Null Hypothesis: D(LTOT,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.47083	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTOT,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.33287	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LTOT,2) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.60763	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

